جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

النحو (١)

LARB1014

كتاب المادة
Master Textbook

جميع الحقوق محفوظة لجامعة المدينة العالمية 2011

المحتويات

الـــــــــدرس الأول	:	مقدمة موجزة عن نشأة علم النحو	٧-١٤
الـــــدرس الثـــاني	:	الكلام وما يتألف منه	١٥-١٨
الـــــدرس الثالـــث	:	علامات الاسم والفعل والحرف	١٩-٣٠
الـــــدرس الرابـــع	:	المُعرَب والمَبنّي	٣١-٣٩
الـــــدرس الخـــامس	:	البناء والإعراب	٤١-٤٩
الـــــدرس الـــسادس	:	المثنّى وما يلحق به، وجمْع المذكّر السّالم وما يلحق به	٥١-٥٩
الـــــدرس الـــسابع	:	حركة نون المثنّى والجمْع السالم وما أُلحِق بهما	٦١-٦٥
الـــــدرس الثـــامن	:	ما يعرب بعلامة إعراب فرعية، ما لا ينصرف، والفعل المضارع	٦٧-٧٤
الـــــدرس التاســـع	:	باب: النَّكرة والمعرفة	٧٥-٨١
الـــــدرس العاشـــر	:	باب: الضّمير أو المُضمَر	٨٣-٩٥
الدرس الحادي عشر	:	باب: العلَم	٩٧-١٠٤
الدرس الثاني عشر	:	تابع: باب العلم	١٠٥-١١١
الدرس الثالث عشر (أ)	:	بيان أسماء الإشارة	١١٣-١١٩

الدرس الثالث عشر (ب)	: باب: الموصول	١٢١-١٣٣
الدرس الرابع عشر	: تابع باب: الموصول، وباب: المعرفة بالأداة	١٣٥-١٤٨
الدرس الخامس عشر	: باب: المبتدأ والخبر	١٤٩-١٥٩
الدرس السادس عشر	: تابع باب: المبتدأ والخبر	١٦١-١٧٥
الدرس السابع عشر	: باب الأفعال الداخلة على المبتدأ أو الخبر: "كان" وأخواتها	١٧٧-١٩٢
الدرس الثامن عشر	: الأحرف التي تعمل عمل "ليس"	١٩٣-٢٠٢
الدرس التاسع عشر	: باب: أفعال المقاربة	٢٠٣-٢١٣
الدرس العشرون	: باب: الأحرف الثَّمانية الدَّاخلة على المبتدأ والخبر: "إنّ" وأخواتها	٢١٥-٢٢٧
الدرس الحادي والعشرون	: تابع باب: "إن" وأخواتها	٢٢٩-٢٤٣
قائمة المراجع العامة	:	٢٤٥-٢٤٨

مقدمة موجزة عن نشأة علم النحو

عناصر الدرس

العنصر الأول : اهتمام العرب بلغتهم قبل الإسلام ٩
العنصر الثاني : الأسباب التي أدت إلى وضع علم النَّحو ٩
العنصر الثالث : مكان وضعه، وأول ما وُضع منه ١١
العنصر الرابع : واضعه ١١
العنصر الخامس : هل كان وضعه عربيًّا محضًا؟ ١٢
العنصر السادس : نموُّ علم النَّحو وأطواره ١٢
العنصر السابع : أسباب الاختلاف بين البصريين والكوفيين ١٣
العنصر الثامن : ما يُميِّز كلًّا من النَّحو البصري و النَّحو الكوفي ١٤

اهتمام العرب بلغتهم قبل الإسلام

نشأت اللغة العربية في أحضان جزيرة العرب خالصة لأبنائها، نقيّة مِن أية شائبةٍ، وذلك لبُعدهم عن الاختلاط بالأعاجم، واهتمامهم بلُغتهم، وحِرصهم على التفوّق فيها، وافتخارهم بالمبرّزين فيها.

ومِن حرصهم على هذه اللغة كانوا يعقدون الأسواق الأدبية التي يتبارون فيها بأشعارهم، وخُطبهم، كسوق عكاظ بين نخلة والطائف، في شهر شوال.

والمجنّة بمرّ الظهران مِن أول ذي القعدة إلى العشرين منه، وذي المجاز خلْف عرفة مِن العشرين من ذي القعدة إلى أيام الحج.

الأسباب التي أدّت إلى وضْع علْم النَّحو

يرجع وضْع علْم النَّحو إلى عدّة أسباب كانت كلّها مجتمعةً مبرّرًا لوضع هذا العلْم، وتدور هذه الأسباب حول وقوع اللحن في اللسان العربي نتيجة اختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم، الذين دخلوا في الإسلام.

ومن أبرز تلك الأسباب:

أولًا: في عهد النبي ﷺ رُوي أن رجلًا لحن بحضرته، فقال # : ((أرشِدوا أخاكم، فقد ضلّ)).

ثانيًا: قال أبو بكر الصديق < : "لأَن أقرأ فأُسقط أحبَ إليّ من أن أقرأ فألحن".

ثالثًا: في عهد عمر بن الخطاب < اتّسعت دائرة اللحن، وتشعبت الأخطاء في اللغة نظرًا لاتّساع رقعة الدولة الإسلامية، وكثرة الأعاجم الذين دخلوا في

الإسلام، ومن أمثلة هذه الأخطاء: مَرّ عمر < على قوم يُسيئون الرمي، فَقرَّعهم، فقالوا: إنا قوم متعلمين.

فأعرض عمر مغضبًا، وقال: "والله لَخطؤكم في لسانكم أشدّ عليَّ من خطئكم في رمْيكم".

أرسل أبو موسى الأشعري والي البصرة رسالة إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب < قال فيها: "من أبو موسى إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب"، فكتب إليه عمر: أن قنّع كاتبك سوطًا. والكاتب هو أبو الحصين العنبري.

دخل رجل من البادية في الإسلام، وطلب من أحد المسلمين أن يعلّمه شيئًا من القرآن الكريم.

فأقرأه أحد المسلمين أول سورة التّوبة: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، بِجرِّ (رسولِه)، فقال الرجل: أوَ قد برئ الله من رسوله؟ والله إني لأبرأ ممن برئ الله منهم.

فلما علِم أمير المؤمنين عمر < بذلك أرسل للرجل، وصوّب له القراءة، وأمر مناديًا ينادي في الناس: ألا يقرأ القرآن إلا عالمٌ بالعربية.

رابعًا: في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك، دخل عليه رجل من أشراف قريش، فقال له الوليد: من خَتَنَك؟

قال الرجل: فلان اليهودي، فقال الوليد: وَيحك ما تقول؟ فقال الرجل: لعلك تسأل عن خَتَنِي يا أمير المؤمنين؟ هو فلان بن فلان.

خامسًا: سمع أعرابي مؤذّنًا يقول: أشهد أن محمدًا رسولَ الله، بنصب (رسولَ) فقال الأعرابي: ويحك! يفعل ماذا؟

مكان وضْعه، وأوّل ما وُضع منه

وُضع علْم النَّحو في العراق؛ لأنه ملتقى الثقافات في هذا الوقت. وكان ذلك في صدر الإسلام، وليس قديمًا كما يرى أحمد بن فارس في كتابه (الصّاحبي)، إذ نَسب النَّحو للعرب العاربة.

وأوّل ما وُضع منه: ما وقع فيه اللحن. وقيل: أوّل ما وُضع منه: ما كان أقرب إلى التّناول الفكري في الاستنباط، كالفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، وهكذا...

واضِعه

اختلفت كلمة العلماء في تحديد أوّل مَن وضع علْم النَّحو على النَّحو التالي:

أ. قيل: واضعه: أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب < .

ب. قيل: واضعه: أبو الأسود الدّؤلي، بأمْر من الخليفة عمر بن الخطاب < .

ج. قيل: واضعه: أبو الأسود الدّؤلي بأمْر من الخليفة علي بن أبي طالب < ، أو بأمْر من زياد أمير البصرة، أو وضَعه من نفسه حينما قالت له ابنته: يا أبتي، ما أحسنُ السماءِ! -برفع الأوّل، وجرِّ الثاني-. فقال لها: نجومها. فقالت: ما أردتُ أن أسأل، وإنما أتعجّب. فقال لها: قولي: ما أحسنَ السماءَ! -بفتح النّون مِن "أحسنَ"، والهمزة مِن "السماءَ".

د. قيل: واضعه: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج.

ه. قيل: واضعه: نصر بن عاصم اللّيثي.

والراجح من هذه الأقوال: أن واضعه: أبو الأسود الدّؤلي، بأمر من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب < ، حينما استشرى اللحن، ووصل إلى القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ.

هل كان وضْعه عربيًّا محضًا؟

و. زعم بعض المستشرقين أنّ عِلم النَّحو منقول عن لغة اليونان؛ لأنّ وضْعه في العراق بعد اختلاط العرب والسِّريان؛ والسريان لهم نحو قديم ورثوه عن اليونان.

ز. يرى بعض المؤرّخين أنّ وضْعه في أوّل الأمر عربيّ. أمّا التنظيم والتعريف والتعليل، فقد أخذت هذه الأمور من الفلسفة اليونانية.

ح. وضْعه عربي محض من أوّله إلى آخِره؛ لأنّ العرب ليسوا عالة على غيّرهم فيما يتعلّق بلغتهم.

نموّ علْم النَّحو وأطواره

نشأ علم النَّحو صغيرًا، شأنه شأن كل كائن حي. فوضع أبو الأسود منه ما أدركه عقله. وكانت البداية في البصرة، بينما انصرف أهل الكوفة إلى رواية الأشعار.

وتمّ وضْعه كاملًا في العصر الأمويّ دون سائر العلوم اللّسانية، وما استهلّ العصر العباسي حتى كان يدرس دراسة واسعة في العراقيْن (البصرة والكوفة).

أطواره:

مَرّ علْم النَّحو بأربعة أطوار:

الأوّل: طور الوضع والتكوين: بصريّ. يبدأ هذا الطَّور من عصر واضع النَّحو أبي الأسود الدّؤلي إلى عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي زهاء قرن من الزمان.

الثاني: طور النشوء والنّموّ: بصريّ كوفيّ. يبدأ من عصر الخليل بن أحمد البصري، وأبي جعفر الرؤاسي الكوفي إلى أول عصر المازني البصريّ، وابن السِّكيت الكوفي.

الثالث: طور النضج والكمال: بصريّ كوفيّ. يبدأ من عصر المازني البصري، وابن السكيت الكوفي إلى آخر عصر المبرد البصري، وثعلب الكوفي.

الرابع: طور الترجيح: بغدادي. أساس هذا الطَّور: المفاضلة بين المذهبين البصري والكوفي، وإيثار المختار منهما. وظهر فيه ما يسمى بالمدرسة البغدادية.

أسباب الاختلاف بين البصريِّين والكوفيِّين

يرجع الاختلاف بين البصريّين والكوفيّين إلى أسباب سياسيّة في صدر الإسلام، هي:

ط. نزول الخليفة عليٍّ بن أبي طالب < الكوفةَ، واتِّخاذها مقرًّا للخلافة، وذلك لهدوء أهلها، وطاعتهم، وحبهم للهاشميّين.

ي. نزول السيدة عائشة < البصرة على رأس جيش فيه كبار الصحابة مثل: طلحة والزبير، طلبًا لثأر عثمان <، وصدام الفريقين في موقعة الجمل التي كانت بين البصرة والكوفة.

ك. لمّا جاءت دولة بني أميّة، كان هواها مع البصرة التي ظاهرتها وناصرتها على الكوفة؛ فازداد الصراع بين البلدين.

ل. ظهور الدولة العباسيَّة في أول أمرها في الكوفة، ونصرة العباسيّين لأهل الكوفة، فعزّت الكوفة بعد ذلّ، وأفل نجم البصرة بعد تألّق.

ما يُميّز كلًّا من النَّحو البصريّ، والنَّحو الكوفيّ

م. ما يُميّز النَّحو البصريّ: سلامةُ مَن أخذوا عنه من العرب الخُلّص الذين لم يختلطوا بالأعاجم.

ن. القياس على ما سمع من العرب المقطوع بفصاحتهم.

س. ما يُميّز النَّحو الكوفي: القياس على كلِّ مسموع؛ فربَّما استدلُّوا بشطر بيتٍ من الشِّعر لا يُعرف قائله، أو شطره الثَّاني.

ع. عدم التّدقيق في لسان مَن أخذوا عنه، والاكتفاءُ بالشّاهد الواحد، ولو خالف الأصلَ المعروف؛ فجعلوه أصلًا، وبوّبوا عليه.

الكلام وما يتألفُ منه

عناصر الدرس

العنصر الأول : تعريفُ الكلام لُغةً واصطلاحًا ١٧
العنصر الثاني : أقلُّ ما يتألفُ منه الكلام ١٧
العنصر الثالث : الفرق بين الكلام والكَلِم ١٧
العنصر الرابع : إطلاق الكلمة وإرادة الكلام ١٨
العنصر الخامس : إطلاقُ الكَلِم وإرادة الكلام ١٨

تعريف الكلام لغةً واصطلاحًا

الكلام لغةً:

اسم لكلّ ما يُتلفّظ به، مفيدًا كان أو غير مفيد. مثل: (قام زيدٌ)، (إنْ قام زيدٌ)، وقيل: الكلامُ عبارة عن القول، وكان مكتفيًا بنفسه.

تعريفه في اصطلاح النَّحويّين:

اللفظ المفيد فائدة تامّة، يحسن السكوت عليها.

فالمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقًا أو تقديرًا. تحقيقًا: مثل: (محمد)، (أحمد)، وتقديرًا: مثل: فاعل (اقرأْ).

وهو الضمير المستتِر في الفعل: (اِقرأْ)، وتقديره: (أنتَ).

والمراد بالمفيد: ما دَلّ على معنىً يحسن السكوت عليه. مثل: (زيدٌ قائمٌ)، (قامَ زيدٌ).

أقلّ ما يتألّف منه الكلام

أ. مِن اسميْن حقيقةً، مثل: (هيهات العقيقُ!)، أو حُكمًا، مثل: (زيدٌ قائمٌ)؛ فإنّ الوصف مع مرفوعه المستَتِر في حُكم المفرد.

ب. مِن فعلٍ واسم، مثل: (قامَ زيدٌ)، و(نِعْم العبدُ)، (استَقِمْ!).

الفَرْق بين الكلام والكلِم

الكَلِمُ: اسم جنس جمْعيّ، واحدُه: كلمة، وهو الذي يفرّق بيْنه وبيْن واحده بالتاء، مثل: (كلِم وكلمة)، (لَبِن، ولبِنة)، (نبق ونبقة)، أو بالياء، مثل: (روم ورومي)، و(زنج وزنجيّ).

الفرق بين الكلام والكلِم: مِن جهتيْن:

الأولى: مِن جهة المعنى: الكلِم أعمّ مِن الكلام، لانطلاقه على المفيد وغيْره.

الثانية: مِن جهة اللفظ: الكلِم أخص، لكونه لا يُطلق على المركّب مِن كلمتيْن؛ لأنه يطلق على المركّب مِن أكثر مِن كلمتيْن. فنحو: (زيد قام أبوه): كلام وكلِم، ونحو: (قام زيدٌ): كلام لا كلِم، ونحو: (إن قام زيد): كلِم لا كلام.

أما القول: فهو اللفظ الدّالّ على معنى يصحّ السكوت عليه أوْ لا؛ فهو أعمّ مِن الكلام والكلِم والكلمة؛ لأنه ينطلق على المفيد وغيره، وعلى المركّب مِن كلمتيْن فأكثر، وعلى المفرد والمركّب، مثل: (نور الشمس)، (ظلمة الليل)، (غلاف المصحف).

إطلاق الكلمة وإرادة الكلام

قد تُطلق الكلمة، ويُراد بها الكلام، مثل قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، إشارةً إلى قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠]، ومثل: (لا إله إلا الله): كلمة الشّهادة، وقول النَّبيِّ ﷺ: ((أَصْدقُ كلمةٍ قالها لبيد: ألا كلُّ شيْءٍ ما خلاَ اللهَ باطِلُ)).

إطلاق الكلِم وإرادة الكلام

قد يُطلق الكَلِم لغةً، ويُراد به الكلام، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

علاماتُ الاسمِ والفعلِ والحرفِ

عناصر الدرس

العنصر الأول : الجرُّ ٢١
العنصر الثاني : التَّنوينُ ٢١
العنصر الثالث : النِّداءُ ٢٥
العنصر الرابع : (أل) غير الموصولة وغير الاستفهامية ٢٦
العنصر الخامس : الإسنادُ إليه ٢٦
العنصر السادس : معنى الفعل ٢٦
العنصر السابع : أنواع الفعل، وعلامة كلِّ نوع ٢٧
العنصر الثامن : علاماتُ الفعل ٢٨
العنصر التاسع : تعريفُ الحرف وعلاماتُه ٣٠

الجـــــــــــــرّ

يتميّز الاسم عن الفعل والحرْف، بخمس علامات؛ منها:

أولًا: الجر: والمراد به: الكسْرة التي يُحدثها عامل الجرّ، سواء أكان العامل حرفًا، أم إضافة أو تبعيّة.

وليس المراد به حرف الجرّ؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: (عجبتُ مِنْ أنْ قمْتَ)، وقول الشاعر:

والله ما ليلي بنام صاحبه ❖ ولا مخالِطِ اللّيانِ جانبُهْ

أنواع الجرّ: ثلاثة:

أ. جرّ بالحرْف، مثل: (الطّالبُ في الفصلِ).
ب. جرّ بالإضافة، مثل: (طالبُ العلمِ موفّقٌ).
ج. جر بالتبعيّة، مثل: (مررت برجلٍ كريمٍ).

ويجمع الأنواعَ الثّلاثة البسملةُ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، فـ(اسم): مجرورٌ بالحرف، ولفظ الجلالة: مجرور بالإضافة، و(الرَّحمن): و(الرَّحيم): مجروران بالتَّبعيّة للموصوف، وهو (الله).

التّنـــــــــــوين

التنوين لغة: مصدر نوّنْت الكلمة أي: أدخلْت نونًا.

التنوين في اصطلاح النَّحويّين: نون ساكنة أصالة، تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا، لغيْر توكيد.

شرحُ التَّعريفِ:

(نون ساكنة): خرج بقيْد السكون: النُّون المتحرّكة، مثل: (ضيفُنٍ) للطّفيلي، و(رعشُنٍ) للمرتعش، فالنّون الأولى فيهما متحرّكة.

(أصالة): قيّدت السكون بالأصالة؛ لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرّك لالتقاء الساكنيْن، مثل: ﴿مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢٠، ٢١]. (تلحق الآخر): خرج به: النون التي في الوسط، مثل: (انكسر)، و(مُنكسر).

(لفظًا لا خطًّا): يخرج به النون اللاحقة لآخر القوافي، مثل قول الشاعر:

أقلّي اللّوم عاذلَ والعتابَنْ ❖ وقولي إنْ أصبتُ لقد أصابَنْ

(لغير توكيد): يخرج بهذا القيد نون التوكيد الخفيفة الساكنة، مثل: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].

أنواعه: أنواع التّنوين الخاصّة بالاسم أربعة:

الأول: تنوين التّمكين أو التّمكّن:

وهو اللاحق لفظًا لغالب الأسماء المعربة المنصرفة: معْرفة، نحو: (زيد)، ونكِرة، نحو: (رجل).

وفائدته: الدلالة على خفّة الاسم بكونه معربًا منصرفًا، وعلى تمكّنه في باب الاسمية؛ لكونه لا يشبه الحرف فيُبنى، ولا يُشبه الفعْل في فرعيتين، فيمنع الصرفَ، وهو التّنوين.

الثاني: تنوينُ التّنكير:

وهو اللاحق لبعض المبنيّات للدَّلالة على التّنكير. ويكون قياسًا في باب العلْم المختوم بـ(ويه)، وسماعًا في باب اسم الفعل المختوم بـ(الهاء) أو غيْرها، وفي اسم الصوت. تقول: (سيبويه) بلا تنوين إذا أردت شخصًا معينًا اسمه ذلك، وتقول: (إيهِ) بكسر الهاء بلا تنوين، إذا طلبت مِن مخاطبك أن يزيدك مِن حديث معيّن. فإذا أردت شخصًا ما –أيّ شخص كان- اسمه سيبويه، أو أردت استزادة من حديث ما -أيّ حديث كان- نوّنْتَهما، فقلت: (سيبويهٍ)، و(إيهٍ) -بالتنوين فيهما-. وتقول: (صاح الغراب: غاق غاق)، فإذا لم تنوّنها كانت معرفة، وإذا نوّنتهما كانت نكِرة مبهمة، ودلّت على معنى مبهمٍ.

الثّالث: تنوينُ المقابلة:

وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، نحو: (مسلماتٌ)؛ فالتنوين فيها في مقابلة النون في قولك: (مسلمون)، والنون هذه في مقابلة التنوين في المفرد.

الرَّابعُ: تنوينُ العِوضِ:

وهو اللاحق للاسم عوضًا عما حُذف منه. وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: عوض عن حرف: وهو اللاحق للاسم الممنوع مِن الصّرف الذي على وزن: (فواعل)، المعتل الآخر في حالتَي: الرفْع والجرّ، نحو: (جَوارٍ): جمع جارية، و(غَواشٍ): جمع غاشية؛ فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة اعتباطًا أي: لغير علة تصريفيّة موجبة. ونحو: (أعيمٍ)، و(يعيلٍ)، مصغّرَي

أعمى، ويعلى؛ فإنهما ممنوعان مِن الصرف للعلَمية، ووزن الفعل، والتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة في حالتَي: الرفْع والجر.

النوع الثَّاني: عوض عن جملة، وهو اللاحق لـ(إذ) عوضًا عن جملة المضاف إليه، نحو: قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٤، ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]. والمعنى -والله أعلم-: ويوم إذْ غلبت الرومُ الفرسَ يفرح المؤمنون، وأنتم حين إذ بلغت الرُّوح الحلقوم تنظرون.

النوع الثالث: عوض عن كلمة: وهو اللاحق للفظ: (كلّ)، و(بعض)، و(أيْ)، عوضًا عن المضاف إليه، وذلك إذا قُطعت هذه الألفاظ عن الإضافة، نحو: قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وهذه الأنواع الأربعة فقط مختصّة بالاسم، فلا تدخل على غيره، لدلالَتها على معانٍ لا توجد في غيْره.

إضافةٌ:

وزاد جماعةٌ من النَّحويين على هذه الأربعة نوعيْن آخريْن هما:

(١) تنوينُ التّرنّم: وهو اللاحق للقوافي المطلقة (التي في آخرها حرف مدّ)، نحو قول جرير:

أقلّي اللوم عاذلَ والعتابَنْ ❖ وقولي إن أصبتُ لقد أصابَنْ

فلحق العروض (العتابنْ) والقافية (أصابنْ)، والأصل: العتابَا، وأصابَا.

(٢) تنوينُ الغالي: وهو اللاحق للقوافي المقيّدة (التي يكون حرف الرّويّ فيها ساكنًا)، نحو قول الشّاعر:

قالت بنات العمّ: يا سلمى وإنْ ❖ كان فقيرًا معدمًا قالت وإنْ

فلحق العروض (وإنْ) والقافية (وإنْ) تنوين الغالي.

إذ الأصل فيهما (إن)، وسمي غاليًا؛ لأنه زائد على الوزن.

والحقّ أنهما نونان زيدتا في الوقف.

كما زيدت نون (ضيفنٍ) في الوصل والوقف، وليسا من أنواع التنوين في شيء.

النّـــــــــــــــــداء

المُراد بالنّداء: كوْن الكلمة مناداة، وليس المراد دخول حرف النّداء؛ لأنّ (يا) تدخل على ما ليس باسم في اللفظ، نحو: قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦].

وقوله تعالى: (أَلاَّ يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ) في قراءة الكسائي؛ فإنه يقف على (يَا)، ويبتدئ بـ(اسْجُدُوا).

ومِن أمثلة النّداء: (يا أيّها الرّجلُ)، (يا فُلُّ)، (يا فُلّةُ): بمعنى: يا رجل.

ويا امرأة، (يا مكرمانُ): اسم للكريم واسع الخلق، و(يا ملأمانُ): للّئيم الدنيء الأصل الشحيح النفس.

وقد خصّ ابن هشام هذه الأسماء بالذِّكر؛ لملازمتها للنداء؛ فلم تقبل مِن علامات الاسم المذكورة إلاّ كوْنها مناداة.

(أل) غيْر الموصولة، وغير الاستفهاميّة

مِن علامات الاسم: (أل) غير الموصولة، وغير الاستفهامية، نحو: (الفرس): غير العاقل، (الغلام): العاقل.

فأما (أل) الموصولة: فقد تدخل على الفعل المضارع، نحو قول الفرزدق:

ما أنت بالحَكَم التُّرضَى حكومتُه ❖ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

فأدخل (أل) على (تُرضى)، وهو فعل مضارع.

وأما (أل) الاستفهامية: فقد تدخل على الفعل الماضي، نحو: (أل فعلتَ؟) بمعنى: هل فعلت؟ حكاه قطرب.

الإسناد إليه

وهو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة، نحو: (قمتُ)، ونحو: (أنا مؤمنٌ). ففي قولك: (قمتُ)، أسْندتَ نسبة القيام إلى التاء (المتكلِّم).

وفي قولك: (أنا مؤمنٌ) أسندتَ نسبة الإيمان إلى (أنا).

وقد جمع ابن مالك علامات الاسم في قوله:

بالجرّ والتّنوين والنّدا وأل ❖ ومُسندٌ للاسم تمييزٌ حصلْ

معنى الفعل

هو الذي يدلّ على الحَدث المقترن بزَمَن.

أنواع الفعل وعلامة كل نوع

أنواعُ الفعل ثلاثةٌ:

(١) المضارع: وهو الذي يدلّ على الحال أو الاستقبال، نحو: (يَقْرأ)، (يجْلس)، (يخْرج).

علامتهُ: قبوله (لم)، نحو: (لمْ يقُمْ)، (لم يشمّ).

لِم سُمّي مضارعًا؟ ج: لأنه يشبه الاسم في الحركات والسّكنات (ضارب)، (يضرب) ويصلح للحال، والاستقبال.

فإذا دلّ على معنى المضارع، ولم يقبل (لم)، فهو اسم فعْل مضارع، نحو: (أوَّه!) بمعنى: أتَوجَّع، و(أفّ!) بمعنى: أتضجّر، أو وصْف، نحو: (ضارب الآن أو غدًا)، فـ(ضارب): اسم فاعل.

(٢) الماضي: وهو الذي يدلّ على الحدث في الزّمن الماضي، نحو: (قام)، (خرَج).

علامتهُ: قبوله تاء الفاعل، نحو: (تباركتَ)، (لستُ)، (عسيْتَ)، أو تاء التأنيث السّاكنة، نحو: (نِعْمتْ)، (بِئستْ)، (قامتْ).

فإذا دلّ على الماضي، ولم يقبل علامته، فهو اسم فعْل ماض، نحو: (هيهات!) بمعنى: بَعُد، و(شتّان) بمعنى: افترق.

(٣) الأمر: وهو الذي يدلّ على طلب الفعْل في الحال أو الاستقبال، نحو: (قُمْ)، (ذاكرْ).

علامتهُ: أن يدلّ على الأمْر، ويقبل نون التوكيد، نحو: (قومنّ).

فإن قبلت الكلمة النون ولم تدلّ على الأمر، فهي فعل مضارع، نحو: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وإن دلّت الكلمة على الأمْر، ولم تقبل نون التوكيد، فهي اسم: إما مصدر، نحو:

صبْرًا بني عبد الدّار ❖ ....

فـ(صبرًا) بمعنى: اصبروا، أو اسم فعْل أمْر، نحو: (نَزالِ) بمعنى: انزل، و(تَراكِ) بمعنى: اترك، و(صَهْ!) بمعنى: اسكتْ، و(حَيَّهَلْ) بمعنى: أقبلْ.

قال ابن مالك:

.... ❖ فعل مضارع يلي لم كيشم

وماضي الأفعال بالتاء مِزْ رُسِمْ ❖ بالنون فعلَ الأمر إنْ أمر فُهِمْ

والأمرُ إن لم يك للنّون محلّ ❖ فيه هو اسم نحو: صَهْ وحَيَّهَلْ

علامـــــــات الفعـــــــل

علامات الفعْل أربع:

(أ) تاء الفاعل، نحو: (قمْتُ)، (تباركْتَ)، و(أحسنْتِ).

(ب) تاء التأنيث السّاكنة، نحو: (قامتْ)، (قعدتْ). ولا التفات إلى عروض الحركة، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ أُمَّةٞ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، بنقل حركة الهمزة إلى التاء، ونحو: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، و﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فُصِّلَت: ١١]، بكسر

التاء الأولى وفتح الثانية ؛ لالتقاء الساكنيْن. فأمّا المتحركة فتختصّ بالاسم، نحو: (قائمة)، و(قاعدة).

وبهاتيْن العلامتيْن رُدّ على مَن زعم مِن البصريّين حَرفيّة (ليس)، ورُدّ على مَن زعم حَرفية (عسى) مِن الكوفيّين.

والصحيح: أنهما فعلان لقبولهما التاءيْن، فتقول: (لستُ) و(ليْستْ)، و(عسيْتُ) وعسَتْ). وبالعلامة الثانية، فقد رُدّ على مَن زعَم مِن الكوفيّين اسميّة (نعْم) و(بئْس).

(ج) ياء ضمير المؤنثة المخاطَبة، نحو: (قومي يا هندُ!).

وبهذه العلامة رُدّ على مَن قال كالزمخشري: إنّ (هاتِ) و(تعالَ): اسما فعليْن للأمْر، و(هاتِ) بمعنى: ناوِلْ، و(تعالَ) بمعنى: أقبلْ. والصحيح: أنهما فعْلا أمْر للمذكّر لدلالتهما على الطلب، وقبولهما ياء المخاطبة، تقول: (هاتِي)، و(تعالَيْ)، وهما مبنيّان على حذف حرف العلّة مِن آخرهما.

(د) نون التوكيد: شديدة كانت، نحو: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهُمَزة: ٤]، أو خفيفة، نحو: ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ [العلق: ١٥]، ويجمعُهما قوله تعالى: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

أما قول رؤبة:

أقائلنّ أحْضِروا الشهودَا ❖ ....

فضرورة شعرية نادرة.

قال ابن مالك في ألفيته:

بتا فعلتَ، وأتَتْ ويا افْعِلِي ❖ ونونِ أقبلنَّ فِعْلٌ ينجَلِي

تعريف الحرف وعلاماته

تعريفُ الحَرْفِ:

كلمة لا تدلّ على معنًى في نفسها، وتدلّ على معنًى في غيْرها، نحو: (مِن)، و(في)، و(هل)، و(لم).

علامته: لا يحسن فيه شيء مِن علامات الأسماء أو الأفعال.

أنواعه: ثلاثة:

(أ) ما يختصّ بالأسماء، فيعمل فيها الجر، نحو: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ ﴾ [الذاريات: ٢٢].

(ب) ما يختص بالأفعال، فيعمل فيها الجزم، نحو: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]، أو النصب، نحو: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [الحج: ٣٧]، أو لا يعمل شيئًا كـ(قد)، و(السّين)، و(سوف).

(ج) مشترَك بين الأسماء والأفعال فلا يعمل شيئًا، نحو: (هل زيدٌ أخوك؟)، (هل يقوم زيدٌ؟)، أو يعمل كـ(ما)، و(لا)، و(لات)، و(إنْ) المشبّهات بـ(ليس)؛ فإنّها تعمل في المبتدأ والخبَر عمَل (ليس).

قال ابن مالك:

سواهما الحرْف كهلْ وفي ولمْ ❖ ....

المُعرَب والمَبنّيُّ

عناصر الدرس

العنصر الأول	:	المعرب والمبني من الأسماء	٣٣
العنصر الثاني	:	المبني من الأسماء	٣٣
العنصر الثالث	:	المعرب من الأسماء	٣٦
العنصر الرابع	:	المعرب والمبني من الأفعال	٣٧
العنصر الخامس	:	المبنيُّ من الأفعال	٣٧
العنصر السادس	:	المعربُ من الأفعال	٣٨
العنصر السابع	:	الحروفُ كلها مبنية	٣٩

المُعرَب والمبنيّ مِن الأسماء

الاسم ضربان:

(١) مُعرَب: وهو الأصل، ويسمى مُتمكِّنًا، وهو الذي يتغيّر آخره بسبب العوامل الدّاخلة عليه، نحو: (جاءَ زيدٌ)، (رأيتُ زيدًا)، (سلّمتُ على زيدٍ).

(٢) مبنيّ: وهو الفرع، ويسمَّى غيْر مُتمكّن، وهو الذي لزم آخِره حالة واحدة مهما تغيّرت العوامل الدّاخلة عليه، نحو: (جاءَ الذي وعدَني بالحضور)، (رأيتُ الذي وعدني بالحضور)، (سلّمتُ على الذي وعدني بالحضور).

المبنيّ مِن الأسماء

س: متى يُبنَى الاسم؟ ج: إذا أشبه الحرْف.

أنواع الشّبه: ثلاثة:

(أ) الشّبه الوضعي، وضابطه: أنْ يكون الاسم على حرْف أو حرفيْن.

الأوّل: نحو: (قمْتِ)، فـ"التاء" فيها: فاعل، وهي تشبه الباء الجارّة، أو اللام، أو حرف العطف.

الثاني: نحو: (قمْنا)، فـ"نا": فاعل، وهي تشبه الحرف (قدْ) أو (بلْ).

أمّا (أب) و(أخ) فمُعربان؛ لأنهما على ثلاثة أحرف أصلًا؛ والأصل: (أبو)، و(أخو)، بدليل: (أبوَان)، و(أخوَان) في التّثنية؛ لأنها تردّ الأشياء المحذوفة إلى

أصلها. وأمّا (أبان)، و(أخان) مِن غيْر ردٍّ للمحذوف، فتثنية: (أبا) و(أخا) بالقصر.

(ب) الشّبه المعنويّ، وضابطه: أن يتضمّن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وُضع لذلك المعنى حرْف أو لا.

الأوّل: الذي وُضع له حرف، مثل: (متى)، فإنها تستعمل شرطًا، نحو: (متى تقمْ أقمْ)؛ وهي حينئذ تشبه (إن) الشرطية. وتُستعمل استفهامًا، نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]؟ وهي حينئذ تُشبه همزة الاستفهام. أمّا (أي) الشّرطية والاستفهاميّة فمُعرَبتان؛ لأنهما ملازمتان للإضافة التي هي مِن خصائص الأسماء، نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، و﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١].

الثاني: الذي لم يُوضع له حرف، نحو: (هنا)، فإنّها متضمنة معنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفًا، وكان مِن حقه أن يوضع له حرف يؤدَّى به، كما وضعوا للخطاب (الكاف)، وللتنبيه (ها) التنبيه، فـ(هنا) لتضمّنها معنى الإشارة مستحقة للبناء. أما (هذان)، و(هاتان)، فمعربتان مع تضمّنهما لمعنى الإشارة، لضعف الشّبه بما عارضه مِن مجيئهما على صورة المثّنى، والتثنية مِن خصائص الأسماء.

(ج) الشّبه الاستعماليّ، وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة مِن طرائق الحروف، كأن ينوب عن الفعل،

ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه، وكأن يفتقر افتقارًا متأصلًا إلى جملة أو شِبه جملة؛ وعلى ذلك، فهو نوعان:

النوع الأول: ما ينوب عن الفعل بلا تأثير، نحو: (هيهات!)، (صهْ!)، أوّهْ!)، هذه أشبهت (ليت) و(لعل) النائبتان عن: أتمنّى وأترجّى، ولا يدخل عليهما عامل أصلا، فضلًا عن أنْ يتأثّرا به.

أمّا: (ضربًا زيدًا)، فإنه نائب عن: (اضربْ)، وهو مع هذا مُعرَب؛ وذلك لأنه تدخل عليه العوامل اللفظية، فتؤثر فيه: تقول في الرّفع: (أعجبني ضربُ زيد)، وفي النّصْب: (كرهت ضرْبَ عمرو)، وفي الخفض: (عجبتُ مِن ضرْبِ زيد عمرًا).

النوع الثاني: الذي يفتقر افتقارًا مُتأصّلًا إلى جملة كـ(إذ) و(إذا) مِن ظروف الزمان، و(حيث) خاصّة مِن ظروف المكان، والموصولات كـ(الذي) و(التي). تقول: (جئتك إذ جاء زيد)، (أزورك إذا أصلحت مِن شأنك)، (جاء الذي كان معنا في المسجد)، (أجلس حيث جلس خالد).

فهذه كلّها أشبهت الحروف بأسرها في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلّقها افتقارًا متأصلًا إلى جملة؛ لأنها إنما وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء.

واحترز بذكر الأصالة مِن نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، فـ(يوم) -في قراءة الرفع-: خبر (هذا)، وهو مضاف بدليل حذف تنوين إلى الجملة بعده، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب، ويزول في بعضها؛ ألا ترى أنك تقول: (صمت يومًا)، و(سرت يومًا)، فلا تحتاج إلى شيء؟

واحترز بالجملة عن الذي يضاف إلى المفرد، نحو: (سبحان) و(عند) من الظروف، فإنهما مفتقران بالأصالة، لكن افتقارهما إلى مفرد، لا إلى جملة، تقول: (سبحان الله)، و(جلست عند زيد).

وأما (اللّذان)، و(اللّتان): فمُعرَبتان، لمجيئهما على صورة المثّنى؛ والتثنية مِن خصائص الأسماء.

وأما (أي): الموصولة في نحو: (اضربْ أيَّهم أساء)، بنصب (أي)؛ لأنها ملازمة للإضافة إلى مفرد.

قال ابن مالك:

والاسم منه مُعرّب ومَبْني ❖ لشَبَهٍ مِن الحروف مُدني
كالشّبهِ الوضعيّ في اسمَي جئتنا ❖ والمعنويّ في متى وفي هنَا
وكنيابة عن الفعْل بلاَ ❖ تأثير وكافتقار أصلاَ

المعـــرَب مِـــن الأسمـــاء

يُعرب الاسم إذا سلِم مِن مشابهة الحرْف، وهو نوعان:

النوع الأول: ما يظهر إعرابه، نحو: (هذه أرضٌ)، و(رأيت أرضًا)، و(مررت بأرضٍ).

النوع الثاني: ما لا يظهر إعرابه، نحو: (جاء الفتَى)، و(رأيت الفتَى)، و(سلّمت على الفتَى).

ونظير (الفتَى) في تقدير الحركات في آخره: (سُما)، كـ(هُدى) لغةً في: الاسم، بدليل قول بعضهم: (ما سُماك؟) أي: ما اسمك؟ حكاه صاحب الإفصاح (ابن هشام الخضراوي). وأما قول الشاعر:

والله أسماك سُما مباركًا ❖ ....

فلا دليل فيه ؛ لأنه منصوب منوّن ، فيحتمل أن الأصل : (سمٌ) ، ثم دخل عليه الناصب ، وهو : (أسماكَ) ، ففُتح ، أي : نُصب ، على أنه مفعول ثان لـ(أسماك) ؛ لأنّه بمعنى : (سمّاك) ، كما تقول في (يد) : (رأيت يدًا).

قال ابن مالك :

ومُعربُ الأسماء ما قَد سلِمَا ❖ مِن شَبَه الحرف كأرضٍ وسُما

المُعرَب والمبنيّ مِن الأفعال

الفعل نوعان :

(أ) مبنيّ : وهو الأصل ؛ لأن الأفعال لا يعتوِرها معانٍ تفتقر في تمييزها إلى إعراب.

(ب) مُعرَب : وهو خلاف الأصل ؛ فالمُعرَب من الأفعال فرْع مِن المبنيّ.

المبنيّ مِن الأفعال

المبنيّ مِن الأفعال : نوعان :

(١) الفعلُ الماضي : مبنيّ باتفاق ، وبناؤه على الفتْح للخفّة ، ثلاثيًّا كان كـ(ضَرَب) ، أو رباعيًّا كـ(دَحْرج) ، أو خماسيًّا كـ(انطلق) ، أو سداسيًّا كـ(استخرج).

وأما (ضربتُ)، ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرِّك بارز، فالسكون فيه عارض، أوجبه كراهتهم -أي: العَرَب- توالي أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة. وكذلك ضمّة (ضربوا) عارضة، لمناسبة الواو.

(٢) فعل الأمْر: مبنيّ على الأصح، وبناؤه على ما يجزم به مضارعه، فنحو: (اضربْ): مبنيّ على السكون، ونحو: (اضربا): مبنيّ على حذف النون، ونحو: (اغزُ): مبنيّ على حذْف حرْف العلة.

المُعـــرَب مِـــن الأفعـــال

الفعل المضارع، بشرط سلامته مِن نون التوكيد المباشرة، أو نون النسوة. تقول: (يقومُ زيدٌ)، (لن يقومَ زيدٌ)، (لمْ يقمْ زيدٌ).

فإنْ باشرَته نون التوكيد بُني على الفتح، نحو: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾ [الهُمَزة: ٤]، وإن دخلت عليه نون النسوة بُني على السكون، نحو: ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وأمّا نون التوكيد غير المباشرة، فإنّ المضارع معها مُعرَب تقديرًا، نحو مضارع: (بَلاَ، يَبْلُو): مبنيّ للمجهول، مسند لجماعة الذكور، مِن: (البلاء)، وهو التجربة. أصله قبل التوكيد: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] كـ(تُنصَرون).

وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، أصله قبل التوكيد: (تَرْأَيين) كـ(تَمْنَعِين). ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩]، أصله قبل التوكيد والنهي: (تَتَّبِعَانِ).

وأما غير المباشر تقديرًا: فنحو: ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ [القصص: ٨٧]، أصله قبل التوكيد والنهي: (يَصُدُّونَك)؛ وعلى ذلك فالإعراب التقديريّ في: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ خاصة، وأمّا ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾، و﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ ﴾، فإنه فيهما: لفظي.

الحروف كلّها مبنيّة

سبب بنائها: أنها لا تتصرّف، ولا يعتقب عليها مِن المعاني ما يحتاج معه إلى إعراب.

قال ابن مالك:

وكلّ حرف مستحقٌّ لِلْبِنَا ❖ ....

البناء والإعراب

عناصر الدرس

العنصر الأول : أنواعُ البناء ٤٣
العنصر الثاني : الإعراب: تعريفه، أنواعه ٤٤
العنصر الثالث : علامات الإعراب الأصلية والفرعية ٤٥
العنصر الرابع : مما يعرب بعلامات إعراب فرعيَّة: "الأسماء الستة" ٤٦

أنواع البناء

البناء في الكلمة العربيّة، اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، أربعة أنواع:

الأول: السّكون: وهو الأصل، ويسمّى أيضًا: وقفًا. ويدخل أنواع الكلمة الثلاثة: الاسم، نحو: (كمْ)، والفعل، نحو: (قُمْ)، والحرف، نحو: (هلْ).

وقد رتّب ابنُ هشام دخول السكون على أنواع الكلمة، فبدأ بالحرف، نحو: (هلْ)، لتوغّله في البناء، وثنّى بالفعل؛ لأنّ البناء أغلب فيه.

وعدّ النَّحويّون السكون أصلًا لأنواع البناء، لخفّته؛ وإلى ذلك أشار ابن مالك:

والأصلُ في المَبْنِيّ أن يُسكّنا ❖ ....

الثاني: الفتْح: وهو أقرب الحركات إلى السّكون؛ لحصوله بأدنى فتْح الفم، بخلاف الضّمّ، والكسر.

ولهذا القرب، دخل الفتح أيضًا أنواع الكلمة الثلاثة: في الحرف، نحو: (سوْفَ)، والفعل، نحو: (قامَ)، والاسم، نحو: (أينَ).

الثالث والرابع: الكسر والضّم: ولثقلهما وثقل الفعل، لم يدخلا فيه؛ لئلا يجمع بيْن ثقليْن.

ودخلا الحرف والاسم، لخفّتهما -أي: الاسم والحرف-؛ لأنهما يدلاّن على شيء واحد، بخلاف الفعل، فإنه يدلّ على شيئيْن: الحدَث والزّمن.

فالكسر في الحرف، نحو: (لام الجرّ) في قولك: (لِزيدٍ مال). والكسر في الاسم، نحو: (أمسِ)، عند الحجازيّين مرادًا به: اليوم الذي قبل يومك؛ فهو مبنيّ على الكسر عندهم.

والضم في الحرف والاسم، نحو: (منذُ)، في لغة مَن جرّ بها أو رفَع؛ فإن الجارّة حرف، والرافعة اسم.

وإلى أنواع البناء الأربعة أشار ابن مالك بقوله:

ومنه ذو فتح، وذو كسْر وضمّ ❖ كأينَ أمسِ حيثُ والسّاكن كم

الإعــراب: تعريفــه، أنواعــه

الإعراب في اللغة: البيان.

الإعراب في اصطلاح النَّحويّين: تغيير أواخر الكلِم، لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها، لفظًا أو تقديرًا؛ هذا على القول بأنه معنويّ.

وعلى القول بأنه لفظيّ، قالوا في تعريفه: أثر ظاهر في اللفظ أو مقدّر فيه، يجلبه العامل في آخر الكلمة.

والمراد بالأثر الظاهر أو المقدّر: الحركات الثلاث، والسكون، وما ناب عنها.

والمراد بالظاهر: ما تلفظ به من حركة أو حرف، أو سكون، أو حذف.

والمراد بالمقدّر: ما يُنوَى من ذلك، كما تُنوى الضّمّة، والفتحة، والكسرة، في نحو: (الفتَى)، وكما تنوى الواو في: (مسلمِيَّ)، رفعًا، وكما تنوى النون في نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

والمراد بالعامل: ما يحدث به المعنى المُحْوِجُ للإعراب.

والمراد بآخر الكلمة: ما كان آخِرًا حقيقة، كـ"دال" (زيد)، أو مجازًا كـ"دال" (يد)، وأصله: (يدَيٌ).

أنواعه أربعة:

الأول والثاني: رفع، ونصب: يشتركان في اسم وفعل. فالرّفع، نحو: (زيدٌ يقومُ). والنصب، نحو: (إنّ زيدًا لن يقومَ).

الثالث: جرّ: مختصّ بمعنى في اسم، نحو: (مررت بزيدٍ).

الرابع: جزم: مختصّ بمعنى في فعْل، نحو: (لمْ يقمْ).

وإلى هذه الأنواع الأربعة أشار ابن مالك بقوله:

والرفعَ والنصبَ اجعلنْ إعرابَا ❖ لاسم، وفعل، نحو: لنْ أهَابَا

والاسم قد خُصِّص بالجرِّ كما ❖ قد خُصِّص الفعلُ بأن ينجزمَا

علامات الإعراب الأصليّة والفرعيّة

حدّد النَّحويّون لأنواع الإعراب الأربعة علامات أصولًا، وهي:

الضّمّة للرفع، نحو: (جاء زيدٌ)، والفتحة للنصْب، نحو: (رأيت زيدًا)، والكسرة للخفض، نحو: (مررت بزيدٍ)، وحذف الحركة للجزم، نحو: (لمْ يقمْ).

كما حدّدوا علامات فروعًا، نائبة عن هذه العلامات الأصول، وهي عشرة:

ثلاثة تنوب عن الضّمّة، وهي: الواو، والألف، والنون.

وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون.

واثنان ينوبان عن الكسرة، وهما: الفتحة، والياء.

وواحدة تنوب عن حذف الحركة، وهي: حذْف حرْف العلّة، أو حذف النون.

وإلى هذه العلامات أشار ابن مالك بقوله:

فارفعْ بضمٍّ، وانصبنْ فتحا وجُرّ ❖ كسرا كذكر الله عبدَه يسُرّ

واجزمْ بتسكينٍ وغيرُ ما ذُكر ❖ ينوب نحو: جاء أخو بني نَمِرْ

مما يعرب بعلامة إعرابٍ فرعية "الأسماء الستة"

الأسماء السّتّة هي:

(١) (ذو) بمعنى: صاحب.

(٢) (الفم) إذا فارقَتْه الميم.

(٣) (الأب).

(٤) (الأخ).

(٥) (الحمُ).

(٦) (الهَنُ).

إعرابها: تُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجرّ بالياء.

شروط إعرابها بالحروف:

١. أن تكون مضافة لا مفردة -أي: غير مضافة-.

٢. أن تكون إضافتها لغيْر ياء المتكلم.

٣. أن تكون مكبّرة لا مصغّرة.

٤. أن تكون مفرَدة، لا مثنّاة ولا مجموعة.

هذه الشروط الأربعة في غير (ذو) التي بمعنى: صاحب.

ومثال ما توفّرت فيه الشروط: قوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣].

فإن فُقد الشرط الأول، بأن كانت مفرَدة، أعربت بالحركات الثلاث الظاهرة، نحو: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢]، ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣]، فأما قول الشاعر:

خالط مِن سلمى خياشيمَ وفا ❖ ....

فشاذٌّ؛ لأنه منصوب بالألف مع أنه غيْر مضاف.

وخرّجه بعض النَّحويّين على حذف المضاف إليه، ونُوي ثبوت لفظه؛ فالإضافة منويّة في المعطوف والمعطوف عليه، أي: خياشيمها وفاها.

وإنْ فُقد الشرط الثاني، بأن أضيفت الكلمة لياء المتكلم، أُعربت بالحركات المقدّرة، نحو: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ﴾ [القصص: ٣٤]. ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، ﴿إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى﴾ [المائدة: ٢٥].

فإن كانت مصغّرة، أعربت بالحركات الظاهرة، تقول: (هذا أُبَيُّك)، و(رأيت أبيَّك)، و(سلّمت على أبيِّك).

وإن كانت مثنّاة أو مجموعة، لم تُعرب إعراب الأسماء الستّة.

إعراب (ذو) الموصولة: (ذو) الموصولة بمعنى: (الذي) وأخواته، تلزمها الواو في الأحوال الثلاثة غالبًا، والبناء على السكون.

وقد تُعرب بالحروف الثلاثة رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، نحو قول الشاعر:

فإمّا كِرام موسرون رأيتُهمْ ❖ فحسبيَ مِن ذي عندهم ما كفانيا

إعراب (الفم) إذا لم تفارقه الميم: يُعرب بالحركات الثلاث، سواء أُفرد أو أضيف، تقول: (محمد أطيب الناس فمًا)، وفي الحديث الشريف: ((لَخلوف فمِ الصائمِ أطيبُ عند الله مِن ريح المِسْك)).

وقول الشاعر:

يصبح ظمآن وفي البحر فمُه ❖ ....

اللغاتُ في الأسماء السّتّة:

(١) لغةُ الإتمام:

فتعرَب بالحروف رفعًا ونصبًا وجرًّا، تقول: (جاءَ أَبُوك)، (رأيتُ أباك)، (سلّمت على أبيك).

(٢) لغة النّقص:

فتُعرب بالحركات الظاهرة، وهذا جائز بضعف في الأب، والأخ والحم، ومنه قول الشاعر:

بأبه اقتدى عديّ في الكرَمْ ❖ ومَن يُشابِهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ

والأفصح في (هن) -لغة النقص، أي: حذف اللام منه، وهي: الواو- فيُعرب بالحركات الثلاث على النون.

تقول: (هذا هنُك)، (رأيت هنَك)، (نظرت إلى هنِك)، ومنه الحديث الشريف: ((مَن تعزَّى بعزاء الجاهليّة، فأعِضُّوه بهنِ أبيه ولا تكنوا)).

(٣) لغة القصر:

فتعرب إعراب الاسم المقصور، فتقدّر عليه جميع حركات الإعراب للتعذّر، ويلزم الألف دائمًا، نحو قول رؤبة:

إنّ أباها وأبا أباها ❖ قد بلغا في المجْد غايتاها

وقدر بعضهم: (مُكرَهٌ أخاك لا بطَل)، فـ(مُكرَه): خبر مقدّم، و(أخاك): مبتدأ مؤخَّر.

وفي الأسماء السّتّة يقول ابن مالك:

وارفعْ بواوٍ وانصبِنْ بالألفِ ❖ واجرُرْ بياءٍ ما مِن الأسما أضف
مِن ذاك ذو إن صحبةً أبانا ❖ والفمُ حيث المِيمُ منه بانا
أب أخ حم كذاك وهَنُ ❖ والنّقصُ في هذا الأخير أحسن
وفي أب وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ ❖ وقصرهن مِن نقصهِنَّ أشهرُ
وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا ❖ لليا كجاء أخو أبيك ذا اعتِلا

المثنّى وما يلحق به، وجمْع المذكّر السّالم وما يلحق به

عناصر الدرس

العنصر الأول : المثنّى: تعريفهُ، إعرابه ٥٣
العنصر الثاني : ما يُلحق بالمثنّى ٥٣
العنصر الثالث : جمْع المذكّر السّالم: تعريفه، إعرابه، شروطه، أنواعه ٥٤
العنصر الرابع : ما يُلحق بالجمع المذكّر السّالم ٥٦

المثنّى: تعريفه، إعرابه

تعريفُ المثنّى: اسم يدلّ على اثنيْن أو اثنتيْن، متفقيْن في الحروف والحركات والمعنى، بزيادة في آخره تُغني عن العاطف والمعطوف عليه.

وعرّفه ابن هشام بقوله: ما وُضع لاثنيْن، وأغنى عن المتعاطفيْن، كالزيدان، والهندان.

إعرابه: يُرفع بالألف، ويُجرّ ويُنصَب بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها.

مثال ذلك: (جاءَ الزيدان)، (رأيتُ الزيدَيْن)، (سلّمتُ على الزيدَيْن).

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

بالألِف ارفعِ المثنَّى.... ❖ ....

وتخلف اليا في جميعها الألِف ❖ جَرا ونصبا بَعْد فتْحٍ قَدْ أُلفْ

ما يُلحق بالمثنّى

المثنّى الحقيقيّ حملوا عليه في الإعراب بالحروف: أربعة ألفاظ:

(اثنان)، و(اثنتان) -في لغة الحجازيّين- و(ثنتان) -في لغة التميميّين- مطلقًا، سواء أُفردا، أو رُكّبا مع العشرة، أو أُضيفا إلى ظاهر، أو مضمر.

و(كلاَ) و(كِلْتا)، بشرط أن يكونا مضافَيْن لمضمر، تقول: (جاءني الرجلان كلاهما، والمرأتان كلْتاهما)، و(رأيت الرجلَيْن كلَيْهما، والمرأتيْن كلتَيْهما)، و(مررت بالرجُلَيْن كليْهما، والمرأتيْن كلتَيْهما).

فإن أضيفا إلى ظاهر، لزمتهما الألف في الأحوال الثلاثة، وكانا معرَبَيْن بحركات مقدّرة على الألف، إعراب الاسم المقصور الذي تُقدَّر عليه جميع حركات الإعراب للتعذّر.

تقول: (جاءني كِلاَ الرجلَيْن، وكلْتا المرأتيْن)، و(رأيت كِلاَ الرجليْن، وكِلتا المرأتيْن)، ومررت (بكِلاَ الرّجليْن، وكِلتا المرأتيْن). فعلى هذا، ألِفُ (كِلا) كألِف (عصا)، وألِف (كِلتا) كألِف (حُبْلَى).

جمْع المذكّر السّالم: تعريفه، إعرابه، شروطه، أنواعه

تعريفه: اسم يدلّ على أكثر مِن اثنيْن بزيادة في آخِره، نحو: (زيدُون): مِن الأسماء، و(مُسلمون): مِن الصّفات.

إعرابه: يُرفع بالواو، ويُجرّ ويُنصب بالياء، المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها، نحو: (جاء الزيدونَ)، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، (رأيتُ الزيدِيْن)، و(مررتُ بالزيدِينَ، ونحو: (رأيتُ المصطفَيْنَ)، و﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧].

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وارفع بواوٍ، وبيا اجْرُرْ وانصبِ ❖ سالمَ جمْعٍ (عامرٍ) و(مُذْنِبِ)

شروطه: يُشترط في كل ما يُجمع هذا الجمع مِن اسم أو صفة، ثلاثة شروط:

الشرط الأول: الخلوّ من تاء التأنيث؛ فلا يجمع نحو: (طلحة)، و(علاَّمة)؛ لئلاّ يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير.

الشرط الثاني: أن يكون لِمذكّر، فلا يُجمع هذا الجمعَ علَمُ المؤنث، نحو: (زينب).

ولا صفة المؤنث، نحو: (حائض)؛ لئلا يلتبس جمع المذكّر بجمع المؤنث.

الشرط الثالث: أن يكون لِعاقل؛ لأنّ هذا الجمع مخصوص بالعقلاء؛ فلا يجمع هذا الجمع نحو: (واشِق): علَمًا لِكلْب، و(سابق): صفة لِفرس، لعدم العقل.

أنواعه: نوعان:

أ. علَم: ويُشترط فيه بالإضافة إلى الشروط السابقة:

أن يكون غير مركّبٍ تركيبًا إسناديًّا، ولا مزجيًّا، فلا يجمع نحو: (بَرقَ نحرُه)، و(مَعْدِيكَرِب): عَلَمان.

ب. صفة: ويشترط فيها، **بالإضافة للشروط الثلاثة السابقة:**

١. ألاّ تكون صفة يستوي فيها المذكّر والمؤنث، نحو: (جريح) و(صبور).

٢. ألاّ تكون صفة على وزن: (أفعل)، الذي مؤنثه: (فَعلاء)، نحو: (أحمر)، (حمراء).

٣. ألاّ تكون على وزن: (فَعْلان)، الذي مؤنثه: (فَعْلَى)، نحو: (سكران)، (سكْرَى).

تقول: (قائم: قائمُون)، (ومُذنب: مُذنِبُون).

ما يُلحق بالجمع المذكّر السّالم

حمل النَّحويّون على جمّع المذكر السالم أربعة أنواع تُعرب بالحروف، وليست جمّع تصحيح، هي:

١. أسماء جُموع:

وهي: (أُولُو): بمعنى: أصحاب، و(عَالَمُون): اسم جمع: عَالَم، و(عشْرون)، وبابه إلى التّسعين.

(أولو): معناه: أصحاب، اسم جمع: (ذو)، بمعنى: صاحب. فمفردها مِن معناها لا مِن لفظها، نحو: ﴿نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣]، (رأيت رجالًا أولِي قوة)، (سلّمتُ على رجالٍ أولِي قوّة).

(عَالَمُون): اسم جمع لِعالَم، وتُطلق على كلّ مجموع مخلوق متجانس، كعالَم الحيوان، أو الجماد، أو النبات، أو الطيور.

ويرى بعض العلماء أنه جمع: (عَالَم) على حقيقة الجمْع.

ويرى بعضهم أنه جمْع: (عالَم) من باب التغليب، ملحق بجمع المذكر السالم.

(عِشْرون) وبابه: وهو سائر العقود إلى التّسْعين؛ وكلّها في التنزيل.

قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَـٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ﴿إِنَّ هَـٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

٢. جموع تكسير:

تغيّر فيها بناء الواحد، وأُعربت بالحروف، وهي:

(بنُون): جمع: ابن، وقياس جمْعه جمع السلامة: (ابنون)، كما يقال في تثنِيَته: (ابنان)، ولكن خالف تصحيحهُ تَثنيته لعِلّة تصريفيّة أدّت إلى حذف الهمزة، وهي: التخفيف.

مثاله: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦].

(إِحَرُّون)، ويُقال: (حَرُّون) بلا همز. والحرّةُ: الأرض المليئة بالحجارة السّود، كأنها أُحرقت بالنار. والكلمة جُمعت باعتبار أصلها (إِحَرَّة).

فصارت مِن جمع السلامة بلا تكسير؛ ويجاب عن ذلك: بأنّ الأصل قد تُرك، وصار نسيًّا منسيًّا. (الأصل الذي تُنُوسِي هو: (بَنُوٌ) في: (بنون)، و(إحَرَّة) في: (إِحَرُّون) أو (حرُّون).

(أَرَضُون): جمع: أرض، ومثاله:

لقد ضَجَّت الأَرْضُونَ إذ قام من بني سَدُوس خطيبٌ فوق أعواد مِنْبَرِ.

جُمع (أرض) على: (أَرَضُون) في مقام التعظيم، حتى كأنها مِن العقلاء، وسُكِّنت الراء في البيت للضرورة الشعريّة.

(سِنُون)، وبابه: كل اسم ثلاثي حُذفت لامُه، وعُوِّض عنها تاء التأنيث، ولم يُكسَّر، نحو:

(عِضِين): جمع: (عِضَة)، وأصلها: عِضَهٌ -بالهاء، مِن: العضَهِ- وهو: الكذب والبهتان.

وفي الحديث: ((لا يعْضَهْ بعضُكم بعضًا!)).

وقيل: أصله: (عِضَوٌ)، من قولهم: عَضَّيْتُهُ تَعْضِيَةً، إذا فرَّقْتَهُ، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحِجر: ٩١].

(عِزين): جمع: (عِزَة): الفرقة مِن الناس، قال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧].

(ثُبين): جمع: (ثُبَة): الجماعة، وأصلها: ثُبَوٌ، وقيل: ثُبَيٌ من: ثَبَيْتُ، أي: جمعتُ.

(سنين): جمع (سَنة)، قال تعالى: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢] وأصلها: سَنَهٌ - بالهاء بدليل الجمع: سنَهَات - أو سَنَوٌ - بدليل الجمع: سَنَوَات.

ولم يقع جمع: (ثُبة) في التنزيل إلا بالألف والتاء، نحو: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١] ولا يجوز الجمْع بالحروف في نحو: (ثمرة)، لعدم الحذف، ولا في نحو: (عِدَة)، و(زِنَة) - غيْر علَميْن - ؛ لأنّ المحذوف منهما: الفاء، لا اللام، ولا في نحو: (يد) و(دم)، لعدم التعويض.

وشذ: (أبُون)، و(أخون)، و(هنُون)؛ فإنها جُمعت هذا الجمع مع عدم التعويض، ولا يجوز ذلك في: (اسم)، و(أخت)، و(بنت)؛ لأن العوض فيهن عن لامهن غيرُ التاء. وشذّ بنون: جمع (ابن)؛ لأن المعوَّضَ فيه همزة الوصل.

ولا يجوز ذلك في نحو: (شاةٍ)، و(شَفَةٍ)؛ لأنهما كُسِّرا على: (شِياهٍ)، و(شِفَاهٍ)، فيُعربان بالحركات.

٣. جموع تصحيح لمْ تستوفِ الشروط، نحو:

(أهْلون): جمع: (أهْل)، وهم: العشيرة. و(أهْل) ليس علَمًا وصِفة حتى يُجمع بالحروف جمعَ مذكر سالمًا.

وإنما ألحق به، مثاله: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢].

(وائِلُون): جمع: (وابل)، وهو: المطر الغزير، فهو لغير العاقل؛ وشرْط الجمع السالم: أن يكون للعاقل علَمًا أو صِفة.

٤. ما سُمّي به مِن هذا الجمع، وما أُلحق به، نحو:

(عِلِّيُّون): مفرده: (عِلِّيّ) أو (عِلِّيّة)، بمعنى: المكان العالي، أو الغرفة العالية، ومثاله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطفّفين: ١٩].

(زَيْدُون): -مسمّى به- نحو: (جاء زيدون).

إعرابه:

لك في إعرابه ثلاثة أوجه:

١. يُعرب إعراب جمْع المذكّر السّالم.

٢. يُجرى مُجرى (غِسْلين)، فيُعرب بالحركات على النون مع لزوم الياء والتنوين. والغسلين: الصديد الذي يسيل مِن أجسام أهل النار.

٣. يُجرى مُجرى (عَرَبُون) من لزوم الواو، والإعراب بالحركات على النون المنوّنة، تقول: (هذا زيدونٌ)، (رأيت زيدونًا)، (سلّمتُ على زيدونٍ).

وأجاز بعض النحاة إعرابه هذا، مع ترْك التنوين للعلَمية وشبة العجمة كـ(حمْدون).

حركة نون المثنّى والجمْع السالم وما أُلحِق بهما

عناصر الدرس

العنصر الأول : حركة نون المثنّى، وما أُلحق به ٦٣
العنصر الثاني : حركة نون الجمْع المذكّر السّالم، وما أُلحق به ٦٣
العنصر الثالث : الجمْع بالألف والتّاء المزيدتيْن ٦٤
العنصر الرابع : ما يُلحق بهذا الجمْع ٦٤

حركة نون المثنّى، وما ألحق به

نون المثنّى وما حُمل عليه مكسورة بعد الألِف والياء على أصل التقاء الساكنيْن، وضمُّها بعد الألِف لغة، نحو:

يا أبتا أرَّقني القذَّانُ ❖ فالنومُ لا تألفهُ العينانُ

وفتحها بعد الياء لغة لبني أسد، حكاها الفراء، نحو:

على أحوذيَّيْن استقلَّتْ عشيّةً ❖ فما هي إلا لمحةٌ وتغيبُ

(أحوذيَّيْن): مثنى (أحوذيّ)، وهو: الخفيف في المشي لحِذقه، أو هو: الراعي المتشمّر للرعاية، الضابط لما ولي.

والمراد بهما في البيت: جناحا قطاة يصفُهما بالخفّة.

وقيل: لا يختصّ فتح النون بالياء، بل يكون بعدها وبعد الألف، في لغة مَن يُلزم المثنّى الألِف في كل حال؛ ومثاله قول الشاعر:

أعرف منها الجيد والعيْنانا ❖ ومنخريْن أشبها ظبيانا

حركة نون الجمْع المذكّر السّالم، وما أُلحق به

نون هذا الجمْع وما حُمل عليه: مفتوحة بعد الواو والياء، للخفّة؛ لأنّ الجمْع أثقل مِن المثنّى، وكسْرها جائز في الشِّعر بعد الياء، كقول جرير:

عرفنا جعفرًا وبني أبيه ❖ وأنكرْنا زعانف آخرينِ

وقول الشاعر:

وماذا تبتغي الشعراءُ منِّي ❖ وقد جاوزتُ حدّ الأربعينِ

وقيل: هذا البيت مصنوع، لا دليل فيه.

الجمْع بالألف والتّاء المزيدتيْن

إعرابه: يُرفع، وعلامة رفعه: الضّمّة، ويُنصب، ويُجرّ، وعلامة النّصب والجرّ: الكسرة؛ إذًا، العلامة الفرعية هي: النصب بالكسرة، نيابة عن الفتحة، نحو: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، وربّما نُصب بالفتحة على لغة، إن كان محذوف اللام، ولم تُزد إليه في الجمع، نحو: (سمعت لغاتَهُم)؛ والكثير أنه يُنصب بالكسْرة، كقوله تعالى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾ [النساء: ٧١]

وكذلك يُنصب بالفتحة إن كانت التاء أصلية، نحو: (أبيات)، جمع: (بيْت)، أو كانت الألِف أصلية، نحو: (قُضاة)، و(غُزاةٌ). (قُضاة): الألف أصلها ياء، (غُزاة): الألف أصلها واو.

مـــا يُلحـــق بهـــذا الجمْـــع

حُمل على هذا الجمْع شيئان:

(١) (أُولات): اسم جمع بمعنى: ذوات، لا واحد له مِن لفْظه، وواحده في المعنى: (ذات)، بمعنى: صاحبة؛ ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾ [الطلاق: ٦]، فـ(أولات): خبر (كنّ) منصوب، وعلامة نصبه: الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه مُلحق بجمع المؤنث السالم. ونون النسوة في (كنّ): اسم كان.

(٢) ما سّمي به مِن ذلك، نحو: (عرفات): علَم لِموضع؛ تقول: (رأيت عرفاتٍ)، و(سكنتُ أذرعاتٍ): قرية بالشّام.

إعراب ما سمّي به: لك فيه ثلاثة أوجه مِن الإعراب:

(١) يُعرب إعراب جمع المؤنث السالم، فتُراعى حالته قبل التّسمية، مع تنوينه تنوين المقابلة، تقول: (رأيتُ عرفاتٍ)، و(سكنتُ أذرعاتٍ).

(٢) يُعرب الإعرابَ السابق، مع ترك التنوين؛ والسّرّ في ذلك: ملاحظة كونه جمعًا بحسب أصله، وكونه علَمًا لمؤنث بحسب حاله الآن؛ فيلاحظ الجمع، فينصَب بالكسرة، ويلاحظ العلَمية والتأنيث، فيمنع من الصرف.

(٣) يُعرب إعرابَ الممنوع مِن الصّرف، وذلك لملاحظة الحالة الجديدة، وهي: كونه علَمًا مؤنثًا. ورووْا بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس:

تنوَّرتُها من أذْرعاتَ وأهلُها ❖ بيثربَ أدنى دارِها نظرٌ عالي

وفي حركة نون المثّنى وما ألحق به يقول ابن مالك:

ونونُ ما ثُنِّيَ والملحقِ بهْ ❖ بعكْس ذاك استعملوه فانتبهْ

لأنه قال: قيل هذا البيت في حركة نون جمْع المذكر السالم وما ألحق به:

ونونُ مجموعٍ، وما به التحقْ ❖ فافتحْ، وقَلَّ مَن بكسره نطقْ

وفي الجمْع بالألِف والتاء، وما يلحق به، قال ابن مالك:

وما بتا وألِفٍ قد جُمعَا ❖ يُكْسَر في الجرِّ وفي النّصْب معَا

كذا أولاتٌ والذي اسما قد جُعلْ ❖ كأذرعاتٍ فيه ذا أيضا قُبلْ

ما يعرب بعلامة إعراب فرعية، ما لا ينصرف، والفعل المضارع

عناصر الدرس

العنصر الأول : ما لا ينصرف: تعريفه، علامة إعرابه ٦٩
العنصر الثاني : الأمثلة الخمْسة: ضابطها، إعرابها ٧٠
العنصر الثالث : الفعل المضارع المعتلّ الآخِر: علامة إعرابه ٧١
العنصر الرابع : تقدير حركة الإعراب ٧٣

ما لا ينصرف: تعريفه، علامة إعرابه

ما لا ينصرف: ما لا يدخله الصّرف (التنوين)، وهو ما فيه علّتان فرعيّتان مِن علل تِسْع، أو واحدة منها تقوم مقام العِلّتيْن نحو: (أحسن)، (مساجد).

علامة إعرابه: يُرفع، وعلامة رفْعه: الضّمّة. ويُنصَب وعلامة نصْبه: الفتحة. ويُجَرّ وعلامة جرِّه: الفتحة؛ وهذه هي العلامة الفرعية (الجرّ بالفتحة نيابة عن الكَسرة)، ومثاله: ﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، و(اعتكفت في مساجدَ).

شروط جَرِّه بالفتحة:

(١) ألاّ يكون مضافًا، فإن أضيفَ جُرّ بالكسرة، نحو: ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

(٢) ألاّ يكون مقرونًا بـ"أل"، فإن قُرن بها جُرّ بالكسرة، نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] - "أل": معرِّفة- ونحو: ﴿كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ﴾ [هود: ٢٤]

- "أل": موصولة- ونحو:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ❖ شديدًا بأعباءِ الخلافة كاهِلُهْ

- "أل": زائدة-.

وقد أشار ابن مالك إلى إعراب ما لا ينصرف فقال:

وجُرَّ بالفتحة ما لا يَنصرفْ ❖ ما لم يُضفْ أو يكُ بعد (أل) رَدِفْ

الأمثلة الخمْسة: ضابطها، إعرابها

ضابطها: كلّ فعْل مضارع اتّصل به ألِف الاثنيْن، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة.

إعرابها: تُرفع بثبوت النون، وتُنصب وتُجزم بحذفها، ومثال ذلك: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤]؛ فالعلامة الفرعيّة هي: حذْف النون جزْمًا ونصْبًا، وثبوت النون رفْعًا، نحو: (الطلاب يُذاكرون دروسهم).

وأما قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالواو: لام الكلمة، لا ضمير الجماعة، وهو واو: عفا يعفو. والنون: ضمير النسوة عائد على المطلّقات، لا نون الرفع. والفعل معها مبنيّ على السّكون لاتّصاله بنون النسوة، مثل: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ووزنه الصّرفي: (يفعُلْن).

بخلاف قولك: (الرّجال يعفُون)، فالواو فيه: ضمير الجماعة المذكّرين، كالواو في قولك: (يقومون). وواو الفعل محذوفة.

والنون: علامة الرفع، ووزنه الصّرفيّ: (يفْعُون)؛ فتُحذف النون للجازم والناصب، نحو: (لمْ يعفُوا)؛ وفي التنزيل: ﴿ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ووزنه: (تفْعُوا)، وأصله: تفعوُوا، بواوَيْن: الأولى لام الكلمة، والثانية واو الجماعة.

وإلى هذا الباب، أشار ابن مالك بقوله:

واجعلْ لِنحو يفعلان النونَا ❖ رفعًا و(تدْعِين) و(تسألونَا)

وحذفها للجزم والنصب سِمَهْ ❖ ....

الفعل المضارع المعتلّ الآخِر: علامة إعرابه

ممّا يُعرب بعلامة فرعية أيضًا: الفعل المضارع الذي آخِره حرْف عِلّة: ألِفٌ نحو: (يخشَى)، أو ياءٌ نحو: (يَرمِي)، أو واوٌ نحو: (يَدعُو).

علامة إعرابه:

(١) الذي آخِره ألِف، نحو: (يخشَى)، يُرفع ويُنصب بضمّة وفتحة مقدّرَتَيْن للتعذّر، تقول: (يخشَى المؤمنُ ربَّه)، (لن يخشَى في الحق لومةَ لائم).

أما الجزْم، فإنه يكون بحذف حرْف العلّة (الألف)، تقول: (لمْ يخشَ)، وهذه هي العلامة الفرعيّة.

(٢) الذي آخِره: ياءٌ أو واوٌ، يُرفع بضمّة مقدّرة للثِّقل، ويُنصَب بفتحة ظاهرة، ويُجزّم بحذف حرْف العلّة؛ تقول: (لمْ يدعُ)، (لمْ يَرْمِ).

أما قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تَنمي ❖ بما لاقت لبونُ بني زِيادِ

فضرورة، أو الياء في (يأتيك) إشباع لكسرة التاء قبلها، والحرف الأصليّ محذوف للجازم.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ [يوسف: ٩٠]، بإثبات الياء مِن: (يَتَّقِي)، وتسكين (يَصْبِرْ) في قراءة قُنبل عن ابن كثير، فاختلف في تخريجه:

(١) قيل: (من): موصولة، لا شرطية، و(يَتَّقِي): مرفوع لا مجزوم، وتسكين (يَصْبِرْ) -مع أنه معطوف على مرفوع-؛ إمّا لتوالي حركات الباء والراء مِن:

(يَصْبِرْ) والفاء، والهمزة، مِن: (فإن)، كما في: (يَأْمُرْكُمْ) بإسكان الراء، تنزيلًا للكلمتيْن بل الثّلاث، منزلةَ الكلمة الواحدة، وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

(٢) قيل: إنّ القارئ قنبل وصَل بنيّة الوقف، كقراءة الحسن البصري: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدَّثر: ٦] بتسكين الراء، مع أنه مرفوع بإجماع السّبعة.

(٣) قيل: (مَن): شَرطيّة، والياء في: (يَتَّقِي) للإشباع، ولام الفعل محذوفة للجازم، أو أُجريَ المعتلّ مُجرى الصحيح، فجُزم بحذف الحركة المقدّرة.

(٤) قيل: (ويصبِرْ): عطف على المعنى؛ لأنّ (مَن) الموصولة بمعنى الشّرطيّة، لعمومها وإبهامها؛ ولهذا دخلت الفاء في الخبر.

تنبيهٌ:

إذا كان حرف العلّة بدلًا مِن همزة، نحو: (يَقْرا): مضارع: (قرَأ)، و(يُقرِي): مضارع (أقرأ)، و(يَوْضُو): مضارع (وضُؤ)، بمعنى حسُن وجمُل. فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم، فهو إبدال قياسيّ؛ لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم، وإبدال السّاكن مِن جنس ما قبْله قياسيّ، تقول: (لمْ يقرَا)، (لمْ يُقرِي)، (لم يَوْضُو).

ويمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه (وهو الجزم بالسكون)، فلا يحذف الجازم شيئًا آخَر.

وإن كان الإبدال قبْله، أي: قبل دخول الجازم، فهو إبدال شاذ، لكون الهمزة متحركة؛ فهي متعاصية بالحركة عن الإبدال، وإبدال الهمزة المتحرّكة مِن جنس ما قبلها شاذٌ؛ ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الإثبات للحرف المُبدل، والحذف له، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه؛ وعدم الاعتداد بالعارض هو الأكثر في كلامهم، وعليه الأكثرون.

تقدير حركة الإعراب

أولًا: تُقدّر الواو رفْعًا في جمْع المذكّر السّالم، إذا أضيف إلى ياء المتكلِّم، نحو: (جاء مسلمِيَّ)، والأصل: مسلمونَ لي، ثم حذفت اللام تخفيفًا، وحُذفت النون مِن أجل الإضافة؛ فصارت الكلمة: (مسلمُويَ).

ثم قُلبت الواو ياء، لاجتماعها ساكنة مع الياء بعْدها، وأُدغمت الياء في الياء، فصارت الكلمة: (مُسلمُيَّ)، ثم قُلبت الضّمة كسرة لمناسبة الياء، فصارت: (مُسلمِيَّ)؛ وهو فاعل مرفوع بالواو المقدّرة.

ثانيًا: تُقدّر النون رفعًا في المضارع المعتلّ الآخِر، إذا أُسند إلى واو الجماعة، أو ألِف الاثنيْن، أو ياء المخاطبة، وأُكّد بالنون الثقيلة، نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

والفعل قبل الإسناد والتوكيد: (تُبلَى) بمعنى: تُختبَر، مبنيّ للمفعول؛ فالمضارع هنا مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال؛ فالنون مقدّرة رفعًا.

ثالثًا: تقدّر الحركات الثّلاث في الاسم المُعرَب الذي آخِره ألِف لازمة، نحو: (الفتَى)، و(المصطفَى)؛ ويُسمَّى معتلًّا مقصورًا.

رابعًا: تقدَّر الضّمّة والكسرة في الاسم المُعرَب الذي آخِره ياء لازمة، مكسور ما قبلها، نحو: (المرتقِي)، و(القاضي)؛ ويسمّى معتلًّا منقوصًا.

وخرج بذكر الاسم نحو: (يخشَى)، و(يرمِي)، وبذكر اللزوم نحو: (رأيت أخاك)، و(مررت بأخيك)، وباشتراط الكسرة نحو: (ظبْي)، و(كرسِيّ).

خامسًا: تقدَّر الضّمّة والفتحة في الفعل المعتلّ بالألف، نحو: (هو يخشاها)، و(لن يخشاها).

سادسًا: تقدَّر الضّمّة فقط في الفعل المعتلّ بالواو، أو الياء، نحو: (هو يَدْعُو)، و(هو يَرْمِي). وتظهر الفتحة على الواو والياء نحو: (إنّ القاضيَ لن يرميَ، ولن يغزُوَ).

باب: النَّكرة والمعرفة

عناصر الدرس

العنصر الأول : تعريف النَّكرة والمعرفة ٧٧
العنصر الثاني : أنواع النكرة والمعرفة ٧٨
العنصر الثالث : أقسام المعارف ٧٩
العنصر الرابع : القسم الأول من المعارف: المضمر – أقسامه ٨٠
العنصر الخامس : أقسام الضمير البارز ٨١

تعريف "النّكرة"، و"المَعرِفة"

النّكرةُ: اسم مصدر لـ(نَكَّر)، نُقل وسُمّي به الاسم المُنكّر؛ وهي الأصل؛ لأنها لا تحتاج إلى قرينة، بخلاف المعرفة.

والنّكرة هي: ما شاع في جنس موجود أو مقدّر.

فالأول: نحو: (رجل)؛ فإنه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا، ذكرًا بالغًا؛ فكل ما أُوجد -من هذا الجنس- فردٌ واحد، فهذا الاسم صادق عليه.

والثاني: نحو: (شمس)؛ فإنها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًّا يَنسخ ظهورُه وجود اللّيل. فحقّها أنْ تصدُق على متعدّد.

كما أنّ (رجلًا) كذلك، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها.

فإنه لم يوضع على أن يكون خاصًّا، كـ(زيد)، و(عمرو)، وإنما وُضع وضْعَ أسماء الأجناس، وكذلك: (قمر).

والمعرفة: اسم مصدر لـ(عَرَّف)، نُقل وسُمّي به الاسم المعرَّف؛ وهي الفرع؛ لأنها تحتاج إلى قرينة، والذي يحتاج فرعٌ عمّا لا يحتاج.

مثالها: (زيد): علَم، (هذا): اسم إشارة.

وإلى هذيْن الضربيْن أشار ابن مالك:

نكرة قابل (أل) مؤثّرًا ❖ أو واقع موقعَ ما قد ذُكرَا

وغيرُه معرفة .... ❖ ....

أنـــواع النّكـــرة والمَعرِفـــة

(أ) أنواع النّكرة: عبارة عن نوعَيْن:

النوع الأول: ما يقبل (أل) المؤثّرة للتعريف، نحو: (رجل)، لِحيوان مذكّر عاقل، و(فرس) لحيوان مذكّر غير عاقل، و(دار)، لمؤنث غير حيوان، و(كتاب)، لمذكّر غير حيوان.

وهذه الأمثلة الأربعة تقبل المؤثّرة للتعريف، أي: (أل)، فتقول: (الرّجل)، و(الفرس)، و(الكتاب)، و(الدار).

النوع الثاني: ما لا يقبل (أل) المؤثّرة للتعريف، ولكنه يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، نحو: (ذي) بمعنى: صاحب، و(مَن) بمعنى: إنسان، و(ما) بمعنى: شيء، في قولك: (مررت برجلٍ ذي مال)، و(مررت بمن معجبٍ لك)، و(مررت بما معجبٍ لك). فـ(ذو)، و(مَن) و(ما): نكرات؛ لأن (ذي): نعت لنكرة، و(من) و(ما): نُعتا بنكرة؛ ونعت النّكرة والمنعوت بنكرة نكرة.

وهي لا تقبل (أل)، ولكنها واقعة موقع ما يقبلها؛ فـ(ذو) واقعة موقع: صاحب، وهو يقبل (أل)، و(مَن)؛ فإنها نكرة موصوفة، واقعة موقع (إنسان)، وهو يقبل(أل).

و(ما): نكرة موصوفة أيضًا واقعة موقع (شيء)، وهو يقبل (أل). وكذلك نحو: (صهٍ!) -منوَّنا- فإنه نكرة، ولا يقبل (أل)، ولكنه واقع موقع ما يقبل (أل)، وهو قولك: سكوتًا.

(ب) أنواع المعرفة: عبارة عن نوعيْن:

النوع الأول: ما لا يقبل (أل) المؤثّرة البتّة، ولا يقع موقع ما يقبلُها نحو: (زيد)، و(عمرو).

النوع الثاني: ما يقبل (أل)، ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: (حارث)، و(عباس)، و(ضحاك)؛ فإن (أل) الداخلة عليها غير مؤثّرة للتعريف؛ لأنها معارف، وإنما دخلت عليها (أل) لِلَمْح الأصل بها، وهو: التنكير.

أقسام المعارف

المعارف سبعة أقسام:

الأول: المُضمَر لحاضر، أو غائب كـ(أنا)، و(هم).

الثاني: العلَم، لمذكّر أو مؤنّث، نحو: (زيد) و(هند).

الثالث: الإشارة، كـ(ذا) للمذكّر، و(ذي) للمؤنث.

الرابع: الموصول، كـ(الذي) للمذكّر، و(التي) للمؤنث.

الخامس: ذو الأداة للمذكّر والمؤنث كـ(الغلام) و(المرأة).

السادس: المضاف إضافة محضة لواحد منها، أي: مِن هذه الخمسة كـ(ابني) و(غلامي).

السابع: المنادى المنكّر المقصود، نحو: (يا رجل)، لمعيّن، بناء على أنّ تعريفه بالقصد، لا بحرف تعريف منْوِيّ.

القسم الأول مِن المعارف: المُضمَر: أقسامه

المضمر: اسم مفعول من أضمرته: إذا أخفيته، وسترته، وإطلاقه على البارز توسُّع. ويقال له: الضمير بمعنى المضمَر، وهما اسمان لما وُضع لمتكلم كـ(أنا)، أو لمخاطب كـ(أنت)، أو لغائب كـ(هو)، أو لمخاطب تارة، ولغائب أخرى وهو الألف، والواو، والنون، نحو: (قوما)، و(قاما)، و(قوموا)، و(قاموا)، و(قُمْنَ يا فتيات)، و(الفتيات قُمْنَ).

قال ابن مالك:

فما لذي غيبة أو حضورِ ❖ كأنت وهو، سمِّ بالضمير

وألف، والواو، والنون لما ❖ غاب وغيره ....

أقسام الضمير:

ينقسم الضمير إلى:

(١) بارز: وهو ما له صورة في اللفظ كـ(التاء) في: (قمت)، و(الكاف) في: (أكرمك)، و(الهاء) في: (غلامه).

(٢) مستتِر: وهو بخلاف البارز، أي: ليس له صورة في اللفظ، بل يُنوى، كالضمير المقدّر في (أقوم)، و(قُمْ)، فيقدّر في (أقوم): (أنا)، وفي (قم): (أنت).

أقسام الضّمير البارز

ينقسم البارز إلى قسميْن:

الأول: متّصل:

وهو ما لا يُفتتح به النطق، ولا يقع بعد (إلاّ)، كـ(ياء): (ابني)، و(كاف): (أكرمك)، و(هاء): (سَلْنِيه)، و(يائه).

وأما قول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا ❖ ألا يجاورَنا إلاّكِ ديَّارُ

فضرورة؛ والقياس: إلاّ إيّاكِ، ولكنه اضطر فحذف (إيّا)، وأبقى الكاف.

الثاني: منفصل:

وهو ما يُبتدَأ به، ويقع بعد (إلاّ)، وذلك نحو: (أنا)، تقول: (أنا مؤمن) و(ما قام إلاّ أنا).

باب: الضّمير أو المُضمَر

عناصر الدرس

العنصر الأول : أقسام الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب ٨٥
العنصر الثاني : الضمير المستتر: أقسامه ٨٦
العنصر الثالث : أقسام الضمير المنفصل بحسب مواقع الإعراب ٨٩
العنصر الرابع : اتصال الضمير ٩٠
العنصر الخامس : وجوب الانفصال ٩١
العنصر السادس : جواز الاتصال والانفصال ٩١
العنصر السابع : مجيء نون الوقاية قبل ياء المتكلم ٩٣

أقسام الضّمير المتّصل بحسب مواقع الإعراب

الأوّل: ما يختصّ بمحلّ الرّفع فقط، وهو خمسة:

١. التاء مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، نحو: (قمتُ) بالحركات الثلاث.

٢. الألِف الدّالّة على اثنيّن أو اثنتيْن، نحو: (قامَا، وقامتا).

٣. الواو الدّالة على جمْع المذكر، نحو: (قامُوا).

٤. النون الدّالة على جمع المؤنث، نحو: (قُمنَ).

٥. ياء المخاطَبة، نحو: (قُومي)، والمضارع: (تقومِين).

الثاني: مشترَك بين محلّ النّصب والجرّ فقط، وهو ثلاثة:

١. ياء المتكلِّم، نحو: فيقول: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥]، فـ(الياء) مِن ﴿رَبِّيٓ﴾: في محلّ جرّ بإضافة (ربّ) إليها، وفي ﴿أَكۡرَمَنِ﴾: في محلّ نصب على المفعوليّة بـ(أكرَمَ).

٢. كاف المخاطَب، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضُّحى: ٣]، فـ(الكاف) في ﴿وَدَّعَكَ﴾: في محلّ نصبٍ على المفعوليّة، و(الكاف) في ﴿رَبُّكَ﴾ في محلّ جرّ بإضافة "رَبٌّ" إليها.

٣. هاء الغائب، نحو: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٤]، فـ(الهاء) مِن ﴿لَهُۥ﴾ و﴿صَاحِبُهُۥ﴾: في محلّ جرّ في الأوّل باللام، وفي الثاني بالإضافة، وفي ﴿يُحَاوِرُهُۥٓ﴾: في محلّ نصْب على المفعوليّة.

الثالث: مشترَك بيْن الثّلاثة -محل الرّفع، والنّصْب، والجرّ-، وهو: (نا) خاصّة، بشرطيْن:

الأول: اتّحاد المعنى.

الثاني: الاتّصال، ومثال ذلك: ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، فـ(نا) في ﴿ رَّبَّنَآ ﴾: في محلّ جرّ بإضافة (رَبّ) إليها، وفي ﴿إِنَّنَا ﴾: في محلّ نصب بـ(إنّ)، وفي ﴿سَمِعْنَا ﴾: في محلّ رفْع على الفاعلية بـ(سَمِعَ).

قال أبو حيّان، معترضًا على الناظم (ابن مالك) في قوله:

للرَّفع والنّصْب وجرٍّ "نا" صلَح ❖ ....

"لا يختص ذلك بكلمة (نا) بل (الياء)، وكلمة (هم) كذلك، فإنهما يقعان في المحالّ الثلاثة؛ لأنك تقول في الياء في الرفْع: (قومي)، وفي النصْب: (أكرمني)، والجرّ: (غلامي)، وتقول في (هم) في الرفْع: (هم فعلُوا)، وفي النّصب: (إنَّهم)، وفي الجرِّ: (لهم مال).

وهذا الرأي الذي ذكَره أبو حيان غيْر سديد؛ لأن ياء المخاطَبة غير (ياء) المتكلِّم، والضمير المنفصل غير المتّصل. والضمائر كلّها مبنيّة لشبه الحرف في الوضْع، أو في المعنى، أو في الافتقار، أو في الجمود.

الضّمير المستتِر: أقسامه

يختصّ الاستتار بضمير الرّفْع فقط، وينقسم المستَتِر إلى قسميْن:

القسم الأول: مستتِر وجوبًا:

وهو المقتصَر عليه في نظم ابن مالك، قال:

ومِن ضمير الرّفعِ ما يستترُ ❖ ....

ثم ذكَر أمثلة للمستتِر وجوبًا، قال:

.... ❖ كـ(افْعَلْ)، أُوافِقْ، نغتبطْ إذْ نُشْكَرُ

وضابط واجب الاستتار: ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر، ولا ضمير منفصل.

ويجب الاستتار في ثمانية مواضع:

١. المرفوع بأمْر الواحد المذكّر، نحو: (قُم) و(استخرجْ)؛ فالفاعل مستتِر وجوبًا تقديره: أنتَ.

٢. المرفوع بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، نحو: (تقومُ).

٣. المرفوع بمضارع مبدوء بالهمزة، نحو: (أقومُ).

٤. المرفوع بمضارع مبدوء بالنون، نحو: (نقومُ).

٥. المرفوع بفعل استثناء، نحو: (خلاَ)، و(عدَا)، و(ليْس)، ولا يكون في نحو قولك: (القوم قاموا ما خلا زيدًا، وما عدا عمرا، وليْس بكرًا، ولا يكون زيدًا).

٦. المرفوع بـ(أفعَل) في التّعجب، أو (أفعَل) في التفضيل: فالأول، نحو: (ما أحسنَ الزّيْديْن!)، والثاني، نحو: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾ [مريم: ٧٤].

٧. المرفوع باسم فعْل غير ماض، نحو: (أوَّه!)، بمعنى: أتوجّع، و(نَزَالِ!)، بمعنى: انزلْ!.

٨. المرفوع بالمصدر النّائب عن فعْله، نحو: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

القسم الثاني: مستتِر جوازًا:

وهو ما يخلفه الظاهر، أو الضّمير المنفصل.

ويجوز الاستتار في ثلاثة مواضع:

١. المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة.

٢. المرفوع بالصّفات المحضة، الخالصة مِن شائبة الاسمية، نحو: (الضارب)، و(المضروب).

٣. مثال الأوّل: (زيدٌ قامَ)، و(هند قامتْ، أو تقوم). ومثال الثاني: (زيدٌ قائم)، و(زيد مضروب)، و(زيد حسن)، و(زيد ضراب).

٤. المرفوع باسم الفعْل الماضي، نحو: (زيد هيهات!)، أي: بعُد.

فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها مستتِر جوازًا، وإذا برز انفصل، تقول: (زيد قام هو)، وكذا الباقي.

والدليل على جواز ذلك: أنه يخلفه الظاهر، أو الضمير المنفصل؛ ألا ترى أنه يجوز في الفصيح: (زيد قام أبوه)، فيخلفه الظاهر، وهو: (أبوه)، أو (ما قام إلاّ هو)، فيخلفه الضمير المنفصل بعد (إلاّ)، وكذا الباقي.

تنبيه:

هذا التقسيم للضّمير إلى مستتِر وجوبًا، وجوازًا، هو تقسيم ابن مالك، وابن يعيش، وغيْرهما مِن النَّحويِّين.

ويرى ابن هشام أنّ هذا التّقسيم فيه نظر، إذ الاستتار للضمير في نحو: (زيد قام) واجب لا يجوز إبرازه؛ فإنه لو برز لوجب انفصاله، فيقال: (قام هو)، ولا يقال: (قام هو) على الفاعلية، بل على التّوكيد لذلك المستتِر.

وأمّا (زيد قام أبوه)، أو (ما قام إلاّ هو)، فتركيب آخَر، أُسند فيه القيام إلى سببَيْ: زيد، أو إلى ضميره المحصور بـ(إلاّ).

قال ابن هشام: والتّحقيق في التقسيم: أنْ يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتِر، كـ(أقوم)، و(قم)، وإلى ما يرفعه وغيره، أي: الظاهر كـ(قام)، و(هيهات!).

أقسام الضّمير المنفصِل بحسب مواقع الإعراب

ينقسم الضّمير المنفصِل بحسب مواقع الإعراب إلى قسميْن:

الأول: ما يختص بمحلّ الرّفع، وهو: (أنا) للمتكلم، و(أنتَ): للمخاطَب، و(هو): للغائب، وفروعهن. ففرْع (أنا): نحن، وفرع (أنتَ): (أنتِ)، و(أنتما)، و(أنتم)، و(أنتنّ) وفرع (هو): (هي)، و(هما)، و(هم)، و(هنّ).

الثاني: ما يختص بمحلّ النصب، لا يتجاوزه إلى غيره، وهو: (إيّا)، مردفًا بما يدل على المعنى المراد من: تكلُّم، أو خِطاب، أو غيْبة، وتذكير، وتأنيث، وإفراد، وتثنية، وجمع، نحو: (إيّاي): للمتكلم، و(إيّاك): للمخاطب، و(إيّاه): للغائب المذكر؛ هذه الثلاثة هي الأصول، وفروعها تسعة:

فرع (إيّاي): (إيّانا)، لا غير، وفرع (إيّاكَ): (إيّاكِ)، و(إيّاكُما)، و(إيّاكُم)، و(إيّاكُنّ).

وفرع (إيّاه): (إيّاها)، و(إيّاهما)، و(إيّاهم)، و(إيّاهنّ).

والمختار مِن الخلاف: أنّ الضمير نفْس (إيّا)، وأنّ اللواحق لها حروف: تكلّم، وخطاب، وغيْبة.

اتّصال الضّمير

القاعدة: أنه متى تأتّى اتّصال الضمير، لم يُعدل إلى انفصاله؛ لأن وضْع الضمير على الاختصار، والمتّصل أخصر مِن المنفصل، فنحو: (قمتُ)، و(أكرمتُك)، لا يقال فيهما: (قامَ أنا)، ولا (أكرمتُ إيّاك).

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وفي اختيارٍ لا يجيء المنفصلْ ❖ إذا تأتّى أن يجيء المتّصلْ

وأمّا قول الشّاعر:

وما أصاحب مِن قومٍ فأذْكرَهمْ ❖ إلا يزيدهم حبًّا إليَّ هُمُ

حيث فصْل الضّمير المرفوع، وهو: (هُمْ)، وكان القياس أن يجيء به ضميرًا متّصلًا بالعامل الذي هو: (يزيد)، فيقول: (إلاّ يزيدونهم)، فضرورة شعرية.

وكذلك قول الشاعر:

بالباعث الوارث الأمواتِ قد ضَمِنتْ ❖ إيّاهُمُ الأرضُ في دهْرِ الدّهاريرِ

حيث أوقع الضمير المنصوب المنفصل مكانَ المنصوب المتّصل، فقال: (ضمِنتْ إيّاهم)، ولو أتى به متّصلًا كما يقتضيه القياس لقال: (ضمِنتْهُم الأرضُ)، فيُحكم على هذا بالضرورة الشّعرية.

وجوب الانفصال

إذا تعذّر الاتّصال، وجب الانفصال في موضعيْن:

الأوّل: إذا تقدّم الضمير على عامِله، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فـ﴿إِيَّاكَ﴾: مفعول ﴿نَعْبُدُ﴾ مقدَّم.

الثاني: أنْ يلِيَ الضمير (إلاّ) لفظًا، نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، أو معنىً، نحو: (إنّما قام أنا)، إذ المعنى: (ما قام إلاّ أنا).

ومنه قول الفرزدق:

أنا الذائدُ الحامي الذِّمار وإنّما ❖ يُدافع عن أحسابهم أنا أو مِثلي

لأنّ المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا.

جواز الاتّصال، والانفصال

في مسألتيْن:

إحداهما: أنْ يكون عامِل الضّمير عاملًا في ضمير آخَر، أعرَف منه، مقدَّم عليه، وليس المقدَّم مرفوعًا، بأنْ كان منصوبًا أو مجرورًا؛ فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان: الاتّصال، والانفصال، تقول: (الكتاب أعطيْتَنِيه، وأعطيتَنِي إيّاه، وأعطيْتُكَه، وأعطيْتُكَ إيّاه).

أيّهما أرجح:

(١) الوصْل أرجح: إذا كان العامل فعْلًا غيْر ناسخ، نحو: (سلْنِيه)، و(سلْنِي إيّاه)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقوله:

﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]. ومِن الفصْل: الحديث الشريف: ((إنّ الله ملّكَكُم إيّاهُم)).

(٢) الفصْل أرجح: إذا كان العامل اسمًا يُشبه الفعل (مصدر، اسم فاعل)، نحو: (عجبتُ مِن حبِّي إيّاه). ومِن الوصْل قول الشاعر:

لئن كان حبُّك لي كاذبا ❖ لقد كان حُبِّيك حقا يَقينَا

(٣) رجّح الجمهور الفصْل إذا كان العامل فعلًا ناسخًا، نحو: (خِلتَنِيه)، و(خِلتَنِي إيّاه). ومنه قول الشاعر:

أخي حسبتُك إيّاه وقد مُلئتْ ❖ أرجاءُ صدرِك بالأضغانِ والإحنِ

(٤) رجّح جماعة مِن النَّحويّين الوصْل، نحو قول الشاعر:

بُلِّغتُ صنعَ امرئٍ بَرٍّ إخالُكَهُ ❖ إذْ لم تزَلْ لاكتساب الحمدِ مبتدِرَا

وجاء به التنزيل: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٤٣].

الثانية: أنْ يكون الضمير منصوبًا بـ(كان)، أو إحدى أخواتها، نحو: (الصديق كُنْتَه)، أو (كنتَ إيّاه)، (كانه زيد)؛ فيجوز في الهاء الاتصال، والانفصال.

أيّهما أرجح:

(١) الأرجح عند الجمهور: الفصْل.

(٢) الأرجح عند جماعة مِن النَّحويِّين؛ منهم: الرّماني، وابن الطراوة، وابن مالك: الوصْل.

ومِن ورود الوصل: الحديث الشريف: ((إنْ يكُنْهُ فلنْ تُسَلّط عليْه)).

ومِن ورود الفصْل قول الشاعر:

لئن كان إيّاه لقدْ حال بعدَنا ❖ عن العهد والإنسانُ قد يتغيّرُ

ولو كان الضّمير السابق في المسألة الأولى مرفوعًا، وجب الوصْل، نحو: (ضربتهُ)، ولا يجوز: (ضربت إيّاه).

ولو كان الضمير المتقدِّم على الضمير الثاني غير أعرف، وجب الفصْل، نحو: (أعطاه إيّاك)، أو (أعطاه إيّاي)، أو (أعطاك إيّاي).

ومِن ثم وجب الفصل إذا اتّحدت الرّتبة، نحو: (ملّكتَنِي إيّاي، وملّكتُك إيّاك، وملّكته إيّاه).

وقد يباح الوصل إنْ كان الاتّحاد في ضميرَي الغيْبة، واختلف لفظ الضميريْن تذكيرًا، وتأنيثًا، وإفرادًا، وتثْنيَة، وجمعًا، ومن قول الشاعر:

لوجهك في الإحسان بَسطٌ وبهجةٌ ❖ أنا لهُمَاهُ قَفْوُ أكرمِ والدِ

ولو جاء بالكلام على ما هو أكثر، لقال: (أنا لهما إيّاه)، ومع ذلك ليْس الاتّصال شاذًّا ولا ضرورة.

مجيء نون الوقاية قبل ياء المتكلِّم

(أ) ياءُ المتكلِّم في محلّ نصب:

١. إنْ كان النّاصب فعلًا، أو اسمَ فعْل، أو (ليْت)، وجب الإتيان بنون الوقاية قبل ياء المتكلِّم، تقول: (دعاني)، (يكرمني)، (ما خَلاَني)، (تأمرونَنِي)، (دراكِنِي)، (عليكَنِي)، (تراكِنِي)، (ليْتَني). أمّا قول الشاعر:

فيا ليتني إذا ما كان ذاكُمُ ❖ ولجْتُ وكنتُ أوّلَهمْ وُلوجَا

فضرورة عند سيبويه، وأجاز الفراء إسقاط النون.

٢. إن كان الناصب (لعلّ)، فالحذف أكثر مِن الإثبات، نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]. والإثبات، نحو:

أريني جوادًا مات هُزلا لعلّني ❖ أرى ما ترَيْن أو بخيلا مخلّدَا

٣. إنْ كان الناصب باقي أخواتِ (ليْت) و(لعلّ)، وهي: (إنّ)، و(أنّ)، و(لكنّ)، و(كأنّ)، فالوجهان جائزان، نحو قول الشاعر:

وإنّي على ليلَى لزارٍ وإنّني ❖ على ذاك فيما بيْنَنا مستديمُهَا

(ب) ياء المتكلّم في محلّ جرّ بالحرف:

١. حرف الجرّ: (مِن) أو (عن): وجبت النون، تقول: (منّي، وعنّي)، إلاّ في الضرورة الشعرية، نحو:

أيّها السّائل عنهمْ وعنّي ❖ لستُ مِن قيسٍ ولا قيسُ مِنّي

٢. حرف الجرّ: غيْر (مِن) وعن): امتنعت النون، نحو: (لِي)، و(بِي)، و(فِيّ)، و(خلاَي)، و(عدَاي)، و(حاشَاي)، قال الشاعر:

في فتيةٍ جعلوا الصّليبَ إلهَهُمْ ❖ حاشايَ إنّي مسلمٌ معذورُ

(ج) ياء المتكلّم في محلّ جرّ بالإضافة:

١. إن كان المضاف (لَدُن)، أو (قَط)، أو (قَد)، فالغالب الإثبات، نحو: ﴿قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٦]، قُرئ مشدّدًا على الإثبات، ومخفّفًا

على الحذْف. وتقول: (قَطْني)، و(قَطِي)، رُويت الكلمة في حديث النار بالنّون، وبحذْفها.

وقول الشاعر:

قَدْني من نصرِ الخُبَيْبين قَدِي ❖ ....

و(قد): اسم بمنزلة (قط)، ومعناها: حسْب، أو اسم فعْل بمعنى: يكفيني.

وإذا كانت اسم فعْل، فنون الوقاية قبل الياء واجبة.

٢. إن كان المضاف غيرهن، امتنعت النون، تقول: (أبي)، و(أخي)، لعدم السكون في آخر (أب)، و(أخ).

باب: العَلَم

عناصر الدرس

العنصر الأول : أنواع العلم: مسمى العلم الشخصي ٩٩
العنصر الثاني : أقسام العلم الشخصي ١٠١
العنصر الثالث : أقسامه من حيث الإفراد والتركيب ١٠٣
العنصر الرابع : أقسامه باعتبار الدلالة وعدمها ١٠٤

أنواع العَلَم: مُسمَّى العَلَم الشّخصيّ

العَلَمُ نوعانِ:

الأول: جنسيّ - وسيأتي.

الثاني: شخصيّ، وهو: اسم يُعَيِّن مسمّاه تعْيينًا مُطلقًا، وإليه أشار ابن مالك بقوله:

اسم يعيِّن المسمَّى مطلقاً ❖ ....

شرح التعريف: (يُعيِّن): يخرج به النّكرات، كـ(رجل)؛ فإنها لا تُعيِّن مسمَّياتها، وكَـ(شمس)، و(قمر)؛ فإن لفْظهما لا يُعيِّن مدلولهما مِن حيث الوضْع، وإنما حصل التّعيين بعد الوضْع لأمْر عرض في المسمَّى، وهو الانفراد في الوجود الخارجيّ.

(مطلقًا) يخرج به ما عدا العلَم مِن المعارف؛ فإنّ تعيينها لمسمّياتها تعْيين مقيّد إمّا بقرينة لفْظية، أو معنويّة؛ ألا ترى أنّ ذا الألف واللام مثلًا إنما يُعَيِّن مُسَمّاه ما دامت فيه (أل)، فإذا فارقتْه فارقَه التّعْيين.

ونحو: (الذي)، إنما يعيِّن مسمّاه بالصّلة، ونحو: (أنا)، و(أنت)، و(هو)، إنما يعيِّن مسماه بالتّكلّم، والخطاب، والغيْبة.

ونحو: (هذا)، إنما يُعيِّن مسمّاه ما دام حاضرًا، فإذا فارقه الحضور فارقَه التّعيين. وكذا الباقي مِن المعارف؛ فنحو: (يا رجلُ!) لمُعيَّن، إنما يُعيِّن مسماه بالقصد والإقبال.

ونحو: (غلامي) و(غلام زيد)، و(غلام هذا)، و(غلام الذي قام أبوه)، و (غلام الرجل)، إنما يُعيِّن مسمّاه بالمضاف إليه، فإذا فارقَه، فارقَه التّعيين.

والعلَمُ الشّخصيُّ مسمّاه نوعان:

النوع الأول: أولو العِلْم مِن المُذَكَّرين، نحو: (جعفر)، وهو: علَم منقول عن اسم نهر صغير، لرجل.

وهو أيضًا: أبو قبيلة مِن عامر، وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر، وقومه هم: الجعافرة.

والمؤنّثات، نحو: (خِرْنِق)، وهو: علَم منقول عن ولد الأرنب، لامرأة شاعرة، وهي أخت طرفة بن العبد لأمّه.

النوع الثاني: ما يُؤلَفُ: كـ(القبائل)، و(الأحياء): جمْع حيّ، و(قَرَن): اسم قبيلة مُراد.

وأبوهم: قَرَن بن رومان بن ناجية بن مراد، والنّسب إليه: قَرَنيّ.

و(البلاد): جمع بلَد، نحو: (عَدَن)، و(الخَيْل): اسم جمْع لا واحد له مِن لفْظه، وإنّما واحده مِن معناه.

وهو: فرس، نحو: (لاحق): علَم فرس كان لمعاوية بن سفيان > ، و(الإبل): اسم جمْع، نحو: (شَذْقَم): علَم فحْل مِن فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر، وإليه تُنسب الإبل الشذقميّة.

و(البقر): اسم جنس، نحو: عَرَار: علَم بقرة، و(الغنم): اسم جمْع، نحو: (هَيْلة): علَم لعنْز لبعض نساء العرب، و(الكلاب): جمع: كلْب، نحو: (واشق): علَم لكلب، قال ابن مالك في ألفيّته:

.... ❖ ... كجعْفرٍ وخِرْنِقَا

وقَرَنٍ، وعَدَنٍ، ولاحقِ ❖ وشَدْقَمٍ، وهَيلةٍ، وواشقِ

أقسام العلَم الشّخصيّ

ينقسم العلَمُ الشّخصيّ بحسب الوضْع إلى قسميْن:

القسم الأول: مرتجَلٌ:

وهو ما استُعمل مِن أوّل الأمْر عَلَمًا، نحو: (أُدَد): علَم لِرجل، وهو: أبو قبيلة مِن اليمن، و(سعاد): علم لامرأة.

والمرتجَل قسمانِ:

الأول: قياسيٌّ: وهو ما له نظير في أبْنية الأسماء، نحو: (غَطَفَان)، و(عِمْران)، و(حَمْدان)، و(فَقْعَس)، (وحَنْتَف)؛ فإن نظيرها: (نَزَوَان)، و(سِرْحان)، و(نَدْمان)، و(جعفر)، و(عَنْبس).

الثاني: شاذّ: وهو ما لا نظير له في أبنية الأسماء، نحو: (مَحْبَب)، و(مَوْهَب)، و(مَوْظَب)، و(مَكْوَزَة)، و(حَيْوة).

القسم الثاني: المنقول:

وهو الغالب، وهو ما استُعمل قبل العلَميّة لغيْرها، ونَقْلُهُ:

١. **إمّا أنْ يكون مِن: اسم جامد**، والاسم الجامد:

- إمّا أن يكون لحدَثٍ، أي: مصدر، نحو: (زيد)، مِن: زادَ يزيد، و(فضْل)، مِن: فضَل يفضُل.

- أو يكون لعيْن، أي: ذات، نحو: (أسد)؛ فإنه في الأصل: اسم جنْس للحيوان المفترس، و(ثور) - بالمثلثة- ؛ فإنه في الأصل لفَحْل مِن البقر.

٢. **وإمّا أن يكون مِن: وصف، وذلك الوصف:**

- إمّا لفاعل، نحو: (حارث)؛ فإنه في الأصل: اسم فاعل مِن: حَرَث يَحرُث، و(حسَن)، فإنه في الأصل صِفة مشبهة مِن: حَسُن.
- أو لمفعول، نحو: (منصور)؛ فإنّه في الأصل: اسم مفعول مِن: نَصر، و(محمّد)؛ فإنه في الأصل اسم مفعول مِن: حَمَّدَ.

٣. **وإمّا أنْ يكون مِن:**

- فعْل ماضٍ، نحو: (شَمَّر): علَم لِفرس.
- أو مضارع، نحو: (يَشْكُر): علَم لِرجل، وهو نوح # .
- أو أمْرٍ، نحو: (إِصْمِت): لبرِّيّة، وهي: الفلاة الخالية.

٤. **وإمّا أنْ يكون مِن: حرف**، كما لو سَمّيْت رجلًا بواحد مِن صيغ الحروف، كأن تسمي رجلًا بـ(لَوْ)، أو (عَن).

٥. **وإمّا أنْ يكون مِن: جملة، وتلك الجملة:**

- إمّا فعليّة فاعلها ظاهر، نحو: (شاب قرناها): أي: ذؤابتا شعْرها، أو فاعلها مُضمَر بارز، نحو: (أَطْرِقَا): أي: اسْكُتا، أو مستتر نحو: (يزيد).
- أو اسميّة، نحو: (زيد منطلق)، وليس بمسموع، ولكنهم قاسوه.

قال ابن مالك:

ومنه منقول كفضلٍ وأسدْ ❖ وذو ارتجال كسُعادَ وأُدَدْ

ويرى سيبويه أنّ الأعلام كلّها منقولة، ويرى الزّجّاج أن الأعلام كلّها مرتجَلة.

أقسامه مِن حيث الإفراد والتّركيب

يَنقسم العلَم الشّخصيّ مِن حيث الإفراد والتّركيب إلى قسميْن:

(أ) مُفرد، نحو: (زيد)، و(أُدَد)، و(هند)، و(سعاد).

(ب) مُركّب، وهو ثلاثة أنواع:

الأوّل: مُركّب إسناديّ، وهو: كل كلمتيْن أُسندت إحداهما إلى الأخرى، نحو: (بَرَقَ نَحْرُهُ)، (وشَابَ قرناها). وهذا النوع مبنيّ، وحُكمه: الحكاية على ما كان عليه قبل التّسمية، قال رؤبة:

نُبِّئتُ أخوالي بني يزيدُ

الثّاني: مُركّب مَزجيّ، وهو: كلّ كلمتيْن نُزِّلت ثانيتُهما منزلة تاء التأنيث ممّا قبْلها، ولكلّ من جُزئَيْه حُكمٌ يخصّه:

- فحُكم الجزء الأوّل: أن يُفتح آخِره، نحو: (بعلبك)، و(حضرموت)، إلاّ إذا كان ياء، فيُسَكّن، نحو: (معْدِيكَرب)، و(قالِي قلا).
- وحُكم الجزء الثاني: أن يُعرب بالضّمة رفْعًا، والفتحة نصْبًا وجرًّا، إعراب ما لا ينصرف للتّركيب والعلَمية، إلاّ إن كان الجزء الثاني كلمة (ويه)، فيُبنى على الكسْر في الأشهَر، نحو: (سيبويه)، و(عَمْرَويه).

الثالث: مُركّب إضافيّ -وهو الغالب- وهو: كلّ اسميْن نُزِّل ثانيهما منزلةَ التّنوين ممّا قبْله، نحو: (عبد الله)، و(أبو قحافة).

وحُكمه: أنْ يجري الجزء الأول -وهو المضاف- بحسب العوامل الثَّلاثة: رفْعًا ونصْبًا وجرًّا، ويُجَرّ الجزء الثاني -وهو المضاف إليه- بالإضافة دائمًا.

وإلى هذه الأقسام الثلاثة أشار ابن مالك:

وجملةٌ وما بمَزْجٍ رُكِّبَا ❖ ....

وشاع في الأعلام ذو الإضافةِ ❖ ....

أقسامه باعتبار الدّلالة وعدمها

ينقسم إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوّلُ: الكُنْيةُ: كلّ مُركّب إضافيّ، صدْره: (أب) أو (أمّ)، نحو: (أبو بكر)، و(أمّ كلثوم).

الثاني: اللّقب: كلّ ما أَشعر بِرِفْعَةِ المُسمَّى أو ضِعَتِه، نحو: (زيْن العابدين)، و(أنْف النّاقة).

الثالث: الاسم: ما عداهما، وهو الغالب، كـ(زيد)، و(عمْرو).

وإلى هذه الأقسام أشار ابن مالك بقوله:

واسمًا أتى، وكنيةً، ولقَبَا ❖ ....

تابع باب: العلَم

عناصر الدرس

العنصر الأول : اجتماع الاسم واللقب ١٠٧
العنصر الثاني : اجتماع الكنية مع الاسم أو اللقب ١٠٧
العنصر الثالث : إعراب اللقب إذا اجتمع مع الاسم أو الكنية ١٠٨
العنصر الرابع : العلم الجنسي - شبهه علم الشخصي - شبهه النكرة ١٠٩
العنصر الخامس : مسمى علم الجنس ١١٠

اجتمـــاع الاســـم واللقـــب

إذا اجتمع الاسم واللقب، يؤخَّر اللقب عن الاسم غالبًا؛ لأن الغالب في اللقب أن يكون منقولًا من اسم غيْر إنسان، كـ(بطة)؛ فلو قُدِّم لتَوهّم السامع أنّ المراد مسمّاه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره؛ ولأنّ اللقب يُشبه النّعت في إشعاره بالمدْح أو الذّمّ، والنّعت لا يقدَّم على المنعوت، وكذلك ما أشبهه، نحو: (زيد زين العابدين)، أو (أنْف الناقة). وهذا مراد ابن مالك بقوله:

.... ❖ وأخِّرَنْ ذا إنْ سِواهُ صَحِبَا

وربما يقدَّم اللّقب على الاسم، كقول الشاعر:

أنا ابن مُزَيْقيا عمرٍو، وجدّي ❖ أبوه منذرٌ ماءُ السماءِ

فقدّم اللقب، وهو (مُزَيْقيا) على الاسم، وهو (عمرو).

اجتماع الكُنية مع الاسم أو اللّقب

لا ترتيب بيْن الكُنية وغيرها، مِن اسم أو لقب؛ فيجوز تقديم الكُنية على الاسم واللّقب، وتأخيرها عنهما، قال أعرابيٌّ:

أقسَم بالله أبو حفْصٍ عُمَرْ ❖ ....

فقدّم الكُنية وهي: (أبو حفص) على الاسم، وهو: (عُمر).

وقال حسّان بن ثابت < يرثي سعد بن معاذ >:

وما اهتزَّ عرشُ الله مِن أجْلِ هالِكٍ ❖ سمِعنا به إلاّ لسعدِ أبي عمرِو

فقدّم الاسم وهو: (سعد) على الكُنية، وهي: (أبو عمرو).

إعـراب اللّقب إذا اجتمـع مـع الاسـم، أو الكُنيـة

إن كان اللّقب وما قبْله مِن الاسم مضافَيْن، نحو: (عبد الله زين العابدين)، أو (أنْف الناقة)، أو كان الأوّل مفردًا عن الإضافة والثاني مضافًا، نحو: (زيد زيْن العابدين)، أو (أنف الناقة)، أو كانا بالعكس: بأن كان الأول مضافًا، والثاني مفردًا، نحو: (عبد الله كُرْز) -الكُرْز: خُرج الراعي- فالأقسام ثلاثة:

أولًا: فإنْ شئت أتبعْت الثاني للأوّل في إعرابه: إمّا بدلًا مِن الأول بدلَ كلّ مِن كلّ، أو عطف بيان على الأول، أو قطعتَه عن التبعيّة: إمّا برفعه خبرًا لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولًا به لفعل محذوف، فتقول على الإتْباع: (جاءني عبدُ الله زينُ العابدين)، برفعهما، و(رأيت عبدَ الله زينَ العابدين)، بنصبهما، و(مررت بعبدِ الله زينِ العابدين)، بجرِّهما.

ثانيا: إن شئت قطعتَ مِن الرفْع إلى النصْب، ومِن النصْب إلى الرفْع، ومِن الجرّ إلى الرفْع والنصْب؛ فالرفع بتقدير "هو"، والنصب بتقدير "أعني"؛ ولو أظهر لجاز. وهكذا حُكم الكنية، وما قبْلها من الاسم واللقب، إتباعًا وقطعًا، إلّا أنّ الكُنية لا تكون إلا مضافة، واللقب والاسم يكونان مضافيْن، ومفرديْن؛ فإن كانا مضافيْن، أو أحدهما، والآخر مفردًا، فحُكمهما ما سبق.

ثالثًا: وإن كانا مفرديْن، نحو: (سعيد كُرز)، جاز الإتباع والقطع، وجاز وجْه آخر وهو: إضافة الأوّل إلى الثاني، إنْ لمْ يمنع مانع، كما إذا كان الاسم مقرونًا بـ(أل) كـ(الحارث قُفَّةٌ)، أو كان اللقب وصْفًا في الأصل مقرونًا بـ(أل)، كـ(هارون الرشيد)، و(محمد المهدي)، فلا يضاف الأول إلى الثاني؛ نص على

ذلك ابن خروف. وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين، والزجاج؛ وهو الصحيح، والإتباع أقْيس، والإضافة أكثر.

وجمهور البصريِّين يوجب هذا الوجه، وهو الإضافة؛ ووجوب الإضافة يردّه النظر، مِن جهتَي الصناعة والسّماع:

أما **الصناعة**؛ فلأنّا لو أضفنا الأول إلى الثاني، لزم إضافة الشيء إلى نفسه.

وأما **السماع**، فهو قولهم: (هذا يحيى عيْنان)، بغير إضافة: اسم الرجل: (يحيى)، ولقبه: (عينان)، ولو أضاف لقال: (عينيْن).

العلَم الجنسيُّ، شَبَهُهُ علَم الشخص، شَبَهُهُ النّكِرة

العلَم الجنسيّ: اسم يُعيَّن مسمّاه بغيْر قيْد تعْيين ذي الأداة الجنسيّة، أو ذي الأداة الحضوريّة، وبذلك يفارق العلَم الشخصيّ.

تقول في تعْيينه تعيين ذي الأداة الجنسيّة: (أسامة أجرأ مِن ثعالة)، فيكون في تعْيين الجنس بمنزلة قولك: (الأسد أجرأ مِن الثعلب)، و(أل) في (الأسد) و(الثعلب) هذيْن للجنس، لا للعهد؛ إذ كلّ منهما: اسم جنس.

وتقول في تعْيينه تعيين ذي الأداة الحضوريّة: (هذا أسامة مُقبلًا)، فيكون في تعيْين الحضور المستفاد مِن الإشارة بمنزلة قولك: (هذا الأسد مقبلًا)، و (أل) في (الأسد) هذا لِتعريف الحضور المستفاد مِن الإشارة إلى الجنس.

شَبَهُهُ علَم الشخص: هذا العلَم الجنسيّ يُشبه علَم الشّخص مِن جهة الأحكام اللّفظية؛ فإنه يمتنع مِن دخول (أل) عليه، فلا يقال: (الأسامة)،

كما لا يقال: (الزيْد). ويمتنع مِن الإضافة، فلا يقال: (أسامَتكم)، كما لا يقال: (زيدُكم).

ويمتنع مِن الصرف إنْ كان ذا سبب آخر مع العلَمية، كالتأنيث اللّفظي، في (أسامة) و(ثعالة)، وكزيادة الألف والنون في (حمارُ قَبَّان)، وهو من الأسماء المضافة، نحو: (امرئ القيس)، وكوزن الفعل في (بنات أَوْبَرَ).

ويبتدأ به، ويأتي الحال منه بلا مُسوّغ فيهما، نحو: (أسامة أجرأ مِن ثعالة)، و(هذا أسامة مُقبلًا).

شَبَهُ النّكرة: يُشبه النّكرة مِن جهة المعنى؛ لأنه شائع في أمّته وجماعته، لا يختص به واحد دون آخر، كما أنّ النكرة نحو: (رجل)، كذلك. وبهذا يتّضح أنّ علَم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرّف بـ(أل) الجنسية.

قال ابن مالك:

ووضعوا لبعض الأجْناسِ علَمْ ❖ كعلَم الأشخاصِ لفظا، وهو عَمّ

مسمّى علَم الجنْس

ثلاثة أنواع:

الأول: -وهو الغالب-: أعيان لا تؤلف، كـ(السِّباع)، و(الحشرات):

- فالسّباع نحو: (أسامة) للأسد، وكُنْيته: (أبو الحارث)، و(ثعالة) للثعلب، وكُنْيته: (أبو الحُصَين)، و(ذؤالة) للذئب، وكُنيته: (أبو جعدة).

- والحشرات نحو: (أم عِرْيَط): كُنية للعقرب، واسمها: (شبورة).

وإلى هذا النوع أشار ابن مالك بقوله:

مِن ذاك أمّ عِرِيَطٍ للعقربِ ❖ وهكذا ثعالةٌ للثّعْلبِ

الثاني: أعيان تؤلف، كـ(هَيّان بن بيّان)، للمجهول العَين والنّسب، و(أبي المَضاء) للفرس، و(أبي الدّغفاء) للأحمق.

الثالث: أمور معنويّة، كـ(سبحان): علَمًا للتَّسبيح، بمعنى: التَّنزيه، و(كَيْسان) للغدر، و(يَسَارِ): علَمًا للميسرة، و(فَجَارِ): علَمًا للفَجْرة، بمعنى: الفجور، و(بَرَّة): علَمًا للمَبَرَّة.

قال ابن مالك:

ومِثْلُه بَرَّة لِلمبرّة ❖ كذا فَجَارِ علَمًا للفَجْرَة

بيان أسماء الإشارة

عناصر الدرس

العنصر الأول : تعريف اسم الإشارة ١١٥
العنصر الثاني : أقسام اسم الإشارة بحسب المشار إليه ١١٥
العنصر الثالث : الحكم إذا كان المشار إليه بعيداً ١١٧
العنصر الرابع : ألفاظ الإشارة إلى المكان القريب ١١٨

تعريف: "اسم الإشارة"

هو: ما دل على مسمًّى، وإشارة إليه.

شرح التعريف: (ما دلّ على مسمًّى): جنس يشمل النّكرة، والمعرفة. و (إشارة إليه): يُخرج ما عدا اسم الإشارة.

وسيبويه يُسمِّي أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة: الأسماء المبهَمَة. والمعارف عنده خمسة: الأعلام، والمضاف إلى المعرفة، وما فيه الألف واللام، والأسماء المُبهَمة، والإضمار.

أقسام اسم الإشارة بحسب المُشار إليه

المُشارُ إليه: إما واحدٌ، أو اثنان، أو جماعة؛ فهذه ثلاثة. وكلّ واحد منها: إمّا مذكّر، أو مؤنث؛ فالحاصل إذا: ستّة أقسام.

(١) المُفرد المذكّر: له في القرب أربعة ألفاظ، هي: (ذا)، و(ذاءِ)، و(ذائِهِ)، و (ذاؤُه)؛ والأصل فيها (ذا)، وألِفه أصليّة عند البصريِّين لا زائدة، خلافًا للكوفيِّين. وهو ثلاثيّ الأصل، حذفت لامه على الأصحّ، لا عيْنه، وعيْنه مفتوحة لا ساكنة على الأصحّ؛ فأصله: (ذَوَوٌ) بوزن: (فَعَلٌ).

(٢) المفردةُ المؤنّثةُ: لها في القرْب عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال، وهي: (ذي)، و(ذِهِي)، و(ذِهِ)، و(ذِهْ)، و(ذات)، وخمسة مبدوءة بالتاء، وهي: (تِي)، و(تِهِي)، و(تِهِ) بالاختلاس، و(تِهْ)، و(تَا).

(٣، ٤) المثنّى المذكّر والمؤنث: للمثنّى المذكّر القريب (ذانِ)، و (تَانِ) للمثنّى المؤنث القريب؛ هذا في حالة الرّفع. و (ذَيْنِ، وتَيْنِ)، في حالتَي النصب والجرّ.

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]: مُؤَوَّل، وتأويله:

١. اسم (إنَّ) محذوف (ضمير الشأن)، و(هذان): خبر (إنّ). واللام في ﴿لَسَٰحِرَانِ﴾: داخلة على مبتدأ محذوف في الأصل؛ والتقدير: إنه هذان لهما ساحران.

٢. (إنَّ) بمعنى: نعم، وهي لا تعمل شيئًا؛ لأنها حرف تصديق، فلا اسم لها، ولا خبر؛ والتقدير: نعم، هذان لَهما ساحران.

٣. (هذان) بالألِف على لغة خَثْعم، فإنهم لا يقلبون ألف المثنّى ياءً في حالتَي: النصب والجرّ.

٤. ألِف (هذان) الموجودة ألِف المفرد (هذا)، وألِف التثنية حُذفت لاجتماع الألِفيْن؛ وألِف المفرد لا تقلب ياء.

٥. (هذان) مبنيّ لدلالته على معنى الإشارة.

(٥، ٦) الجمْع بنوعيْه: لجمْع المذكر والمؤنث: (أولاء): ممدودًا عند الحجازيِّين، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، ومقصورًا عند بني تميم.

والأكثر: مجيئه للعقلاء، ويقلّ مجيئه لغيْر العقلاء، كقول جرير:

ذُمَّ المنازل بعدَ مَنزلةِ اللِّوى ❖ والعيشَ بعد أولئك الأيّامِ

فأشار بـ(أولئك) للأيّام، وهي ممّا لا يعقِل.

وفي هذا أشار ابن مالك بقوله:

بـ(ذا) لمُفردٍ مذكرٍ أشِرْ ❖ بـ(ذي) و(ذِهْ) (تي) (تَا) على الأنثى

وذانِ، تانِ للمثنّى المرتفعْ ❖ وفي سواه ذَيْن، تَيْن اذكرْ تُطِعْ

وبـأُولَى أشرْ لجمعٍ مطلقَا ❖ والمدُّ أوْلَى ....

الحُكم إذا كان المشار إليه بعيدا

ما تقدّم في المُشار إليه إذا كان قريبًا، وإذا كان بعيدًا لحقَتْه (كاف) حرفيّة، وهذه الكاف تتصرّف تصرّف الكاف الاسميّة غالبًا؛ فيُبيَّن بها أحوال المخاطب مِن: الإفراد، والتّثنيَة، والجمْع، والتّذكير، والتأنيث، كما يتبيّن بها لو كانت اسمًا.

فتُفتَح للمخاطَب، وتُكسر للمخاطَبة، وتتّصل بها علامة التّثنية، والجمعَيْن، فتقول: (ذاكَ)، و(ذاكِ)، و(ذاكُما)، و(ذاكُم)، و(ذاكُنَّ).

ومِن غيْر الغالِب أنْ تُفتح في التّذكير، وتُكسر في التأنيث، ولا تلحقها علامة تثْنية ولا جمْع، ويحتملهما (الغالب وغيره): قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة: ١٢]؛ فيحتمل أنّ المخاطَب مفرد على الغالب، وهو الرسول ﷺ، ويحتمل أنّ المراد: (ذلكم)، على غير الغالب.

(ذلك) مع إلحاق الكاف، أن تزيد قبلها لامًا مبالغةً في البُعد، وهذه اللام أصلها السّكون، كما في (تلْك)، وكُسرت في (ذلِك) لالتقاء الساكنيْن، أو فرقًا بينهما وبيْن لام الجرّ مِن نحو: (ذا لَك).

بمعنى: هذا لك، أي: هذا المشار إليه يخصّك.

إلا في التّثنية مطلقًا، وإلاّ في الجمْع في لغة مَن مدَّه، وهم: الحجازيون، وفي لغة بعض مَن قصَره، وهم: التّميميّون.

وإلاّ فيما سبقتْه (ها) التّنبيه. وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا، لا في مفرد، ولا في مثنًّى، ولا في جمْع.

وقد يتجوّز في اسم الإشارة بالنّسبة إلى المرتبة، وبالنسبة إلى المسمّى؛ فالأوّل: نيابة ذي البعد عن ذي القرب، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، والثاني: نيابة ما للواحد عمّا للاثنيْن، أو عمّا للجمْع. فالأول نحو: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] أي: بيْن الفارض والبكر، والثاني: كقول لبيد:

ولقد سئمْتُ من الحياة وطولها ❖ وسؤالِ هذا الناسَ كيف لبيدُ؟

فقد جعل (هذا) في مكان (هؤلاء).

ألفاظ الإشارة إلى المكان القريب

يُشار إلى المكان القريب بلفظيْن هما:

١. (هنا) مقرونة بـ(ها) التّنبيه، نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

٢. (هنا) مجرّدة مِن (ها) التنبيه، تقول: (أنا هنا جالسٌ).

ويُشار للمكان البعيد بألفاظ هي:

١. (هناك): مُجرَّدة مِن (ها) التنبيه.

٢. (هَهُناك): مقرونة بـ (ها) التنبيه من غير لام.

٣. (هنالِك): باللاّم المكسورة.

٤. (هَنَّا): وأصلها (هَنَّن) بثلاث نونات، أُبدلت الثالثة ألِفًا لكثرة الاستعمال.

٥. (هِنَّا): -بكسْر الهاء- والكلام فيها كالتي قبْلها.

٦. (هَنَّتْ): زيدت التاء الساكنة على (هَنَّا).

٧. (ثَمَّ): نحو: ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ﴾ [الشعراء: ٦٤]؛ وهي ملازمة للظرفية.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ [الإنسان: ٢٠] فـ﴿ ثَمَّ ﴾ : ظرف مكان لـ﴿ رَأَيْتَ ﴾ المتقدِّمة عليه، لا مفعول مطلق على الصواب.

وإذا قلنا بمذهب الجمهور: إنّ المراتب ثلاث، فيشار إلى المكان القريب بـ(هنا)، وإلى المتوسط بـ(هناك)، وإلى البعيد بـ(هنالك)، وأخواته.

وعند ابن مالك مرتبتان أشار إليهما بقوله:

وبهُنا أو هَهُنا أشِرْ إلَى ❖ داني المكانِ، وبه الكافُ صِلاَ

في البُعْد، أو بثَمَّ فُهْ أو هَنَّا ❖ أو بهُنالِك انطقَنْ أو هِنّا

باب: الموصول

عناصر الدرس

العنصر الأول : تعريفُه، أنواعُه ١٢٣
العنصر الثاني : أنواع الموصول الاسمي ١٢٤
العنصر الثالث : من ألفاظ الموصول الاسمي المشترك (ما) ١٢٨
العنصر الرابع : من ألفاظ الموصول الاسمي المشترك (أي)، و(أل) ١٢٨
العنصر الخامس : من ألفاظ الموصول الاسمي المشترك (ذو)، و(ذا) ١٣٠

تعريفه، أنواعه

الاسم الموصول:

في الأصل: اسم مفعول مِن: وصَل الشيء بغيْره، إذا جعله مِن تمامه.

في الاصطلاح: ضرْبان: موصول **(حرفيّ)**، وموصول **(اسميّ)**:

أولًا: الحرفيّ: كل حرف أُوِّل مع صِلته بالمصدر، ولمْ يحتج إلى عائد. وهو ستّة:

١. (أنَّ)، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أي: إنزالنا.

٢. (أنْ) المخفّفة، وهي النّاصِبة للمضارع، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: صيامكم أو صومكم خيرٌ لكم.

٣. (ما) المصدريّة، نحو: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، أي: بنسيانهم إيّاه.

٤. (كيْ) المصدرية، نحو: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، أي: لِعدم كوْن حَرج على المؤمنين.

٥. (لو) المصدريّة، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، أي: التّعمير.

٦. (الّذي) على وجْه حكاه الفارسيّ عن يونس، وأنّه جعل منه: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩] أي: تبشير الله عباده وكخوْضهم.

ثانيًا: الاسميّ: كلُّ اسم افتقر إلى الوصْل بجملة خبَريَّة، أو ظرف، أو جارّ ومجرور تامَّيْن، أو وصْف صريح، وإلى عائد أو خلفِه.

أنـــواع الموصـــول الاسمـــيّ

نوعان:

الأوّل: (نصٌّ) في معناه، لا يتجاوزه إلى غيْره.

الثّاني: (مشترك) بيْن معانٍ مختلفة بلفظ واحد.

ألفاظُ الموصول الاسميّ النّصّ: ثمانية، هي:

(١) (الّـذي): للمفرد المذكّر العاقل وغيْره، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: ٧٤]، ونحو: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَدَّعُونَ﴾ [المُلك: ٢٧].

(٢) (الّتي): للمفردة المؤنّثة العاقلة وغيْرها، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ونحو: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢].

(٣، ٤) (اللّذان، اللّتان) لِمثنّى (الّذي) و (الّتي)، وهما بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا؛ وهذا أصح الآراء فيهما. وتميم وقيْس يُشدّدان النون فيهما، تعويضًا مِن المحذوف منهما، وهو: (الياء) في (الّذي) و(الّتي)، أو تأكيدًا للفرْق بيْن تثنية المبنيّ والمُعرَب، الحاصل بحذف الياء.

ولا يختصّ ذلك التشديد بحالة الرّفع، بل يكون فيها، وفي حالتَي الجرّ والنّصْب، خلافًا للبصريِّين؛ وفي زعمهم أنّ التشديد مختص بحالة الرّفع؛ لأنه قرئ في السّبع: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فُصِّلَت: ٢٩]، ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]، بالتشديد فيهما في حالتَي: النصب في ﴿ٱلَّذَيْنِ﴾، والجرّ في ﴿هَٰتَيْنِ﴾، كما قُرئ في حالة الرّفع: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، بتشديد النون؛ فتجويز إحداهما، ومنْع الأخرى تحكّم.

وبلحرث بن كعب، وبعض ربيعة، يحذفون نون (اللّذان) و(اللّتان)، في حالة الرّفع، تقصيرًا للموصول لِطوله بالصّلة، لكونهما كالشيء الواحد. وقال الفرزدق:

أبَني كُلَيْب إنَّ عميَّ اللَّذا ❖ قَتلا الملوكَ وفكّكَا الأغلاَلاَ

أراد (اللّذان)، فحذف النون. وهو مرفوع على الخبرية لـ(إنَّ).

وقال الأخطل:

هما اللّتا لوْ وَلَدتْ تميمُ ❖ ....

أراد (اللّتان)، فحذف النون، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ: (هما).

(٥) (الأُلَى): لجمْع المذكّر العاقل كثيرًا، ولغيره قليلًا، وقد يُمَدّ، فيقال: (الأُلاء)، قال كُثير عزّة:

أبى اللهُ للشُّمِّ الألاء كأنهمْ ❖ سيوفٌ أجادَ القينُ يوما صِقَالَهَا

وهي (هنا) للعاقل.

ومِن وقوعها لغيْر العاقل قوله:

تُهيِّجُني للوصْلِ أيامُنا الأُلَى ❖ مَرَرْن علينا والزّمان وريقُ

و(الذين) بالياء مُطلقا، في الأحوال الثلاثة، وهي مبنيّة، نحو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البقرة: ٦٢].

وقد يقال: جاء (اللّذُونَ) بالواو رفعًا، ورأيتُ (اللَّذِين)، ومررت بـ(اللَّذِين)، بالياء نصْبًا وجرًّا؛ وهي حينئذٍ مُعرَبة؛ لأنّ شَبَه الحرْف عارضَه الجمع، وهو من خصائص الأسماء. وهذا الإعراب لغة هذيل، أو عقيل، قال شاعرهم:

نحن اللّذون صبّحوا الصَّبَاحَا ❖ ....

فـ(اللّذون): خبر المبتدأ (نحن)، مرفوع بالواو.

(٦، ٧) (اللاّتي، اللاّئي): لجمْع المؤنث، بإثبات الياء فيهما، وقد تحذف اجتزاءً بالكسْرة، فيقال: اللاّتِ، واللاّءِ.

وقد يتعارض (الأُلَى)، و(اللاّئي)، فيقع كلّ منهما مكان الآخر، قال مجنون ليلى:

مَحا حُبُّها حُبَّ الأُلى كُنّ قبْلَها ❖ وحَلّتْ مكانًا لم يكن حُلَّ مِن قبْلُ

فأوقع (الأُلى) مكان (اللاّئي)، أي: حُبّ اللاّئي، بدليل عوْد ضمير المؤنث عليها.

وقال رجل مِن بني سليم:

فَما آبَاؤنا بأمنَّ منْه ❖ علينا اللاّءِ قد مهَدوا الحجورَا

فأوقع (اللاّء) مكان (الأُلى) بدليل عود ضمير جمْع المذكّر عليها.

وأمّا ألفاظ الموصول الاسميّ المشترك، فستّة هي:

(مَنْ): وهي في أصل الوضع للعاقل، نحو: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]، وتكون لغيْره على سبيل التّطفّل في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يُنَزَّل مَن وقعت عليه (مَن) منزلة العاقل، نحو: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ﴾ [الأحقاف: ٥]؛ فنزَّل الأصنام منْزلة العاقل لما كانت عنده تدعوه، ونحو قول العباس بن الأحنف:

أسِرْبَ القطا هل من يُعيرُ جناحَه ❖ لعلّي إلى مَن قد هويتُ أطيرُ

فأوقع (مَن) على سرب القطا، وهو غير عاقل، والذي سوّغ ذلك: النداء.

ونحو قول امرئ القيس:

ألا عِمْ صباحًا أيها الطّللُ البالي ❖ وهل يَعَمَنْ مَن كان في العُصُر الخالي

فأوقع (مَن) على الطّلل، وهو غيْر عاقل، والذي سوّغ ذلك: النداء.

الثانية: أن يجتمع غيْر العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه (مَن) الموصولة، نحو: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، فقوله تعالى: ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾، عامّ في العاقل وغيْره؛ لشموله الآدميِّين، والملائكة، والأصنام؛ فإنّ الجميع لا يخلقون شيئًا، ونحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الحج: ١٨]، فإنه يشمل الملائكة، والشمس، والقمر، والنجوم، وغيرها، وقوله: ﴿وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، فإنه يشمل الآدميّين، والجبال، والشّجر، والدواب، وغيرها، ونحو: ﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥]، فإنه يشمل الآدميّ والطائر.

الثالثة: أنْ يقترن غيْر العاقل بالعاقل في عموم فُصِّل بـ(مَن) الموصولة، نحو: ﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾، و﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]؛ لاقترانها بالعاقل في عموم ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النور: ٤٥]، فأوقع (مَن) على غيْر العاقل لمّا اختلط بالعاقل.

مِن ألفاظ الموصول الاسميّ المشترك: (ما)

(ما) في أصل وضْعِها لِما لا يَعقل وحده، نحو: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ﴾ [النحل: ٩٦]، أي: الذي عندكم ينفد، وقد تكون له مع العاقل، نحو: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الحديد: ١]، فإنه شمل العاقل وغيْره.

وتكون لأنواع مَن يعقل، نحو: ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٣]، أي: الذي طاب لكم مِن النساء؛ قال بذلك الفارسي، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام.

وتكون للمبهَم أمْره مِن الأشخاص، كقولك، وقد رأيتَ شبحًا لا تدري أبَشرٌ هو أمْ مَدر: (انظر إلى ما ظهر!)، وكذلك إذا علِمت أنه إنسان، ولم تَدْرِ أذَكرٌ هو أمْ أنثى، تقول: (انظر إلى ما ظهر!)؛ قاله ابن مالك في (شرح التسهيل)، أخْذًا مِن قوله تعالى: ﴿ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا ﴾ [آل عمران: ٣٥].

مِن ألفاظ الموصول الاسميّ المشترَك: (أيّ) و(أل)

أما (أيٌّ)، فإنها للعاقل وغيْره، وخالف في موصوليّتها ثعلب، محتجًّا بأنه لم يُسْمَع: (أيُّهم هو فاضل جاءني)، بتقدير: الذي هو فاضل جاءني، ويردُّه قول الشاعر:

إذا ما لقيتَ بني مالكٍ ❖ فَسَلِّمْ على أيُّهُمْ أفضلُ

فـ(أيُّهم): مبنيّة على الضّمّ، وغيْر الموصولة لا تُبنَى ولا تصلح في هذا البيت، وإذا انتفى غيْر الموصولة تعيّنت الموصولة.

و(أيّ) الموصولة ملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا إلى معرفة، ولا تضاف لنكرة - خلافًا لابن عصفور، وابن الضائع - فإنهما أجازا إضافتها إلى نكِرة، وجعلا مِن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فـ(أيّ) - عندهما - موصولة، و(يعلمُ) بمعنى: يَعْرِفُ، والتقدير: وسيعرفُ الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه.

ومذهب الجمهور أنَّ ﴿أَيَّ﴾ هنا: استفهاميّة منصوبة بـ﴿يَنقَلِبُونَ﴾ على أنها مفعول مطلق، و(يعلم) على بابه، وهو معلّق عن العمّل فيما بعده لأجْل الاستفهام بـ(أيّ).

والتقدير: وسيعلمُ الذين ظلموا ينقلبون أيَّ انقلابٍ.

و(أيّ) الموصولة لا يعمل فيها إلا عامل مستقبل متقدّم عليها، نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، خلافًا للبصريِّين في الاستقبال والتّقديم.

قال ابن مالك في (التسهيل): ولا يلزم استقبال عامِله، ولا تقديمه، خلافًا للكوفيِّين.

وسُئل الكسائي: لِمَ لا يجوز: (أعجبني أيّهم قام)؟، فقال: (أيّ) كذا خُلِقَت.

والمشهور عند الجمهور: إفرادُها وتذكيرها، وقد تُؤنث، وتثنَّى، وتُجمع عند بعضهم، فتقول: (أيَّةُ، وأيَّانِ، وأيَّتان، وأيُّونَ، وأيَّاتٌ)، وعلى الحالَيْن هي مُعرَبة.

قيل: مطلقًا، أي: أضيفتْ أمْ لم تُضَفْ، ذُكر صدْر صِلتها أو حُذف.

وقال سيبويه: تُبنَى على الضّمّ إذا أُضيفت وكان صدْر صِلتها ضميرًا محذوفًا؛ وهو مراد ابن مالك بقوله:

... وأُعرِبَت ما لمْ تُضَفْ ❖ وصدرُ وَصْلِها ضميرٌ انحذَفْ

ومثال ذلك: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، وقول الشاعر:

إذا ما لقيتَ بني مالكٍ ❖ فَسَلِّمْ على أيُّهُمْ أفضلُ

وقد تُعرب (أيّ) إذا أضيفت، وكان صدرُ صِلتها ضميرًا محذوفًا، كقراءة النّصب في قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، وهي قراءة: هارون، ومُعاذ، ويعقوب.

ويُروى البيت بجرّ (أيّ)، قال سيبويه: وهي لغة جيّدة؛ وبذلك احتج من قال بإعرابها مطلقًا.

وأما (أل)، فإنّها للعاقل وغيْره أيضًا، ومثالها: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨]، فصِلة (أل) هنا: اسم فاعل، ونحو: ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ۝٥ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٥، ٦]، فصِلة (أل) هنا: اسم مفعول.

وليست (أل) الدّاخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولا حرفيًّا، خلافًا للمازني - في أحد قوليْه - ومَنْ وافقه، ولا هي حرفُ تعريف، خلافًا لأبي الحسن الأخفش.

مِن ألفاظ الموصول الاسميّ المشترَك: (ذو) و(ذا)

(ذو): اسم موصول عند طيْءٍ خاصّة، والمشهور عنهم: بناؤها على سكون الواو. وقد تُعرب بالحروف الثلاثة إعراب (ذو) بمعنى: صاحب، وخصَّ ابن الضائع ذلك بحالة الجرّ، فإنه المسموع، كقول الشاعر:

فإمَّا كرامٌ مُوسِرُون لقيتُهُم ❖ فحسبي مِن ذي عندَهم ما كفانِيا

فيمن رواه بالياء، وهو أبو الفتح ابن جنّي في كتابه (المحتسب).

والمشهور عنهم أيضًا: إفرادُها -وإن وقعت على مثنّى أو جمْع- وتذكيرها، -وإنْ وقعت على مؤنث- كقول الشاعر:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وَجَدِّي ❖ وبئري ذو حَفَرْتُ، وذو طَوَيْتُ الخالي

فأتى بـ(ذو) مفردة مذكّرة، مع أنها واقعة على (البئر)، وهي مؤنثة، ويحتمل أنه راعى معنى (القلِيب)، وهو مذكّر. وقد تُؤنَّث، وتُثنّى، وتُجْمع، عند بعض طَيء، فتقول في المذكر: (ذو قام)، وفي المؤنث: (ذاتُ قامت)، وفي مثنّى المذكّر: (ذوَا قاما).

وفي مثنّى المؤنث: (ذوَاتا قامتَا)، وفي جمْع المذكّر: (ذَوُو قاموا)، وفي جمع المؤنث: (ذَواتُ قُمْنَ)؛ حكاه ابن السراج في كتابه (الأصول) عن جميع لغة طيء على الاطلاق، وتَبعهُ ابن عصفور في (المُقرب)، ونازع في ثبوت ذلك ابنُ مالك.

وحُكِيَ عن بعض طيء: (ذاتُ) للمفردة، و(ذوات) لجمعها مضمومتيْن على أنهما موصولان مستقلان مرادفان لـ(التي) و(اللاتي)، ومثال ذلك قولُ رجل مِن طيء: (بالفضل ذو فَضَّلكمُ الله به، والكرامةُ ذاتُ فَضَّلكم الله به)؛ فبنى (ذاتُ) على الضّم، وكأنه يُشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ ﴾ [النحل: ٧١]، ونحو قول الشاعر أيضًا:

جَمَعْتُها مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ❖ ذواتُ يَنْهَضْنَ بغيرِ سائقِ

فبنى (ذواتُ) على الضمِّ.

وحُكـيَ في (ذات)، و(ذوات) إعرابُهُمـا بالحركـات إعـراب (ذاتٍ)، و(ذواتٍ) بمعنى: صاحبةٍ، وصاحباتٍ.

وأما (ذا)، فشرط موصوليّتها ثلاثة أمور:

أولًا: ألاّ تكـون للإشـارة؛ لأنهـا حينئـذٍ تـدخل علـى المفـرد، نحـو: (مَـن ذا الذاهبُ؟)، و(ما ذا التَّواني؟). والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغيْر (أل).

ثانيًا: ألاَّ تكونَ ملغاة، وذلك بتقديرها مركّبة مع (ما) في نحو: (ماذا صنعت؟)؛ فيصيران اسمًا واحدًا مِن أسماء الاستفهام في محلّ نصب على المفعوليّة المقدّمة بـ(صنعتَ).

والتقدير: أيَّ شيءٍ صنعت؟. كما قدَّرها كذلك مَن قال: (عمَّاذا تسأل؟)، والتقدير: عن أي شيءٍ تسألُ؟ فأثبت الألف مِن (ما) لتوسّطها في اسم الاستفهام بالتركيب، ولولا ذلك لحذفت الألف؛ لأنّ (ما) الاستفهاميّة إذا دخل عليها جارّ حُذفت ألفُها لتطرّفها، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، فرْقًا بين (ما) الاستفهاميّة والموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

ويجوز الإلغاء عند الكوفيِّين، وابن مالك على وجْه آخر، وهو تقديرها زائدة، بيْن (ما) ومدخولها، كأنك قلت: (ما صنعت؟)، والبصريون لا يجيزون زيادة الأسماء.

ثالثا: أنْ يتقدّمها استفهام بـ(ما) باتّفاق، أو (مَن) على الأصحّ؛ فالأوّل كقول لبيد:

ألاَ تسألاَنِ المرْءَ ماذا يُحَاوِلُ ❖ أَنَحْبٌ فَيُقضَى أم ضَلاَلٌ وبَاطِلُ الخالي

والثاني كقول الشاعر:

ألا إنَّ قلبي لدَى الظاعِنِينَ ❖ حَزِينٌ فمن ذا يُعزِّي الحَزِينَا

والكوفي لا يشترط في موصوليّة (ذا): (مَن)، ولا (ما) الاستفهاميَّتيْن، واحتج بقول الشاعر:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمارةٌ ❖ أمِنْتِ وهذا تَحمِلِين طليقُ

فـ(هذا): اسم موصول، ولمْ يتقدّم عليه (ما)، ولا (مَن). وجملة (تحمِلين): صِلته، والعائد محذوف. و(طليق) بمعنى: مطلق: خبر المبتدأ. والتقدير: والذي تحملينه طليقٌ.

وعند البصريِّين: (هذا): اسم إشارة على أصله؛ لأنّ (ها) التنبيه لا تدخل على الموصولات، وهو: مبتدأ. و(طليق): خبره. وجملة (تحملين): حال مِن فاعل (طليق) المستتِر فيه، مقدّمةً على عاملها. أي: وهذا طليقٌ محمولًا لَكِ.

تابع باب: الموصول، وباب: المعرفة بالأداة

عناصر الدرس

العنصر الأول : صلة الموصول (أنواعها، شروطها) ١٣٧
العنصر الثاني : حذف الصلة، حذف العائد ١٣٩
العنصر الثالث : حذف العائد المنصوب (محلًّا) ١٤١
العنصر الرابع : حذف العائد المجرور (محلًّا) ١٤٣
العنصر الخامس : (أل) المُعَرِّفة: أقسامها، (أل) الزائدة ١٤٤
العنصر السادس : التغليب في المُعَرَّف بالإضافة أو الأداة ١٤٧

صِلة الموصول: (أنواعها، شروطها)

تفتقر كلّ الموصولات الاسميّة، نصيةً كانت أو مشتركةً، إلى صِلة تتّصل بها؛ لأنّها نواقص لا يتمّ معناها إلا بصِلة متأخّرة عنها لزُومًا، وأما قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، فـ﴿فِيهِ﴾: متعلّق بمحذوف دَلّ عليه صلة (أل)، والتّقدير: وكانوا زاهدين فيه مِن الزّاهدين.

وتتميّز الموصولات الاسميّة عن الموصولات الحرْفيّة، بأنّ الاسميّة لا بُدَّ لها مِن صلة مشتملةٍ على ضمير مطابق لها، يُسمّى: العائد.

أنواع الصِّلة وشروطها:

(١) جملة تامّة اسميّة أو فعْليّة: فالاسمية نحو: (جاء الذي أبوه قائم)، والفعلية نحو: (جاء الذي قام أبوه).

وشرطها: أن تكون خبَريةً، وهي: المحتمِلة للصّدق والكذب في نفسها مِن غيْر نظَر إلى قائلها، معهودة للمخاطب، إلاّ في مقام التّهويل، والتفخيم، فيحسُن إبهامُها.

فالمعهودة نحو: (جاء الذي قام أبوه)، إذا كان بيْنك وبيْن مخاطَبك عهْد في شخص قام أبوه.

والمبهمَة نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، أي: الذي غشِيَهم أمْر عظيم، ونحو: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، أي: الذي أَوْحَاهُ إلى عبده أمْر عظيم.

ولا يجوز في الصّلة أن تكون جُملة إنشائية، وهي: ما قَارَنَ منها لفظها معناها، نحو: (بِعْتُكَهُ)، فلا تقل: (جاء العبد الذي بِعْتُكَهُ)، قاصدًا إنشاء البيْع، ولا جملة طلبيّةً، وهي: ما تأخّر وجود معناها عن وجود لفظها، أمرًا كانت أو نهْيًا، نحو: (اضرِبْهُ!)، و(لا تَضْرِبْهُ!). فلا يجوز أن تقول: (جاء الذي اضربْهُ)، أو (جاء الذي لا تَضرِبْهُ)؛ لأنّ كلا مِن الإنشاء والطلب لا خارج له، فضلًا عن أنْ يكون معهودًا، فلا يصلح لبيان الموصول.

(٢) شِبهُ جمْلة، وهو ثلاثة:

الأول والثاني: الظّرف المكانيّ، والجار والمجرور التّامان؛ والمراد بالتمام: ما يُفهَمُ بمجرّد ذِكْره ما يتعلّق هو به، نحو: (جاء الذي عندك)، و(جاء الذي في الدار)، وتعلّقهما بـ(اسْتَقَرَّ) محذوفًا، أي: وجوبًا؛ وبذلك أشبها الجملة، بخلاف الناقصين، نحو: (جاء الذي مكانًا)، و(جاء الذي بك)، فلا يتمّ معناهما إلا بذِكر مُتَعلَّقٍ خاصّ جائز الذِّكر، نحو: (جاء الذي سكن مكانًا)، (والذي مرَّ بك)؛ وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

ضوجملة وشِبْهُها الذي وُصِلْ ❖ به ....

الثالث: الصّفة الصّريحةُ، أي: الخالصةُ للوصْفيّةِ، وهي التي لم تغلب عليها الاسميّة؛ لأنّ فيها معنى الفعل؛ ولذلك عملت عملهُ، وصحَّ عطف الفعل عليها، وعطفها عليه، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾ [الحديد: ١٨].

وتختص الصّفة الصريحة بالألف واللام، وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله:

وصفةٌ صريحةٌ صلةُ (أل) ❖ ....

نحو: (ضارِب)، و(مضروب) اتّفاقًا، و(حَسَن)، على قول ابن مالك؛ بخلاف ما غلبت عليه الاسميّة مِن الصفات كـ(أَبْطَح): مذكّر بَطحاء، فإنه في الأصل وصْف لِكلّ مكانٍ منبطح مِن الوادي، ثم غُلِّبَ على الأرض المتَّسِعة، و(أَجْرَع): مذكر جَرْعاء، فإنه في الأصل وصْف لِكلّ مكان مستوٍ، ثم غُلِّبَ عليه الاسميّة، فصار مختصًّا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تُنبتُ شيئًا، و(راكب)، فإنه في الأصل وصْف للفاعل، أي: فاعل الركوب مهما اختلف نوع ما يرْكبه، ثم غُلِّبَ على راكب الإبل دون غيْره، وعلى رأس الجبل.

وقد توصَل (أل) بمضارع اختيارًا، كقوله:

ما أنت بالحَكم التُرْضَى حكومَتُهُ ❖ ولا الأصيل ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ

فأدخل (أل) على (تُرضَى)، وهو: فعل مضارع مبنيّ للمفعول. و(حكومتُه): نائب فاعل به.

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة، بل أشار إلى قلّته بقوله:

حـذْف الـصّلة، حـذف العائـد

حذْفُ الصّلة:

يجوز إذا دلَّ عليها دليل، أو قُصِدَ الإبهام، ولمْ تكن صلةً لـ(أل).

فالأول نحو:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو ❖ عَكَ، ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إلَيْنَا

أي: نحن الأُلى عُرِفُوا بالشجاعة.

والثاني: كقولهم: (بَعْدَ اللَّتَيَّا والّتي)، أي: بَعْدَ الخطّة التي من فظاعة شأنها كَيْتَ وكَيْتَ؛ وإنّما حذفوا ليُوهِموا أنها بلغَت مِن الشدة مبلغًا تقاصرت العبارة عن كُنْهِه.

حذفُ العائدِ:

يجوز حذف العائد المرفوع بشرطيْن:

أولًا: إذا كان مبتدأ غير منسوخ.

ثانيًا: إذا كان مخبَرًا عنه بمفردٍ.

وعلى ذلك لا يُحذف في نحو: (جاء اللّذان قاما، أو ضُرِبا)، بالبناء للمفعول؛ لأنه غير مبتدأ؛ لأنه في المثال الأول فاعل (ألف الاثنيْن)، وفي الثاني نائب فاعل. ولا يُحذف في نحو: (جاء اللّذان كانا قائميْن)؛ لأنه اسم كان النّاسخة. ولا يُحذف في نحو: (جاء الذي هو يقوم، أو هو في الدار)؛ لأنّ الخبر غير مفرد.

ففي المثال الأوّل: جملة فعليّة، وفي المثال الثاني: جارٌ ومجرور؛ فإذا حُذف الضمير لم يدلّ دليل على حذْفه، إذ الباقي بعد الحذف صالح لأنْ يكون صِلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد، فإنه لا يصلحُ للموصول على حِدَتِهِ، ولا فَرْق في ذلك بيْن صِلة (أي)، وغيْرها.

فـ(أيّ)، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، أي: هو أشدُّ، فـ(هو): مبتدأ وهو العائد، وخبره مفرد، وهو: ﴿أَشَدُّ﴾.

وغير (أيٍّ)، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزُّخرُف: ٨٤]، فـ﴿إِلَٰهٌ﴾: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو إلهٌ، وذلك المبتدأ هو العائد، وخبره مفرد، وهو:

﴿إِلَٰهٌ﴾ . و﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ : متعلّق بـ﴿إِلَٰهٌ﴾ ؛ لأنه بمعنى : معبود، أي : هو إلهٌ في السماء، أي : معبود فيها.

ولا يكثر الحذْف للضمير المرفوع في صلة غيْر (أيّ) عند البصريِّين، إلاّ إذا طالت الصّلة، نحو : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ ، أي : هو إلهٌ، ونحو : (ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءًا)، حكاه الخليل، أي : أنا قائل.

وشَذَّتْ قراءة بعضهم - يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق - : ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، بالرّفع، أي : هو أحسَنُ، وشَذَّتْ قراءة ابن أبي عبلة، والضحاك، ورؤبة : ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦] برفع ﴿بَعُوضَةً﴾ ، أي : والذي هو بعوضةٌ.

وشذَّ قول الشاعر :

مَنْ يُعْنَ بالحمْدِ لم يَنطِقْ بما سَفَهٌ ❖ ولا يَحِدْ عن سبيل المجْدِ والكرمِ

أي : بما هو سَفَهٌ.

والكوفيّون يقيسون على ذلك المسموع مِن الآية، والبيْت، ونحوهما، وتَبِعَهُم ابن مالك إلا أنه جعلَه قليلًا.

حذف العائد المنصوب (محلا)

ويجوز حذف العائد المنصوب إن كان مُتصلًا، وناصبُه فعلٌ، أو وصفٌ غير صلة الألف واللام.

فالفعل نحو : ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [التغابن: ٤]، أي : تسرونه وتعلنونه.

والوصف نحو قول الشاعر :

ما الله مُوليكَ فَضلٌ فاحمدَنّهُ به ❖ فما لَدَى غيرِهِ نفعٌ ولا ضررُ

والتقدير: الذي الله مُوليكَهُ فَضْلٌ.

بخلاف: جاء الذي إياه أكرمتُ؛ لأنه منفصل، وحذفُهُ مُوقعٌ في إلباسه بالمتصل، وجاء الذي إنَّهُ فاضلٌ، أو كأنه أسدٌ؛ لأن اسم (إنَّ) و(كأنَّ) المشددتين لا يحذف إلا شذوذًا.

وكذلك: جاء الذي أنا الضارِبُهُ؛ لأن الوصف صلة الألف واللام، واسمية (أل) خفية، والضمير: إذا كان مذكورًا يدل على اسميتها، وشذَّ قول الشاعر:

ما المُسْتَفِزُّ الهَوَى محمودُ عاقبةٍ ❖ ولو أُتيح له صَفوٌ بلا كدرِ

فحذف العائد إلى (أل) المنصوب بالوصف، والتقدير: ما المستفزهُ الهوى محمود عاقبةٍ.

و(محمودُ) يجوز فيها الرفع على أنها خبر المبتدأ (المستفز)، و(أما) تميمية غير عاملة، ويجوز النصب على أن (ما) حجازية عاملة، و(محمود) خبرها.

والمعنى: ليس المُسْتَفِزُّ الهوى محمودَ عاقبةٍ، ولو قُدِّر له صَفوٌ خالص بلا كدرِ.

وحذفُ منصوب الفعل كثير؛ لأن الأصل في العمل للفعل، فكثُر وصرفهم في معموله بالحذف، وحذف منصوب الوصف قليلٌ جدًّا، بل قال الفارسي: لا يكادُ يُسمع من العرب،.

وقال ابن السَّراج: أجازوه على قُبح، وقال المبرد: رَدِيء جدًّا.

حذف العائد المجرور (محلا)

يجوز حذف العائد المجرور في محل جر بالإضافة إن كان المضافُ الجارُّ للعائد وصفًا ناصبًا للعائد تقديرًا، بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال غير ماضٍ، خلافًا للكسائي، نحو: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، والأصل: فاقضِ الذي أنت قاضيه فحذف العائد على ﴿مَآ﴾ وهي موصول اسمي.

بخلاف: جاء الذي قام أبوه؛ لأن المضاف الجارَّ للعائد ليس بوصف، وجاء الذي أنا أَمْسِ ضارِبُهُ؛ لأن المضاف وصف ماضٍ، وهو لا يعمل على الأصح.

وبخلاف: جاء الذي أنا مضروبه؛ لأن الوصف اسمُ مفعول، وإنما لم يَجُز حذفه في الأمثلة السابقة؛ لأنه ليس منصوبا تقديرًا.

ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف، إن كان الموصول، أو الاسم الموصوف بالموصول مجرورًا بمثل ذلك الحرف لفظًا ومَعْنىً، أو معنى فقط، واتفقا فيهما متعلقًا، نحو: ﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، والتقدير: ويشربُ من الذي تشربون منه، فاتفق الحرفان لفظًا ومعنىً ومُتعلقاً.

ونحو قول الشاعر:

لا تَرْكَنَنَّ إلى الأمر الذي رَكَنَتْ ❖ أبناءُ يَعْصُرَ حين اضطرَّها القدرُ

فالموصوف بالموصول، وهو (الأمر) مجرور بـ (إلى)، وهي متعلقةٌ بـ (تركنَنَّ) والعائد المحذوف مجرور بـ (إلى)، وهي متعلقة بـ (رَكَنَتْ)، والتقدير: لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت إليه، فاتفق الحرفان لفظًا ومعنىً ومُتعلقًا، وأُقيم الموصوف بالموصول؛ لأنه نفسُه في المعنى.

ومثال اختلاف المتعلقين لفظًا، واتحادهما معنى، نحو: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحِجر: ٩٤] أي: به؛ لأن (اصدع) في معنى (أُأْمُرْ).

وشذ قول الشاعر:

ومن حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي ❖ وأيُّ الدهرِ ذوُ لم يَحْسدُونِي

والتقدير: لم يحسدوني فيه.

وشذَّ أيضًا قول الشَّاعر:

وإنَّ لساني شَهْدَةٌ يُشتفَى بها ❖ وهو على مَنْ صَبَّهُ الله عَلْقَمُ

والتقدير: وهو علقمٌ على مَنْ صَبَّه اللهُ عليه.

والمعنى: إن لساني مثل العسل الشهد يُشتفى به، وإنَّه مثلُ الحنظل في المرارة على مَنْ سَلَّطَهُ الله عليه.

فحذف العائد المجرور مع انتفاء خفض الموصول في البيت الأول (ومن حسدٍ...)، ومع اختلاف المتعلق في البيت الثاني (وإنَّ لساني)، وهما: (صَبَّ)، و (علقم).

(أل) المُعَرِّفَة: أقسامها، (أل) الزّائدة

المشهور عند النَّحويِّين: أنّ المُعَرِّف: (أل) عند الخليل، و(اللام) وحْدها عند سيبويه، ونُقل عن الأخفش.

وزعم ابن مالك: أنه لا خلاف بيْن سيبويه والخليل في أنّ المُعَرِّف: (أل)، وإنّما الخلاف بينهما في الهمزة، أزائدة أم أصلية؟

أقسامُها: قسمان:

الأولُ: جنسيّة، وهي ثلاثة أنواع:

١. (أل) لِبيان الحقيقة والماهية، إن لم تخلُفها (كلٌّ)، لا حقيقةً، ولا مجازًا، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أي: مِن حقيقة الماء المعروف.

٢. (أل) لِشمول أفراد الجنس، إنْ خَلَفَتْها (كلّ) حقيقةً، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]؛ فإنْ قيل: وخُلِقَ كلُّ إنسانٍ ضعيفًا، لكان صحيحًا على جهة الحقيقة.

٣. (أل) لشمول خصائص الجنس مبالغة، إنْ خلَفتها (كلّ) مجازًا، نحو: (أنْتَ الرّجلُ عِلْمًا)؛ فإنه لو قيل: أنتَ كلُّ رجلٍ عِلْمًا، لصحّ على هة المجاز.

الثاني: عهديّة، وهي ثلاثة أنواع:

١. **العهد الذِّكْريّ:** وهي التي يتقدّم لمصحوبها ذِكْر، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزّمل: ١٥، ١٦].

وفائدتها: التنبيه على أنّ (الرسول) الثاني هو (الرسول) الأوّل، إذ لو جيء به منكّرًا لتُوُهِّم أنه غيره؛ ولذلك لا يجوز نعته.

٢. **العهد العِلْميّ:** وهو أن يتقدّم بمصحوبها عَلَم، نحو: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [النازعات: ١٦]، و﴿تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، و﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]؛ لأنّ ذلك معلوم عندهم.

٣. **العهد الحضوريّ:** وهو أنْ يكون مصحوبُها حاضرًا، نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، أي: اليوم الحاضرُ، وهو: يوم عرفة.

زيادة (أل): قد ترِد (أل) زائدة، أي: غيْر مُعَرِّفة، وغير موصولة، وهي:

إمّا زائدة لازمة، كالتي في عَلَمٍ قارنت وضعَه، سواء قارنت ارتجاله، أو نقله.

الأوّل: كـ(السَّمَوْأَل): علَم لرجل مِن اليهود شاعر، و(الْيَسَع): علَم على نبيّ.

الثاني: نحو (اللاّت)، و(العُزَّي): علَميْن مؤنثيْن لصنميْن، أو كالتي في اسم إشارة، وهو (الآن)؛ فإنه علَم على الزمان الحاضر، وِفاقًا للزجاج والناظم.

أو كالتي في موصول، وهو (الّذي)، و(الّتي)، وفروعهما مِن التّثْنية والجمع؛ فـ(أل) في جميع هذه الأمثلة زائدة غير مُعَرِّفةٍ؛ لأنه لا يجتمع تعريفان، وهما: تعريف (أل)، وغيرها مِن العلَمية، والإشارة، والصلة على مُعَرَّفٍ واحد، وهذه الأمثلة معارف بالعلَمية، والإشارة، والصّلة.

وإمّا زائدةٌ عارضةٌ، وهي نوعان:

(١) زيادة خاصّة بالضرورة الشِّعرية، كقول الشاعر:

ولقد جَنيتُك أَكْمُؤا وعَسَاقِلاً ❖ ولقد نهَيْتُك عن بناتِ الأَوْبَرِ

فالأصل: (بنات أَوْبَر)، فزاد (أل) للضرورة الشّعرية، ونحو قول الشاعر:

رأيتُك كما أن عرفتَ وجوهَنا ❖ صدَدتَ وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو

فالأصل: (نفْسًا)، وهي تمييز، فزاد (أل) للضرورة الشعرية.

ويلتحق بذلك: ما زيد في النّثر شذوذًا، نحو قولهم: (ادخلوا الأوّلَ فالأوّل)، فالسابق منهما حال، واللاحق معطوف عليه، و(أل) فيهما زائدة؛ لأنّ الحال واجبة التنكير. والأصل: ادخلوا أوّلَ فأوّل.

(٢) زيادة مُجَوِّزَةٌ لِلَمْح الأصْل المنقول عنه ؛ وذلك أنَّ العلَمَ المنقول ممّا يقبل (أل) قد يُلمح أصله، وهو: التنكير، فتدخل عليه (أل) للَمْح الأصل به ؛ وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفةٍ، كـ(حارث)، و(قاسم) من أسماء الفاعلِين، و(حَسَن)، و(حسَيْن) مِن الصّفات المشبهة، و(عبّاس)، و(ضحّاك) مِن أمثلة المبالغة.

وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر، كـ(فَضْل)، أو عن اسم عيْن، كـ(نعمان)، فإنه في الأصل اسم للدَّم، ومنه سُميت شقائق النعمان، لشبه لونها في حمرته بالدَّم.

والباب كلّه سماعي، يقتصر فيه على الوارد المسموع عن العرب ؛ فلا يجوز في نحو: (محمّد)، و(صالح)، و(مَعْرُوف) أن يقال فيها: (المحمد)، و(الصالح)، و(المعروف).

ولم يقع دخول (أل) في نحو: (يزيد)، و(يشكُر): علَميْن ؛ لأن أصْله الفعل، وهو لا يقبل (أل) غير الموصولة. فأمَّا قول الشاعر:

رأيت الوليدَ بن اليزيد مُباركا ❖ شديدًا بأعباء الخلافة كاهِلُهْ

فـضرورة دخـول (أل) علـى (اليزيـد)، سـهّلها تقـدّم ذكـر (الوليـد)، و(أل) في (الوليد) لِلَمْح الصّفة.

التّغليـب في المعـرَّف بالإضـافة أو الأداة

مِن المُعَرَّف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض مَن يستحقّه، حتى الْتحق بالأعلام، وصار علَمًا اتّفاقًا.

الأوّل: وهو المُعَرَّف بالإضافة، كـ(ابن عباس)، و(ابن عمر بن الخطاب)، و(ابن عمرو بن العاص)، و(ابن مسعود)، غلب على العبادلة، دون مَن عداهم من إخوتهم.

الثاني: وهو المقْرون بالأداة، كـ(النّجم)؛ فإنه في الأصل يتناول كلّ نجم، ثم صار علَمًا للثُّريَّا فقط.

و(العقبة)، فإنها في الأصل اسم لكلّ طريق صاعد في الجبل، ثم اختص بعقبة (منى) التي تُضاف إليها الجمرة، فيقال: (جمرة العقبة).

و(البيْت)، فإنّه في الأصل يتناول كل بيْت، ثم اختُص بالبيت الحرام، و(المدينة) لمدينة رسول الله ﷺ.

و(الأعشى)، فإنه في الأصل لكلّ مَن لا يُبصر ليلًا، ثم غلب على (أعشى همدان)، ونحوه...

و(أل) هذه لازمةٌ دائما، إلا في نداء، أو إضافة، فيجب حذفُها؛ لأنّ حرف النداء والإضافة لا يجامعان (أل) هذه، كما أشار إليه ابن مالك بقوله:

وحَذْفَ «أل» ذي إنْ تُنَادِ أو تُضِفْ ❖ أَوْجِبْ ....

ومثال ذلك: (يا أعشى باهِلَة)، و(يا أعشى تغْلب).

وقد تحذف (أل) هذه في غيْر ذلك المذكور مِن النداء، أو الإضافة، وهذا معنى قول ابن مالك:

.... ❖ ... وفي غيْرهما قد تنحذفُ

سُمع مَن كلامهم: (هذا عَيُّوقُ طالعًا)، و(هذا يومُ اثنيْن مُبَاركًا فيه)، فحُذفت (أل) من (عَيُّوق)، و(اثنيْن) في غير النداء والإضافة.

بابُ المبتدأِ والخبر

عناصر الدرس

العنصر الأول : تعريف "المبتدأ"، وشرح التعريف ١٥١
العنصر الثاني : شروط المبتدأ إذا كان وصفًا عند البصريين ١٥٢
العنصر الثالث : أحوالُ الوصفِ الرافع ما بعده ١٥٣
العنصر الرابع : عاملُ الرفع في المبتدأ والخبر ١٥٤
العنصر الخامس : تعريف "الخبر"، وشرح التعريف ١٥٥
العنصر السادس : أنواعُ الخبر ١٥٥
العنصر السابع : تحمّل الخبر ضمير المبتدأ ١٥٦
العنصر الثامن : رابط جملة الخبر بالمبتدأ ١٥٨
العنصر التاسع : وقوع الخبر ظرفًا ومجرورًا ١٥٩

تعريف "المبتدأ"، وشرح التَّعريف

تعريف "المبتدأ": "اسم أو بمنزلته، مجرّد عن العوامل اللفظية، أو بمنزلته، مخبَرٌ عنه، أو وصفٌ رافع لمُكتفىً به".

شرحُ التعريف: اسم: صريح، نحو: "اللهُ ربُّنا"، "محمدٌ نبيُّنا".

أو بمنزلته: أي: بمنزلة الاسم الصريح، وهو أنواع:

أ. **المصدر المُنسبك مِن: "أَنْ"** والفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: صَوْمُكم خيْر لكم.

ب. **المصدر المُنسبك مِن: "ما"** والفعل المضارع، نحو: "ما تفعلُ مرضيٌّ عنه"، أي: فعْلُك مرضيّ عنه.

ج. **المصدر المُنسبك مِن: "ما"** والفعل الماضي، نحو: "ما فعلْتَ حَسنٌ"، أي: فِعلُك حسنٌ.

د. **المصدر المتصيّد من الفعل بعد همزة التسوية** نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، أي: إنذارُك وعدمُه سواء.

ه. **المصدر المُنسبك من الفعل المقدّر معه "أَنْ"** نحو قول العرب: "تسمعَ بالمُعَيديّ خيرٌ من أن تراه"، أي: سَماعُك.

مجرّد عن العوامل اللّفظيّة: أي: ليس مسبوقًا بعامل لفظيٍّ، كـ"كان" وأخواتها، أو "إنّ" وأخواتها، أو غيرهما مما يَعمل في الأسماء، ومثال ذلك: "اللهُ ربُّنا".

أو بمنزلته: أي: بمنزلة المجرّد عن العوامل اللفظية، وهو ما دخل عليه حرفٌ زائدٌ، أو شِبهُهُ، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وقوله تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] عند سيبويه، وقوله ﷺ: ((ومَن لَم يَستطِعْ فعليه بالصّوم)) عند ابن عصفور.

ومثال الشبيه بالزائد: "رُبّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه"، وقول الشاعر:

لَعَلّ أبي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ ❖ ....

فـ"لعلّ" و"رُبّ" أشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلّقان بشيء، ومجرورهما في موضع رفْع: مبتدأ.

مُخبَر عنه أو وصفٌ: يَخرج بهذا القيد نحو: "نَزَالِ" من أسماء الأفعال؛ فإنه لا مُخبَر عنه، ولا وصْف، فلا يكون مبتدأ، بناء على أنّ اسم الفعل لا محلّ له من الإعراب، وهو الأصح.

رافع لِمُكتفىً به: يَخرج به نحو: "أقائم أبواه زيد"؛ فإنّ المرفوع بالوصف - وهو: "أبواه" - غيرُ مكتفىً به في حصول الفائدة، مع قطْع النظر عن "زيد"؛ فـ"زيد": مبتدأ مؤخَّر. والوصف "أقائِمٌ": خبر مُقدّم. و"أبواه": فاعل الوصف.

شروط المبتدأ إذا كان وصْفا عند البصريِّين

اشترط البصريّون في الوصف الرّافع مكتفىً به عن الخبر: أن يتقدّم عليه نفْي أو استفهام.

مثال النفْي قول الشاعر:

خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما ❖ إذا لم تكونا لي على مَنْ أُقاطِعُ

ومثالُ الاستفهام:

أقاطِنٌ قومُ سَلْمَى أمْ نَوَوْا ظَعَنا ❖ إنْ يَظْعَنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنا

خلافًا للأخفش والكوفيِّين، ولا حُجّة لهم في نحو قول الشاعر:

خبيرٌ بنو لهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِيا ❖ مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ

ولا حجّة للكوفيِّين في هذا البيت؛ لِجواز كوْن الوصف "خبير": خبرًا مقدّمًا، و "بَنُو لِهب": مبتدأ مؤخَّرًا. وإنما صحّ الإخبار بالمفرد: "خبير" عن الجمْع: "بنُو لهب"؛ لأنّ "خبير" على وزن "فَعيل": مصدر، والمصدر يُخبَر به عن المفرد، والمثنّى، والجمْع، فهو على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، وابن مالك في (شرح التسهيل)، وابنه في (شرح الألفيّة) ذَهَبَا إلى جواز خلوّ الوصف من النفْي أو الاستفهام -كما ذهب سيبويه- وإن كان قبيحًا.

أحوال الوصْف الرّافع ما بعدَه

إذا رَفع الوصْفُ ما بعْده فله ثلاثة أحوال:

١. **وجوبُ الابتدائية:** إذا لم يطابِق الوصفُ ما بعدَه، نحو: "أقائمٌ أخواك"؛ فـ"قائم": مبتدأ، و"أخواك": فاعل سدّ مَسدّ الخبر. ولا يجوز أن يكون "أخواك": مبتدأ مؤخّرًا، و "قائم": خبرًا مقدّمًا؛ لأنه لا يُخبَر عن المثنّى بالمفرد.

٢. **وجوبُ الخبرية:** إذا طابق الوصف ما بعدَه في غير الإفراد -التثنية والجمع-، نحو: "أقائمان أخواك"، "أقائمون إخْوتُك"، فالوصف خبر مقدّم، وما بعدَه: مبتدأ مؤخّر.

٣. **جوازُ الأمرَيْن:** إذا طابق الوصف ما بعدَه في الإفراد، نحو: "أقائم أخوك"، "أقائمة أُختُك"، فيجوز أن يُجعل الوصفُ مبتدأ، وما بعده فاعلًا سدّ مسدّ الخبر. ويجوز أن يُجعل الوصف خبرًا مقدّمًا، وما بعده مبتدأ مؤخرًا.

عامل الرّفع في المبتدأ والخبر

(أ) عاملُ الرّفع في المبتدأ:

يَرى **جمهور النَّحويِّين:** أنّ عامل الرفع في المبتدأ هو: الابتداء. والمراد به: التجرّد عن العوامل اللفظية للإسناد.

ويَرى **الكوفيّون:** أنّ المبتدأ رَفَعَ الخَبَرَ، والخبر رَفَعَ المبتدأ، فترافَعَا.

(ب) عاملُ الرفع في الخبر:

١. يَرى سيبويه، وابن مالك، وابن هشام الأنصاري: أنّ الخبر رُفع بالمبتدأ.

٢. يرى ابن السِّراج: أنّ الخبر رُفع بالابتداء كما رُفع المبتدأُ بالابتداء.

٣. يرى قوم من البصريِّين: أنّ العامل مجموعُ الابتداء والمبتدأ.

٤. يرى الكوفيّون: أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، والمبتدأ مرفوع بالخبر، فترافَعا. وحُجّتهم: أنّ كلّ واحد منهما يفتقر إلى الآخَر، فكان كلّ واحد منهما عاملًا في صاحبه.

تعريف "الخبر"، وشرْح التعريف

تعريفُ "الخبر": "هو الجزء الذي حصلَت به الفائدة مع مبتدأ غيرِ الوصف المذكور".

شرحُ التعريف: مع مبتدأ: يُخرج فاعِلَ الفعل، نحو: "زيد" في قولك: "قام زيدٌ".

غير الوصف المذكور: أي: الوصف الرافع لِمكتفًى به عن الخبر، نحو: "أقائمٌ الزّيْدان؟"، فـ"الزيدان" لا يكون خبرًا، بل فاعلا سدّ مسدّ الخبر. وسَلِمَ الحدُّ بعد ذلك بالخبر، بخلاف قول ابن مالك:

والخبر الجزءُ المُتِمُّ الفائدة ❖ ....

فإنه يَرِدُ عليه فاعلُ الفعل، وفاعلُ الوصف.

أنـــــــواع الخبَـــــــر

الخبرُ ثلاثةُ أنواعٍ:

١. مُفردٌ: وهو ما ليس جملة ولا شِبْه جملة؛ فيشمل المثنّى والجمْع، نحو: "محمدٌ كريمٌ"، "المحمّدان كريمان"، "المحمّدُون كُرماء".

وهو نوعان:

النوع الأول: جامد: وهو ما لم يُشعِر بمعنى الفعل الموافق له في المادة، بالنظر إلى القياس الاستعماليّ، نحو: "هذا زيد"، "هذا صاحبٌ"، "هذا أسدٌ".

النوع الثاني: مشتقّ: وهو ما يُشعِر بمعنى الفعل الموافق له في المادة، بالنظر إلى القياس الاستعماليّ، نحو: "زيد قائمٌ"، فـ"قائم" تدلّ على معنى: "قام" أو "يقوم".

٢. جُملة، وهي نوعان:

أ. **اسميّة**، نحو: "الجوُّ هواؤُه عليلٌ"، "السمنُ مَنَوان بدرهم".

ب. **فعليّة**، نحو: "زيد قام أبوه".

٣. شبه جملة: الظرف، والجار والمجرور، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

تحمُّلُ الخبر ضمير المبتدأ

أ. الخبر المفرد الجامد لا يتحمّل ضمير المبتدأ، نحو: "هذا زيدٌ"، "هذا أسدٌ"، "هذا صاحبٌ".

إلاّ إنْ أُوِّل الجامدُ بالمشتق، فيتحمّل ضمير المبتدأ، نحو: "زيدٌ أسدٌ"، إذا أريد به: شجاع، عند جمهور البصريِّين. وذهب الكسائي من الكوفيِّين، والرُّماني من البصريِّين، ومَن وافقهما إلى: أنّ الجامد يتحمّل ضمير المبتدأ مطلقًا، سواء أُوِّل بمشتقٍّ أم لا.

ب. الخبر المفرد المشتقّ يتحمّل ضمير المبتدأ، نحو: "زيدٌ قائم"، أي: هو. إلاّ إنْ رَفع المشتقُّ الاسمَ الظاهرَ، نحو: "زيد قائمٌ أبوه"، أو رفعَ الضمير البارز، نحو: "زيد قائمٌ أنت إليه"، فإنه لا يتحمّل ضمير المبتدأ؛ لأنه لا يَرفع فاعلَيْن.

ويَبْرُزُ الضميرُ المتحمَّلُ إذا جَرَى الوصفُ الواقعُ خبرًا على مبتدأ غير مَنْ هو له في المعنى، سواء أَلْبَسَ، نحو: "غلامُ زيد ضاربُه هو". فـ"ضاربُه": وصف في المعنى لـ"زيد"؛ لأنه هو الضارب للغلام، وذلك إذا كانت الهاء المفعولةُ للغلام؛ لأنه المضروب. وقد جَرَى الوصف -وهو: "ضاربُه"- على الغلام لفظًا؛ لأنه خبر عنه. فلو لم يَبرز الضميرُ المستتر في: "ضاربه"، لتوهّم السامع أنّ الغلام - بحسب ظاهر الإسناد إليه- هو الضارب لـ"زيد"، وانقلب المعنى؛ فوجب إبراز الفاعل دفْعًا لهذا اللّبْس.

فإن كانت الهاء لـ"زيد"، فقد جرى الوصف على من هو له لفظًا ومعنىً، واستغنى عن إبراز الضمير، فيقال: "غلامُ زيدٍ ضاربُه"، والمعنى: غلامُ زيدٍ ضاربٌ زيدًا.

أم لم يُلبس، نحو: "غلامُ هندٍ ضاربتُهُ هي"، فتاء التأنيث في "ضاربتُهُ" تدلّ على: أنّ الوصف في المعنى لـ"هند". وكان ينبغي ألاّ يَبْرُزَ ضميرُها، إلاّ أنّ البصريِّين التزموا إبراز الضمير مطلَقًا طردًا للباب. والكوفيّون إنما يلتزمون الإبراز عند الإلباس خاصة، تمسُّكًا بنحو قول الشاعر:

قَومي ذُرى المجد بَانُوها وقد عَلِمَتْ ❖ بكُنْه ذلك عدنانٌ وقَحْطَانُ

ولو برز الضمير لقيل في اللغة الفصحى: بَانِيها هُمْ.

ج. الخبر الجملة: إمّا نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، إذا قُدِّر ﴿هُوَ﴾ ضمير شأن، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧] إذا قُدِّر ﴿هِيَ﴾: ضمير قصة.

ومنه قول ابن مالك: "نُطقي: الله حسبي"؛ لأنّ المراد بالنُّطق: المنطوق به.

وإمّا أن يكون الخبر غير المبتدأ في المعنى، فلا بُدّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هو مَسُوقٌ له، وإلى ذلك الإشارة بقول ابن مالك:

.... ويأتي جُمْلَهْ ❖ حَاوِيةً مَعْنَى الذي سِيقَتْ لَهْ

رابط جملة الخبر بالمبتدأ

تعدّدت الروابط عند جمهور النَّحويِّين والأخفش. فيرى الجمهور:

أ. إما أن يكون ضميرُ المبتدأ مذكورًا، نحو: "زيد قام أبوه"، فالرابط: الهاء في: "أبوه".

أو مقدّرًا نحو: "السّمْنُ مَنَوانِ بدرهم"، أي: منوانِ منه، فالضمير: الهاء في: "منه" في موضع جرٍّ. ونحو قراءة ابن عامر: ﴿ وكلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الحديد: ١٠] برفع: "كلٌّ".

والتقدير: وعَدَهُ اللهُ. فالرابط: الضمير المقدّر: في موضع نصْب مفعول به.

ب. إشارة إلى المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف: ٢٦]، إذا قُدِّر ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ مبتدأ ثانيًا، لا تابعًا لِـ﴿ وَلِبَاسُ ﴾.

قال الأخفش: "أو غيرُهما"، أي: غيرُ الضمير والإشارة، وهو:

أ. **إعادة المبتدأ بمعناه**، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠] فجملة: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾: خبر المبتدأ: ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾. والرابط: إعادة المبتدأ بمعناه؛ فإنَّ ﴿ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ هم: ﴿ ٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ ﴾.

ب. **إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه**، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١- ٢].

ج. **إعادة المبتدأ بلفظ أعمّ منه**، نحو: "زيد نِعْمَ الرّجل"، ونحو قول الشاعر:

ألاَ لَيْتَ شِعْرِي هَل إلَى أُمِّ مَعْمَرٍ ❖ سبيلٌ فأمّا الصّبرُ عنها فلاَ صبْرَا

أي: فلا صبْرَ لي. والجملة: خبر المبتدأ "الصبرُ"، والرابط: العموم.

وقوع الخبر ظرفا ومجرورا

يقع الخبر ظرْفًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ومجرورًا، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

والصحيح: أنّ الخبر في الحقيقة مُتَعلَّقُهُما المحذوف، لا الظرف، ولا الجار والمجرور، ولا هما مع متعلّقهما. والتقدير: كائن أو مستقِر، لا كان أو استقرّ؛ وهذا رأي جمهور البصريِّين.

والضمير الذي كان في المتّعلّق انتقل إلى الظرف والمجرور، وسَكَنَ فيهما، كقول الشاعر:

فإنْ يَكُ جُثْمَاني بأرضٍ سِوَاكُمُ ❖ فإنّ فُؤادي عندكِ الدهرَ أجمعُ

فـ"أجمعُ" بالرّفع: توكيدٌ للضمير المستكِنّ في الظرف: "عندك"، المنتقل إليه من المتعلّق المحذوف. ولا يصلح "أجمعُ" أن يكون غير ذلك.

والخبر الجزءُ المُتِمُّ الفائدة ❖ ....

تابع باب المبتدأ والخبر

عناصر الدرس

العنصر الأول : الإخبار بظرف الزمان عن المعاني والذوات ١٦٣
العنصر الثاني : مُسوِّغات الابتداءِ بالنكرة ١٦٤
العنصر الثالث : وجوبُ تأخير الخبر ١٦٦
العنصر الرابع : وجوبُ تقديم الخبر ١٦٨
العنصر الخامس : حذف المبتدأ جوازًا ١٦٩
العنصر السادس : حذف المبتدأ وجوبًا ١٧٠
العنصر السابع : حذف الخبر جوازًا ١٧١
العنصر الثامن : حذف الخبر وجوبًا ١٧٢
العنصر التاسع : تعدد الخبر ١٧٥

الإخبار بظرف الزمان عن المعاني والذّوات

يُخبر بظرف الزمان عن أسماء المعاني، نحو: "الصومُ اليومَ"، "السفرُ غدًا".

وليُخبَر بظرف الزمان عن أسماء الذوات، فلا يقال: "زيد اليومَ"، ولا "خالدٌ غدًا".

وذلك لعدم الفائدة؛ فإنْ حصلَت فائدة جاز الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات.

وتحصل الفائدة، كأن يكون المبتدأ عامًّا، والزمان خاصًّا:

إمّا بالإضافة نحو: "نحن في شهر كذا". "في شهر كذا": خبر المبتدأ "نحن"، وهو خاصّ بالمضاف إليه.

وإمّا بالوصف، نحو: "نحن في زمانٍ طيِّب". "في زمان طيِّب": خبر للمبتدأ "نحن"، والزمان خاصّ بالوصف "طيِّب".

وأمّا نحو: "الورد في أيّار" -شهر روميّ-، و"اليومَ خمرٌ"، و"الليلةَ الهلالُ"؛ فالتأويل فيها واجب بتقدير مضاف.

والأصل: خروجُ الورد في أيّار، واليوم شُربُ خمر، والليلة رؤيةُ الهلال.

فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى، لا عن اسم الذات.

قال ابن مالك:

ولا يكونُ اسمُ زَمَانٍ خَبَرَا ❖ عن جُثَّةٍ وإنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

أمّا ظرف المكان، فيخبَر به عن أسماء الذوات والمعاني بلا خلاف، نحو: "زيدٌ خلْفَك"، و"الخيرُ أمامَك".

مُسوِّغاتُ الابتداء بالنّكرة

الأوّل: لا يُبتدأ بنكرة؛ لأنها مجهولة، والحُكم على المجهول لا يُفيد غالبًا، إلاّ إن حصلتْ به فائدة؛ كأن يُخْبَرَ عنها بمختصٍّ مقدَّمٍ ظرفٍ أو مجرور. فالظرف نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] والمجرور نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧].

فـ ﴿مَزِيدٌ﴾، و﴿غِشَٰوَةٌ﴾ مبتدآن، وهما نكِرتان. وسَوَّغ الابتداء بهما: الإخبارُ عنهما بظرفٍ: ﴿وَلَدَيْنَا﴾ ومجرورٍ: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾، مُختصّيْن بإضافتهما إلى ما يَصلح للإخبار عنه، وهو الضمير.

وإلى ذلك أشار ابنُ مالكٍ بقوله:

ولا يجوز الابتدَا بالنَّكِرَهْ ❖ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زيدٍ نَمِرَهْ

ولا يجوز أن تقول: "رجلٌ في الدّار"، لفوات الاختصاص والتقدّم معًا، ولا يجوز: "عند رجلٍ مالٌ"، لعدم الاختصاص بما يَصْلُح للإخبار عنه.

والثاني من مسوِّغات الابتداء بالنّكرة: أن تتلوَ النكرةُ نفيا، نحو: "ما رجلٌ قائمٌ".

والثالث: أن تتلو النكرةُ استفهامًا، نحو قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]

والرابع: أن تكون النكرةُ موصوفةً، سواءٌ:

ذُكِرَ الموصوفُ والصفةُ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]

أو حُذفت الصفةُ، وذُكرَ الموصوفُ، نحو: "السمنُ مَنَوانِ بدرْهم"، أي: منه، وقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] أي: وطائفة من غيركم، بدليل قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

أو حُذِفَ الموصوفُ، وذُكرتِ الصفة، كالحديث الشريف "سَوداءُ ولودٌ خيْرٌ من حسْناءَ عقِيم"، أي: امرأة سوداء، فَحُذِفَ الموصوف، وأقيمت الصِّفةُ مقامَه.

والخامس: أن تكون النّكرةُ عاملةً عَمَلَ الفعل، كالحديث الشريف: ((أمْرٌ بِمعروفٍ صدقة، ونَهْيٌ عن مُنكَر صدقة))، فـ((أمْرٌ)) و((نَهْيٌ)): مَصدران، والمصدر يعمل عمَلَ فِعله.

ومن النّكِرة العامِلة: النكرةُ المضافةُ؛ لأنّ المضاف عامل في المضاف إليه الجرّ، كالحديث الشريف: ((خَمْسُ صلواتٍ كَتَبَهُنّ اللهُ على العبادِ في اليوم والليلة)).

ويُقاس على هذه المواضع: ما أشبهها:

فيُقاس على قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ نحوُ: "قصَدَك غُلامُهُ رجلٌ".

وعلى قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ نحوُ: "كم رجلًا في الدّار".

وعلى قولك: "ما رجلٌ في الدار" نحوُ قول الشاعر:

لولا اصطبارٌ لأوْدَى كلُّ ذِي مِقَةٍ ❖ لمّا اسْتَقَلّتْ مَطَايَاهُنَّ للظَّعْنِ

وعلى قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ نحو: "رُجَيْلٌ في الدّار" بالتصغير؛ وإنما قيستْ عليها لشَبَه الجملة -وهي: "قَصَدَك غلامُهُ"- بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص بالمعمول، ولِشَبَه اسم الاستفهام -وهو: "كم"- بالاسم المقرون بحرْفه -وهو: ﴿أَءِلَٰهٌ﴾، ولشَبَه تالي "لولا" -وهو: "اصطبار"- بتالي النفي -وهو: "رجل" في: "ما رجلٌ"-، ولشَبَه المصغّر -وهو: "رُجَيْلٌ"- بالاسم الموصوف في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ لأنّ التصغير وصْف في المعنى للمُصَغَّر.

وجـــوب تـــأخير الخـــبر

للخبر مِن حيث التقديم والتأخير: ثلاث حالات:

الأولى: التأخيرُ: وهو الأصل؛ لأنّ المبتدأ محكوم عليه، فحقُّه التقديم، والخبر محكوم به، فحقُّه التأخير، ومثال ذلك: "زيدٌ قائم".

ويجب تأخيرُ الخبر في أربع مسائل:

الأولى: أن يُخاف التباسُه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتَين، أو نكِرتيْن متساويتيْن في التخصيص، ولا قرينة تُميِّز أحدَهما عن الآخَر؛ فالمعرفتان نحو: "زيد أخوك"، والنكرتان المتساويتان نحو: "أفضلُ منك أفضل منِّي".

بخلاف ما إذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية: فالأوّل نحو: "رجل صالح حاضر". والثاني نحو: "أبو يوسف أبو حنيفة"؛ فإنّ القرينة المعنوية -وهي التشبيه الحقيقي- قاضية بأنّ "أبو يوسف": مبتدأ لأنه مشبّه، و"أبو حنيفة": خبره؛ لأنه مشبّهٌ به، تقدّم أو تأخّر، وقول الشاعر:

بنُونا بنُو أبنائِنا وبناتُنا ❖ بنُوهنّ أبناءُ الرجال الأباعِدِ

فالمراد: بنُو أبنائنا كبَنِينا؛ فقرينة التشبيه تُبيِّن المبتدأ من الخبر.

الثانية: أن يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: "زيد قام"، أو "يقومُ"، بخلاف ما إذا كان الخبر صفة نحو: "زيد قائم"، أو كان فعلًا رافعًا لظاهر، نحو: "زيد قام أبوه"، أو لضمير بارز، نحو: "أخواك قامَا"، لعَدَم اللبس.

الثالثة: أن يقترن الخبر بـ"إلاّ" معنىً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، أو لفظًا نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ لأنّ الخبر محصور بـ"إلاّ" معنىً أو لفظًا، فلا يتقدّم على المبتدأ. وأمّا قول الشاعر:

فيَا رَبُّ هل إلاّ بك النصرُ يُرتجَى ❖ عليهم وهل إلاّ عليك المعوّلُ

فضرورة شعرية.

الرابعة: أن يكون المبتدأ:

مستحقًّا للتصدير، إمّا بنفسه، نحو: "ما أحسن زيدًا"، و"مَنْ في الدار؟"، و"مَنْ يقمْ أقمْ معه"، و"كم عبيدٍ لزيد؟".

أو مشبّهًا بما يستحقّ التصدير، نحو: "الذي يأتيني فله درهم"؛ فإنّ المبتدأ هنا مشبّه باسم الشرط، لعمومه، وإبهامه، واستقبال الفعل الذي بعْده، وكونِه سببًا لِما بَعْده؛ ولهذا دخلَت التاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط.

أو يكون مستحقًّا للتصدير بغيره متقدّمًا عليه، نحو: لَزَيْدٌ "قائمٌ"؛ فالمبتدأ تقدَّمَ عليه لامُ الابتداء، وهي مانعة من تأخيره؛ لأنها ملازمة لصدر الكلام.

وأمّا قول الشاعر:

أمُّ الحُلَيْسِ لعجوزٌ شَهْرَبَهْ ❖ ....

فاللام داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: لهي عجوزٌ، أو "اللام" زائدة، لا "لام" الابتداء.

أو متأخرًا عنه، نحو: "غلامُ مَنْ في الدار؟"، و"مالُ كم رجلٍ عندك؟"، و"غلامُ مَنْ يَقُمْ أقُمْ معه".

فالمبتدأ أضيف إلى ما له صدر الكلام: "مَنْ" الاستفهامية، و"كَمْ" الخبرية، و"مَنْ" الشرطية، فوجب تقديمه، وتأخيرُ الخبر.

وجـــوب تقـــديم الخـــبر

الحالةُ الثانيةُ للخبر: التَّقَدُّمُ، ويجب في أربع مسائل:

الأولى: أن يُوقِع تأخير الخبر في لَبْس ظاهر، نحو: "في الدار رجلٌ"، و"عندك مال"، و"قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ"، و"عندي أنّك فاضل"، فلا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك؛ لأنّ التأخير في الأمثلة الثلاثة الأُوَل يُوقع في إلباس الخبر بالصِّفة، وفي المثال الرابع يُوقِع في إلباس "أنّ" المفتوحة الهمزة بـ"إنّ" المكسورة الهمزة، وفي إلباس "أَنّ" المؤكِّدة المفتوحة بـ"أَنّ" المفتوحة التي بمعنى "لَعلّ".

ولهذا يجوز تأخير الخبر عن المبتدأ بعد "أمّا" الشرطية المفتوحة الهمزة، المشدّدة الميم، كقول الشاعر:

عندي اصطبارٌ وأمَّا أنَّني جَزِعٌ ❖ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كاد يَبْريني

فـ"أمَّا أنّني جَزِع": مبتدأ، و"لِوَجْد": جار ومجرور خبر. وإنما جاز تأخّر الخبر عن المبتدأ؛ لأنّ "إنَّ" المكسورة الهمزة، و"أنَّ" التي بمعنى: "لعلّ" لا يدخلان هنا.

وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]؛ لأنّ النّكِرة -وهي: ﴿وَأَجَلٌ﴾- قد وُصِفَت بـ﴿مُّسَمًّى﴾، فكان الظَّاهر في الظرف -وهو: ﴿عِندَهُۥ﴾- أنه: خبر لـ﴿وَأَجَلٌ﴾ لا صِفة ثانية.

الثانيةُ: أن يقترن المبتدأ بـ"إلاّ" لفظًا، نحو: "ما لنا إلاّ اتّباعُ أحمدا"، فـ"لنا": خبر مقدّم، و"اتباعُ": مبتدأ مؤخّر، و"أحمدَا" مضاف إليه.

أو يقترن بـ"إلاّ" معنىً، نحو: "إنّما عندك زيد"، والمعنى: ما عندك إلاّ زيدٌ.

الثالثةُ: أن يكون الخبر لازم الصّدرية بنفسه، نحو: "أين زيد؟"، أو بغيره: إمّا مقدّمًا عليه، نحو: "لَقائمٌ زيدٌ"، أو متأخرًا عنه، وذلك إذا كان الخبر مضافًا إلى لازم الصدرية، نحو: "صبيحةَ أيِّ يومٍ سَفرُك؟".

الرابعةُ: أن يعود ضمير متّصل بالمبتدأ على بعض الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] وقول الشاعر:

أهابُكِ إجلالًا وما بكِ قُدرةٌ ❖ عليّ ولكنْ مِلْءُ عينٍ حَبيبُها

فـ"مِلْءُ": خبر مقدّم، و "حبيبُها": مبتدأ مؤخّر، ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلاّ يعود الضمير على "عيْن" وقد أضيفَ إليها الخبر، وهو متأخِّر الرتبة.

الحالةُ الثالثةُ للخبر: جوازُ التقديمِ والتأخيرِ، وذلك فيما فُقِدَ فيه مُوجِبُهما، كقولك: "زيدٌ قائمٌ"، فيترجّح تأخيرُه على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع.

وإلى ذلك أشار ابن مالك:

وجَوَّزوا التقديمَ إذْ لا ضَرَرا ❖ ....

حَـــذْف المبتـــدأ جـــوازا

ما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر، جاز حذْفه.

فأمّا حذْف المبتدأ جوازًا، ففي ثلاثة مواضع:

الأوّلُ: بعد فاء الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فُصِّلَت: ٤٦]، والتقدير: فعملُه لنفسه، وإساءتُه عليها.

الثاني: في جواب الاستفهام، نحو: "كيف زيدٌ؟"، فتقول: دَنِفٌ، أي: مريض. والتقدير: هو دَنِفٌ. ونحو قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴾ [القارعة: ١٠- ١١] والتقدير: هي نار.

الثالث: بَعْدَ القول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [النحل: ٢٤] والتقدير: هي أساطير الأوَّلين.

حذف المبتدأ وجوبًا

يُحذفُ المبتدأ وجوبًا في أربعة مواضع:

الأولُ: إذا أُخبِر عنه بنعت مقطوع:

- لِمجرّد المدح، نحو: "الحمدُ لله الحميدُ".
- أو الذّمّ نحو: "أعوذُ بالله من إبليس عَدوُّ المؤمنين".
- أو الترّحم، نحو: "مررتُ بعبدك المسكينُ"
- برفع "الحميدُ"، و"عدوُّ"، و"المسكينُ"-. والتقدير: هو.

الثاني: أن يكون الخبرُ مَصدرًا يؤدِّي معنى الفِعل، ويُغني عن التلفظ به، نحو: "سمعٌ وطاعةٌ". والتقدير: أمري سمْع وطاعة. ومنه قول الشاعر:

فقالت: حنانٌ ما أتى بك ها هنا ❖ أذو نسب أم أنت بالحيّ عارف

والتقدير: أمري حنانٌ.

الثالثُ: أن يكون الخبر مخصوصَ "نِعْمَ" أو "بِئسَ" مؤخّرًا، نحو: "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ"، و"بِئْسَ الرجلُ عمْرٌو". والتقدير: الممدوح زيدٌ، والمذموم عمرو.

فإن كان المخصوص مقدَّمًا على "نِعْمَ" أو"بِئْس"، نحو: "زيدٌ نِعْم الرجلُ"، و"عمرو بِئْسَ الرجلُ"، أُعرب مبتدأً لا غير، والجملة بعده: خبره.

ومِن حذْف المبتدأ وجوبًا: قولهم: "مَنْ أنت زيدٌ"، أي: مذكورُك زيد. وهذا التقدير أولى من تقدير سيبويه: كلامُك زيدٌ.

الرابعُ: أن يكون الخبر صريحًا في القَسَم، كقولهم: "في ذِمَّتي لأفعَلَنّ". والتقدير: في ذمّتي ميثاق أو عهدٌ، وحُذف المبتدأ وجوبًا لِسدِّ جواب القَسَم مسدَّه.

حذْف الخبر جوازًا

يُحذف الخبر مطلقًا إذا دلّ عليه دليل، ولا يتأثّر المعنى بحذْفه.

ويُحذف جوازًا في ثلاثة مواضع:

الأولُ: إذا وقع المبتدأ بعد "إذا" الفجائية، وكان الخبر كوْنًا عامًّا، نحو: "خرجتُ فإذا الأسدُ"، فـ"الأسدُ": مبتدأ. والخبر محذوف جوازًا، تقديره: حاضر؛ لأنّ "إذا" الفجائية تُشعِر بالحضور.

الثاني: إذا كانت جملة المبتدأ والخبر المحذوف معطوفةً على جملة اسمية قبْلها، والمبتدآن مشتركان في الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي: كذلك دائم.

الثالثُ: في جواب الاستفهام، إذا ذُكر في الاستفهام ما يدلّ على الخبر، نحو: "زيد"، جوابًا لِمن قال: "مَنْ عندك؟"، أي: زيد عندي.

وكذلك قولك: "ما عندك؟"، تقول: "درهم" أي: درهم عندي.

ومسوِّغ الابتداء بالنكرة: كونُها في جواب الاستفهام.

حـــذْف الخـــبر وجوبًـــا

يُحذفُ الخبر وجوبًا في أربع مسائل:

الأولى: أن يكون الخبر كونًا مطلَقًا، والمبتدأ واقعٌ بعد "لولا"، نحو: "لولا زيدٌ لأكرمْتُك"؛ فالإكرام ممتنِع لوجود زيد. فـ"زيد": مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، وهو كونٌ مطلَق، أي: يقدّر بكائن أو موجود. والمعنى: لولا زيد موجود لأكرمْتُك.

فلو كان الخبر كونًا مقيَّدًا بمعنًى زائدٍ على الوجود، وجب ذِكره إن فُقد دليلُه، كقول العرب: "لولا زيدٌ سالَمَنا ما سلِم"؛ فجملة "سالَمنا": خبر للمبتدأ "زيد". والخبر كون مقيّد.

ومِن ذلك: الحديث الشريف: ((لولاَ قومُكِ حديثُو عهدٍ بكُفْر لبَنَيْتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيم)). فـ((قومُك)): مبتدأ. و((حدِيثو)): خبره، وهو كون مقيّد بالحداثة.

وجاز الوجهان، -وهما: ذِكر الخبر وحذْفه- إن وُجد الدليل الدَّالُّ عليه، نحو: "لولاَ أنصار زيد حَمَوْهُ مَا سَلِمَ"؛ فـ"حَمَوْهُ": خبر "أنصار"، وهو كونٌ مقيّد بالحماية. والمبتدأُ دالٌ عليها، إذ من شأن الناصر أن يحميَ مَن ينصره.

ومنه قول أبي العلاء المعريّ في وصْف السيف:

يُذيبُ الرُّعبُ منه كُلَّ عَضْبٍ ❖ فلولاَ الغمْدُ يُمْسكُهُ لَسَالاَ

فـ"يُمسكُه": خبر "الغِمد"، وهو كونٌ مقيّد بالإمساك. والمبتدأ دالٌّ عليه، إذ مِن شأن غِمد السيف الإمساك.

وقال الجمهور: لا يُذكر الخبر بعد "لولا" أصلًا، بناء -عندهم- على أنه لا يكون إلاّ كونًا مطلَقًا، وأوجبوا جَعْلَ الكون الخاصِّ -أي: المقيّد- مبتدأً؛ فيقال:

"لولا مسالمةُ زيدٍ إيّانا"، أي: موجودة، في قولهم: "لولا زيدٌ سالَمَنا ما سلِم"، و"لولا حماية أنصارِ زيدٍ إيّاه"، أي: موجودة. ولحَّنوا المعرّي في قوله:

فلولا الغمدُ يُمْسكُهُ لَسَالاَ ❖ ....

وقالوا: الحديث المتقدِّم مَرْوِيٌّ بالمعنى، لا باللفظ.

الثانية: أن يكون المبتدأ صريحًا في القَسم، نحو: "لعَمْرُكَ لأفعلنّ!"، "وأَيْمُنُ اللهِ لأفعلنّ!"، والتقدير: لعمرُك قَسَمِي! وأَيْمُنُ الله يَمِيني! وإنما وجب حذْفه لسدِّ القَسم مسدَّه.

فإن قلت: "عَهْدُ الله لأفعلَنَّ!"، جاز إثبات الخبر وحذفُه، لعدم الصراحة في القَسَم.

وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: "لعمرُك لأفعلنّ!" أن يُقدَّر: لَقَسَمي عمرُك، فيكون من حذْف المبتدأ، والأوّل أَوْلى.

الثالثةُ: أن يكون المبتدأ معطوفًا عليه اسم بـ"واوٍ" هي نصٌّ في المعيّة، نحو: "كُلُّ رجل وضَيْعَتُهُ"، والضَيْعة: الحِرفة.

ولو قلتَ: "زيد وعمرو"، وأردتَ الإخبار باقترانهما، جاز حذفُ الخبر، وجاز ذِكْره لعدم التنصيص على المعيّة. قال الفرزدق:

تَمَنَّوْا ليَ الموتَ الذي يَشْعَبُ الفَتَى ❖ وكُلُّ امرئٍ والموتُ يَلتقيانِ

فآثروا ذِكرَ الخبر، وهو: "يلتقيان".

وزعم الكوفيّون والأخفش: أنّ نحو: "كُلُّ رجُل وضيْعتُهُ" مُستَغْنٍ عن تقدير الخبر؛ لأنّ معناه: مع ضيْعتِهِ، والبيت ضرورة شعرية.

الرابعةُ: أن يكون المبتدأ إمّا مصدرًا صريحًا عاملًا في اسم مُفَسِّرٍ لضمير ذي حالٍ، لا يصحّ كونُها -أي: الحال- خبرًا عن المبتدأ المذكور، نحو: "ضرْبي زيدًا قائمًا".

أو يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر المذكور، نحو: "أكثرُ شُرْبي السَّويق ملتوتًا".

أو مضافًا إلى شيء مُؤوَّل بالمصدر المذكور، نحو: "أخطَبُ ما يكون الأميرُ قائمًا".

وخبر ذلك كلِّه في الأمثلة السابقة مقدّر بـ"إذْ كان"، إن أريد الماضي، أو "إذا كان"، إن أريد المستقبَل، عند سيبويه وجمهور البصريِّين؛ فيكون الخبر ظرفَ زمانٍ متعلِّقًا بمحذوف.

والتقدير: حاصلٌ إذْ كان، أو إذا كان. فـ"حاصلٌ": خبر، و "إذْ" أو "إذا": ظرف للخبر، مضافٌ إلى "كان" التامة، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر. و"قائمًا"، و"ملتوتًا": حالان من الضمير المستتر في: "كان"، ومقدّرٍ بمصدر مضاف إلى صاحب الحال -عند الأخفش-، واختاره ابن مالك لقلّة الحذف مع صحّة المعنى؛ فيُقدّر الخبر في: "ضَرْبي زيدًا قائمًا": ضَرْبُهُ قائمًا. وفي "أكثر شُربي السويق ملتوتًا": شُرْبُهُ ملتوتًا. وفي "أخطَبُ ما يكون الأمير قائمًا": كونه قائمًا. فالمصدر الثاني هو الخبر.

ولا يجوز "ضَرْبي زيدًا شديدًا" بالنصب، لصلاحية الحال للخبرية؛ فالرفع لـ"شديد" واجب؛ لأنه وصْف للضرب لا لـ"زيد".

وشذَّ قولهم: "حُكْمُكَ مُسَمَّطًا"، أي: مثبَتًا، وكان القياس رفعَهُ لصلاحيته للخبرية، ولكنه نُصب على الحالية. والخبر محذوف، أي: حُكْمُكَ لك مثبَتًا، أي: نافذًا.

وأشذُّ منه: قراءة علي ﷺ: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ٨] -بالنصب- مع انتفاء المصدر بالكلية، فـ﴿عُصْبَةٌ﴾: حال من ضمير الخبر. والتقدير: ونحن نجتمعُ عُصبةً.

تعـــــــدُّد الخـــــــبر

ذهب جمهور النَّحويِّين إلى جواز تعدُّد الخبر لمبتدأ واحد، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤- ١٥]، وهو الأصحُّ؛ لأنّ الخبر كالنَّعت؛ فيجوز تعدُّدُه. ومثاله أيضًا: "زيد شاعرٌ، كاتب، فقيه، ...".

وذهب جماعة -منهم ابن عصفور- إلى: عدم جواز تعدُّد الخبر، ويقدِّرون مبتدأً للثاني، أو أنّ المبتدأ جامع للصفتيْن أو الثلاث، وليس المقصودُ الإخبار بكلّ منهما أو منهم على انفراده.

وليس مِن تعدّد الخبر لِواحد ما ذكَره ابن الناظم من قوله:

يدَاكَ يدٌ خيرها يُرتجَى ❖ وأُخرَى لأعدائها غَائِظَهْ

لأنّ "يداك" في قوّة مبتدأيْن، لكلّ منهما خبر على حِدَته، وليس مِن تعدُّد الخبر لفظًا.

ومعنى ما ذَكره ابن الناظم أيضًا من نحو قولهم: "الزَّمانُ حلوٌ حامضٌ"؛ لأنهما بمعنى خبر واحد، أي: مُزٌّ؛ ولهذا يمتنع العطف للثاني على الأوّل على الأصح، فلا يقال: "الرمان حلو وحامض".

ويمتنع أيضًا أن يتوسّط المبتدأ بينهما، فلا يقال: "حلوٌ الرمان حامضٌ". ويمتنع أيضًا أن يتقدّما على المبتدأ، فلا يقال: "حلوٌ حامضٌ الرمان".

وليس من تعدُّد الخبر ما ذكَره ابن الناظم أيضًا من نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ لأنّ الثاني -وهو: ﴿بُكْمٌ﴾- تابع بالعطف بـ"الواو" على ما قَبْله. والأصل: والذين كذّبوا بآياتنا بعضُهم صمٌّ، وبعضُهم بكمٌ. فحُذِف المبتدآن وبقي خبراهما، فعُطف أحدُهما على الآخَر.

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ أو الخبر: "كان" وأخواتها

عناصر الدرس

العنصر الأول	: عملُ هذه الأفعال	١٧٩
العنصر الثاني	: أقسامُها	١٧٩
العنصر الثالث	: أقسامُها من حيث التصرف وعدمه	١٨١
العنصر الرابع	: حالاتُ خبر "كان" وأخواتها مع اسمها	١٨٣
العنصر الخامس	: تقديمُ أخبارهنّ عليهنّ	١٨٤
العنصر السادس	: حالاتُ الخبر مع "ما" النافية والفعل	١٨٤
العنصر السابع	: مجيءُ معمول الخبر بعدها	١٨٥
العنصر الثامن	: استعمالُها تامة	١٨٦
العنصر التاسع	: ما تختص به "كان"	١٨٧
العنصر العاشر	: حذفُ "لام" المضارع من: "كان"	١٩١

عمَـــل هـــذه الأفعـــال

تَرفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ويُسمّى: اسمها حقيقة، وفاعلها مجازًا. وتَنصب الخبر تشبيهًا بالمفعول، ويُسمّى: خبرها حقيقة، ومفعولها مجازًا؛ لأنها أشبهَت الفعل التام المتعدّي لواحد، كـ"ضَرَبَ زيدٌ عمروًا"؛ هذا مَذهب البصريِّين.

وذهب جمهور الكوفيِّين إلى: أنها لا تَعمل في المرفوع شيئًا؛ وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها.

وخالفَهم الفرّاء، فذهب إلى: أنها عمِلت فيه الرفع، تشبيهًا بالفاعل.

واتّفقوا على نصبها الجزء الثاني -الخبر-، ثم اختلفوا في نصْبه؛ فقال الفراء: تشبيهًا بالحال. وقال بقيّة الكوفيِّين: منصوب على الحال.

والصحيح: مذهب البصريين، لوروده مضمَرًا، ومعرفةً، وجامدًا؛ ولكونه لا يُستغنى عنه، وليس ذلك شأنُ الحال.

أقْـــــــــــــــسَامُهَا

وهي ثلاثةُ أقسامٍ:

الأول: ما يعمل هذا العمل، وهو: رفعُ الاسم، ونصْب الخبر مطلَقًا من غير شروط. وهو ثمانيةٌ: "كان"، وهي أمّ الباب لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها، و"أمْسَى"، و"أصبحَ"، و"أضحَى"، و"ظلَّ"، و"باتَ"، و"صار"، و"لَيْس".

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

الثاني: ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدّمه نفْي، أو نهْي، أو دعاء. وهو أربعة: "زال" ماضي: "يَزَالُ"، و"بَرِحَ"، و"فتِئ"، و"انفكّ".

وإنما اشترطوا فيها ذلك؛ لأنها بمعنى النّفْي، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتًا.

ومثالها بعد النفي بالحرف: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، ومنه قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، والأصل: لا تفتؤ، وقول امرئ القيس:

فقُلتُ: يمينُ اللهِ أبْرَحُ قاعدا ❖ ولوْ قَطَّعُوا رأسي لديْكِ وأوصالي

والأصل: لا أبرح.

ومثالها بعد النهْي: قول الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ ❖ تِ فنِسيانُه ضلالٌ مُبين

ومثالها بَعْد الدّعاء:

ألاَ يَا اسْلِمِي يَا دَارَ مَيٍّ على البلَى ❖ ولاَ زال مُنْهَلاً بجَرْعائكِ القَطْرُ

وقُيِّدت "زال" بماضي: "يَزَالُ"، احترازًا من "زال" ماضي: "يَزِيلُ"؛ فإنه فعلٌ تام مُتَعَدٍّ إلى مفعول واحد، ووزنُه: "فَعَلَ" -بفتح العَين-، ومعناه: مَازَ بمعنى: "مَيَّز"، تقول: "زِلْ ضَأنَكَ من مَعِزِك"، أي: مَيِّز بعضَها من بعض، ومصدره: "الزَّيْل" -بفتح الزاي.

واحترازًا من "زال" ماضي: "يَزُول"؛ فإنه فِعل تام قاصر، ومعناه: الانتقال، تقول: "زُلْ عن مكانك"، أي: انتقل عنه، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١] أي: تَنتقلاَ، وقوله: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فاطر: ٤١] أي: انتقلتا، ومصدره: "الزّوال" أي: الانتقال.

الثالثُ: ما يعمل هذا العمل، بشرط تقدُّم "ما" المصدرية الظرفية، وهو: "دام" خاصة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مُدّة دوامي حيًّا.

وسُمِّيَت: "ما" هذه: "مصدريةً"؛ لأنها تُقدّر بالمَصدر وهو: الدوام. وسُمّيت: "ظرفيةً" لنيابتها عن الظرف وهو: المدّة. فأصْل ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ مُدّةَ ما دمتُ حيًّا؛ فحُذف المضاف، -وهو: المدة-، وناب المضاف إليه -وهو "ما" وصلتُها- عنها في الانتصاب على الظرفية.

أقسامها من حيث التصرّف وعدمه

هذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرّف وعَدَمِه ثلاثةُ أقسام:

الأوّلُ: ما لا يتصرّف مُطلقًا، وهو:

"ليس" باتّفاق؛ لأنها وُضِعتْ وَضْعَ الحروف في أنها لا يُفهم معناها إلاّ بذِكْر متعلّقها.

و "دام" عند الفرّاء، وكثير من المتأخّرين؛ لأنها صِلة لِـ"ما" الظّرفية، وكلُّ فِعْلٍ وقع صلة لـ"ما" الْتُزِمَ مُضِيُّه.

الثاني: ما يتصرّف تصرفًا ناقصًا، وهو:

"زال" وأخواتها الثلاثة: "فَتِئَ"، و"بَرِحَ"، و"انفكّ"؛ فإنها لا يُستعمل منها أمر ولا مصدر؛ لأنّ من شرْط عملها: النفيُ، وهو لا يَدخل الأمْر، ولعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريِّين.

و "دام" عند الأقدَمين، وقليل من المتأخِّرين؛ فإنهم أثبتوا لها مضارعًا، وهو "يَدُوم".

الثالثُ: ما يتصرّف تصرّفًا تامًّا، وهو الباقي، بناءً على أنّ لها مصادرَ.

وللتصاريف في هذيْن القِسميْن -التام والناقص- ما للماضي من العمل. فالمضارع نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠] والأمر نحو قوله تعالى: ﴿كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

ومثْله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] والمصدر نحو:

ببذلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قومه الفَتَى ❖ وكونُك إيّاهُ عليكَ يَسيرُ

وقوله:

وما كُلُّ مَنْ يُبدي البشاشةَ كائنا ❖ أخاكَ إذا لم تُلْفِهِ لكَ مُنْجِدا

وقوله:

قضى اللهُ يا أسماءُ أن لستُ زائلا ❖ أُحِبُّك حتى يُغمِضَ الجَفْنَ مُغمِضُ

فـ"زائلًا": اسم فاعل مِن: "زَالَ" الناقصة، واسمه مستتِر فيه، تقديره: "أنا". وجملة: "أُحِبُّكِ": خبره.

حالاتُ خبر "كان" وأخواتها مع اسمها

لخبر "كان" وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات:

الأولى: جواز التوسّط بين العامل والاسم، خلافًا لابن دِرستويه في "ليس"، ولابن مُعطٍ في "دام". والصحيح: الجواز غير استثناء، وأمثلة ذلك:

قال تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقرأ حمزة وحفص قوله تعالى: ﴿ ٱلْبِرَّ ﴾ بنصب ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [الأنفال: ٣٥].

وقال الشاعر:

لا طِيبَ للعيش ما دامت مُنَغَّصَةً ❖ لَذَّاتُهُ بادِّكار الموتِ والهَرَمِ

تقدّم الخبر: "منغّصةً" على الاسم: "لذّاتُه".

الثانية: وجوبُ التأخير إن مَنع من التوسّط مانع، كحصْر الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾ [الجاثية: ٢٥]، وخفاء الإعراب في الاسم والخبر، نحو: "كان موسى فتاكَ"، "كان هؤلاء مَنْ يُجادلونك".

الثالثة: وجوب التوسّط، إذا كان الاسم محصورًا بـ"إلاّ"، نحو قوله تعالى: ﴿ حُجَّتَهُمْ ﴾ بنصْب: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧] في قراءة السبعة.

وإذا كان الاسم متّصلًا بضمير يعود على بعض الخبر، نحو: "كان في الدّار صاحبُها"، فإذا تأخّر الخبر، وتقدّم الاسم عاد الضمير على متأخّرٍ لفظًا ورُتبةً؛ وهذا لا يجوز.

تقـــديم أخبـــارهنّ علـــيهنّ

يجوز تقديم أخبارهنّ عليهنّ عند البصريّين إذا عَرِيتْ ممّا يوجب التّقديم، أو التّوسّط، أو التأخير بدليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ونحو قوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ﴾، فـ﴿وَأَنفُسَهُمْ﴾ و﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]: معمولان لخبر "كان"، وقد تقدّما عليها. وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، إلاّ خبر "دام" اتّفاقًا، و "ليس" عند جمهور البصريّين. وحُجّتهم: أنهم قاسُوه على "عسى"، وخبر "عسى" لا يتقدّم عليها اتفاقًا؛ والجامع بينهما: الجمود.

واحتجّ المجيزُ بنحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾، فـ﴿مَصْرُوفًا﴾ معمول لـ﴿لَيْسَ﴾، وقد تقدّم على ﴿يَوْمَ﴾ وتقديم المعمول لا يصحّ إلا حيث يصحّ تقديم عامله.

وأجيبَ: بأنّ المعمول ظرف، فيُتّسعُ فيه ما لا يُتّسعُ في غيره، أو بأنّ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾: معمول لمحذوف تقديره: يَعْرِفُون يوم يأتيهم. و﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]: جملة حالية مؤكّدة أو مستأنفة.

حـالاتُ الخبر مع "مـا" النّافيـة والفعل

إذا نُفي الفعل بـ"ما"، جاز توسُّط الخبر بين النّافي -وهو "ما"- والفعل المنفي مطلقًا، نحو: "ما قائمًا كان زيدٌ". ويمتنع التقديم على "ما" عند البصريّين، والفراء من الكوفيّين؛ لأنها من ذوات الصدور، وأجازه بقية الكوفيّين. وخصّ ابنُ كيسان من الكوفيّين المنع بغير "زال" وأخواتها؛ لأن نفْيَها إيجاب، بدليل أنه لا يجوز "ما زال زيدٌ إلا قائمًا"، كما لا يجوز: "كان زيد إلاّ قائمًا".

وعمَّمَ الفراء المنع في جميع حروف النفي، ويرَدُّهُ قولُ الشاعر:

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَهُ ❖ على السِّنِّ خيرًا لا يزالُ يَزِيدُ

فقدّم معمول الخبر على "لا" النافية، والأصل: لا يزالُ يزيدُ خيرًا.

مجيء معمول الخبر بعْدها

يجوز باتّفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفًا، أو مجرورًا للتّوسّع، نحو: "كان عندك، أو في المسجد زيدٌ معتكفًا"، والأصل: كان زيدٌ معتكفًا عندك، أو في المسجد؛ فَقُدِّم معمولُ خبر "كان" على اسمها، فَوَلِيَها.

فإن لم يكن المعمول أحدَهُما، فجمهور البصريِّين يمنعون مطلقًا، للفصل بينها وبين اسمها بأجنبيّ منها.

والكوفيّون يُجيزون مطلقًا؛ لأنّ معمول معمولها في معنى معمولها.

وفصّل ابن السرّاج والفارسيّ وابن عصفور، فأجازوه إن تقدّم الخبر معه، نحو: "كان طعامَك آكلا زيدٌ"؛ لأنّ المعمول مِن كمال الخبر، وكالجزء منه.

ومنعوه إن تقدّم وحْده، نحو: "كان طعامَك زيدٌ آكلًا"؛ إذ لا يُفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبيّ.

واحتجّ الكوفيّون بنحو قول الفرزدق:

قَنَافِذُ هدّادونَ حول بُيُوتهِم ❖ بما كان إيّاهُمْ عَطِيةُ عَوَّدَا

فـ"إيّاهم": معمول "عَوّد"، و"عَوَّد: خبر "كان"؛ فقد وَلِيَ "كان" معمولُ خبرِها، وليس ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا.

وخُرِّج هذا البيت على زيادة "كان" بين الموصول وصِلته، أو على إضمار الاسم في "كان" مرادًا به الشأن، أو راجعًا إلى "ما" الموصولة.

وعليهن فـ"عطية": مبتدأ، و"عَوَّد": خبره، و"إيّاهم": معمول الخبر مقدَّم على المبتدأ؛ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريِّين.

وقيل: التقديم ضرورة، وهذا مُتَعَيَّن في قول الشاعر:

باتتْ فُؤَادِيَ ذاتُ الخالِ سَالِبَةً ❖ فالعيش إن حُمَّ لي عَيشٌ مِن العَجَب

فلا يجوز دعوى زيادة "بات"، ولا إضمار اسمها مرادًا به الشأن، لظهور نصْب الخبر، وهو "سالبةً"؛ لأنّ ضمير الشأن لا يُخبَر عنه بمفرد.

استعمالُها تامّة

قد تُستعمل هذه الأفعالُ تامةً، أي: مستغنيةً بمرفوعها عن منصوبها، وأمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧] أي: حصل ذو عسرة، وقوله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [هود: ١٠٧] أي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح، وقولُه تعالى: ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [الشورى: ٥٣] أي: ما بَقِيَتْ، وقول امرئ القيس:

وبَاتَ وباتتْ له ليلة ❖ كَلَيلةِ ذي العَائِرِ الأرْمَدِ

أي: وعَرَّسَ.

وقالوا: "بات بالقوم"، أي: نزل بهم ليلًا، و"ظلَّ اليوم"، أي: دام ظلُّه، و"أَضْحَيْنَا" أي: دَخَلْنَا في الضّحى.

ونحو: "صار الأمرُ إليك"، أي: انتقَل، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ أي: تَرجع.

وجميع أفعال هذا الباب استُعملت تامّة وناقصة، إلاّ ثلاثةَ أفعال، فإنها أُلْزِمَتْ النقص، ولم تُستعمل تامة أصلًا، وهي: "فتِئ"، و"زال"، و"ليس". وما أوهمَ خلافَ ذلك يُؤوّل.

وإلى هذه الجزئية أشار ابن مالك بقوله: "والنقص في فتئ، ليس، زالَ، دائمًا قُفِي".

ما تختصّ به "كان"

تختصُّ "كان" من بين أخواتها بأمور:

أ. جوازُ زيادتها، بشرطيْن:

الأول: أن تكون بلفظ الماضي، لتعيين الزمان فيه دون المضارع. وشذّ قول أمِ عُقَيْل: "أنتَ تكون ماجدٌ نبيلٌ".

"تكون" جاءت زائدة بين المبتدأ "أنت"، والخبر "ماجد"، وهذا شاذ؛ لأنها بلفظ المضارع.

الثاني: أن تكون بين شيئيْن متلازميْن، ليسا جارًّا ومجرورًا، نحو: "ما كان أحسَن زيدًا"، فـ"كان" زائدة بين المبتدأ "ما"، والخبر جملة "أحْسن زيدًا"، وقول بعضهم: "لم يُوجد كان مثلُهم"، فزاد "كان" بين الفعل "يُوجد"، ونائب الفاعل "مثلُهم". وشذّ زيادتها بين الجار والمجرور، ومنه قول الشاعر:

جِيادُ بني أبي بكرٍ تَسَامَى ❖ على كان المسوّمةِ العِرَابِ

فزاد "كان" بين الجار "على" والمجرور "المسومّةِ"، وهما كالشيء الواحد.

وليس من زيادتها قولُ الفرزدق.

فكيف إذا مررتُ بدار قوْمٍ ❖ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

لرفعها الضمير، وهو واو الجماعة، والزائد لا يعمل شيئًا عند الجمهور. فـ"كان" في هذا البيت ناقصة. والواو اسمها. و"لنا": خبرها. والجملة في موضع جرٍّ: صفة لـ"جيران". و"كرام": صفة ثانية.

خلافًا لسيبويه والخليل، حيث ذهبا إلى أنها في البيت زائدة.

ب. أنها تُحذف، ويقع ذلك الحذف على أربعة أوجُه:

الأول: أن تُحذف مع اسمها، ضميرًا كان أو ظاهرًا، ويبقى الخبر دالًّا عليهما، وكَثُرَ ذلك بعد "إنْ" و "لو" الشرطيّتيْن. مثال "إنْ": قولك: "سِرْ مُسرعًا إنْ راكبًا وإنْ ماشيًا"، أي: إن كنتَ راكبًا وإن كنت ماشيًا؛ فحذفت "كان" مع اسمها، وبقي الخبر، وقول الشاعر:

لا تَغْرَبَنّ الدَّهْرَ آلَ مُطرِّفٍ ❖ إنْ ظَالِمًا أبدًا وإن مَظْلُومَا

أي: إن كنت ظالمًا، وإن كنت مظلومًا.

وقال أبو حيّان: يمكن ألاّ يكونا من إضمار "كان"، وإنما انتصبا على الحال، و "إنْ" بقِيّةُ "إمّا".

وقولهم: "الناس مجزيُّون بأعمالهم، إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشرٌّ".

فـ"خيرًا": خبر لـ"كان" المحذوفة مع اسمها، و"شرًّا" كذلك. والتقدير: إن كان عملُهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ، وإن كان عملُهم شرًّا فجزاؤهم شرّ.

ويجوز: "إنْ خيرٌ فخيرًا، وإن شرٌّ فشرًّا". والتقدير: إن كان في عملهم خيرٌ فيُجزَوْن خيرًا، وإن كان في عملهم شرٌ فيُجزَوْن شرًّا؛ فعلى هذا التقدير حُذِفت "كان" مع خبرها، وبقي اسمها، وحُذِف الفعل والفاعل "يُجزَوْن"، وبقي المفعول "خيرًا" و"شرًّا".

ويجوز نصبُها معًا: "إن خيرًا فخيرًا، وإن شرًّا فشرًّا". والتقدير: إن كان عملُهم خيرًا فيُجزَوْن خيرًا، وإن كان عملُهم شرًّا فيُجزَوْن شرًّا.

ويجوز رفعهما معًا: "إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإن شرٌّ فشرٌ"، والتقدير: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير، وإن كان في عملهم شر فجزاؤهم شر.

فهذه أوجه أربعة: أرجحُها: الأوّل، والثاني أضعفها. والوجهان الأخيران متوسِّطان بين القوّة والضعف.

ومثال "لو": قوله ﷺ لبعض أصحابه: ((التمِسْ ولو خاتَمًا من حديد))، والتقدير: ولو كان المُلْتَمَسُ خاتمًا من حديد. فحُذِفت "كان" مع اسمها، والتقدير: كان الملتمَس، وبقي الخبر "خاتَما". ومنه قول الشاعر:

لا يأمَنِ الدهرَ ذُو بَغْيٍ ولو مَلِكا ❖ جنودهُ ضاق عنها السَّهْلُ والجَبَلُ

أي: ولو كان صاحبُ البغي ملِكا ذا جنودٍ كثيرة.

وتقول: "ألاَ طعامَ ولو تمرًا"، فإنّ الطعام أعمُّ من التمر. والتقدير: ولو كان الطعام تمرًا. وجوّز سيبويه فيه الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تمرٌ، فحُذِفَ "يكون" وخبرُها، وبقي اسمُها.

ويقلّ الحذف المذكور، -وهو حذف "كان" واسمها- بدون "إنْ" و "لو" الشرطيّتيْن، كقولهم:

مِن لَدُ شَوْلا فإلى إتلائها ❖ ....

قدّره سيبويه: مِنْ لَدُ أن كانت شَوْلا.

الثاني: أن تحذَف "كان" مع خبرها، ويبقى الاسم؛ وهو ضعيف، ولهذا ضُعِّف "ولو تَمْرٌ"، و"إنْ خيرٌ"، برفعهما.

الثالثُ: أن تُحذَف وحدها، ويبقى اسمها وخبرها، وكَثُرَ ذلك بعد "أنْ" المَصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجْله، من كّل مواضع أُريد فيه تعليلُ فِعْل بفعل، في مثل قولهم: "أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ"، فـ"انطلقتُ" معلول، وما قبله "علّة"، وأصله: انطلقتُ لأن كنت منطلقًا. ثم قُدِّمت "اللام" التعليلية وما بعدها على "انطلقتُ" للاختصاص. ثم حُذفت "اللام" الجارة للاختصار، فصار: "أنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ". ثم حُذفت "كان" للاختصار، فانفصل الضمير الذي هو اسم "كان"، فصار: "أنْ أنت منطلقًا". ثم زيدت "ما" للتعويض مِن "كان"، فصار "أنْ ما أنتَ منطلقًا". ثم أُدغمت النون من "أَنْ" في الميم من "ما" للتقارب في المَخرج، فصار "أمّا أنت منطلقًا". وعليه قول الشاعر:

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نَفَرٍ ❖ فإنّ قوميَ لم تأكلهمُ الضَّبُعُ

أي: لأَن كنتَ ذا نفرٍ فَخَرْتَ، ثم حُذِف "فخرتَ" وهو متعلّق الجار لـ"أن" وما بعدها.

وقلّ حذفُ "كان" وحْدها بدون "أَنْ" المصدرية، كقول الشاعر:

أزَمانَ قومي والجماعة كالذي ❖ لَزِمَ الرِّحالة أن تميلَ مَميلا

قال سيبويه: أراد: "أزَمانَ كان قومي مع الجماعة"، فحَذف "كان" التامة، وأبقى فاعلها، وهو: "قومي".

الرابعُ: أن تُحذف "كان" مع معمولَيها، وذلك بعد "إنْ" الشرطية في قولهم: "افْعَلْ هذا إمَّا لا"، أي: إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَه، فـ"ما" عِوض عن "كان" واسمِها وخبرها، وأُدغِمتْ نون "إنْ" فيها، و "لا" هي النافيةُ للخبر.

حذفُ "لام" المضارع من: "كان"

من الأمور التي تختص بها "كان": أنّ "لام" مضارعها -وهي: "النون"- يجوز حذْفها تخفيفًا، وذلك بشرط كونه مجزومًا بالسكون، غير متّصل بضمير نصب، ولا متّصل بساكن، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠].

بخلاف قوله تعالى: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [يونس: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [القصص: ٣٧] لانتفاء الجزم فيهما؛ لأنّ الأوّل مرفوع، والثاني منصوب.

وبخلاف قوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]؛ لأنّ جزْمه بحذف النون بالعطف على: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ المجزوم في جواب الأمر ﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾.

وبخلاف قول النبي ﷺ: ((إن يكُنْهُ فلَنْ تُسلّط عليه))؛ لاتّصاله بالضمير المنصوب.

وبخلاف قوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾، لاتّصاله بالساكن -وهو: لام التعريف.

وخالَف في هذا الأخير يونس، فأجاز الحذف، ولم يعتدّ بالحركة العارضة لالتقاء الساكنيْن، تمسُّكًا بنحو قول الشاعر:

فإن لم تكُ المرآةُ أبدتْ وَسامةً ❖ فقد أبدتِ المرآةُ جبهةَ ضيغَمِ

فحُذف النون من "تكن" مع ملاقاة الساكن.

وهذا البيت حمَلَه الجماعة المعتدُّون في المنع بمُطلَق الحركة على الضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

فلستُ بآتيه ولا أستطيعُهُ ❖ ولكِ اسقني إن ماؤك ذا فَضْلِ

فحذف نون "لكن" للضَّرورة الشِّعريَّة.

الأحرف التي تعمل عمل "ليس"

عناصر الدرس

العنصر الأول : عملُ "ما" عملَ "ليس" ١٩٥
العنصر الثاني : عملُ "لا" عملَ "ليس" ١٩٨
العنصر الثالث : عملُ "لات" ١٩٩
العنصر الرابع : عمل "إنْ" النافية ٢٠٠
العنصر الخامس : زيادةُ "الباءِ" في: خبر "ليس" و"ما" ٢٠٠
العنصر السادس : زيادةُ "الباء" في خبر "لا" وكلِّ ناسخ منفِيٍّ ٢٠١
العنصر السابع : زيادةُ "الباء" في خبر "إنَّ" و"لكنَّ" و"ليتَ" ٢٠١

عملُ "ما" عملَ "ليس"

"ما" تعملُ عملَ "ليس" تشبيهًا بها في النّفْي ؛ وهذا عند الحجازيِّين، وبلُغتهم جاء التنزيل. قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

ثم اختلف النَّحويّون: فقال البصريّون: عملت في الجزءَيْن: المبتدأ والخبر.

وقال الكوفيون: عملت في الأوّل -المبتدأ- فقط، وأمّا نصب الثاني، فعلى إسقاط الخافض.

وأهملها التميميُّون ؛ قال سيبويه: وهو القياس، كما أهملوا "ليس" حمْلًا عليها، فقالوا: "ليس الطِّيبُ إلاّ المسكُ" بالرفع على المبتدأ والخبر.

شروطُ عملِها عند الحجازيِّين: أربعة:

أحدها: ألاّ يقترن اسمها بـ"إنْ" الزائدة. فإن اقترن بها، بَطَل عملُها وجوبًا عند البصريِّين، كقول الشاعر:

بَني غُدانةَ ما إنْ أنتمُ ذهبٌ ❖ ولا صريفٌ ولكنْ أنتُمُ الخَزَفُ

فـ "إنْ": زائدة. و "ما": مهملة. و"أنتم": مبتدأ. و"ذهبٌ" بالرفع: خبر. وإنما لم تعمل حينئذٍ ؛ لأنها محمولة على "ليس" في العمل، و "ليس" لا يقترن اسمها بـ"إنْ" الزائدة.

وأمّا رواية يعقوب بن السِّكِّيت: "ذهبًا" بالنصب، فتُخرّج على: أنّ "إنْ" نافية مؤكِّدة لـ"ما"، لا مُؤسِّسة ؛ لأنّ نفْي النفْي إيجاب، و "لا" زائدة كافةٌ.

الثاني: ألاّ ينتقض نفْي خبرها بـ"إلا". فإن انتقض، بَطَلَ عملُها لبطلان معنى "ليس"؛ فلذلك وجب الرفع في كلمة: ﴿وَٰحِدَةٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾ [القمر: ٥٠]، وفي ﴿رَسُولٞ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وأمّا قول الشاعر:

وما الدّهرُ إلا مَنجَنُونا بأهلِهِ ❖ وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ مُعَذّبَا

فمِن باب المفعول المطلَق الواقع عاملُه المحذوفُ خبرًا عن اسم عَيْنٍ مبتدأ، على حَدِّ: "ما زيدٌ إلاّ سيْرًا"، أي: ما زيدٌ إلا يسير سَيرًا. والتقدير: "وما الدهر إلاّ يدورُ دوران منجنونٍ".

فـ"الدهر": مبتدأ. و"يدور": فعل مضارع، والفاعل مستتر تقديره: "هو". والجملة: خبر المبتدأ. و"دوران": مفعول مطلق، وعامله: "يدور"؛ فحُذِفا - أي: الفعل، وهو: "يدور"، والمضاف وهو: "دوران" -، وأقيم المضاف إليه مَقامَ المضاف. وكذا القول في: "وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ مُعَذّبًا"، فإنه في تقدير: إلاّ يُعَذّبُ مُعَذّبًا، أي: تعذيبًا.

ولأجل هذا الشرط أيضًا، وجب الرفع بعد "بل" و"لكن" في نحو: "ما زيد قائمًا، بل قاعدٌ"، "ولكن قاعدٌ"، على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: بل هو قاعدٌ، ولكن هو قاعدٌ. ولم يَجُز في "قاعدٌ" نصبُه بالعطف على "قائمًا"؛ لأنه واقع بعد "بل" أو "لكن"؛ والواقعُ بعدهما مُوجَب، أي: مثبَت.

الثالثُ: ألاّ يتقدّم الخبر على الاسم، خلافًا للفرّاء، وإن كان مجرورًا على الأصحّ، خلافًا لابن عصفور. فإن تقدّم، بطَل العمل، كقولهم: "ما مسيءٌ مَنْ

أعتبَ". فـ"مُسيءٌ" : خبر مقدّم. و"مَنْ" : مبتدأ مؤخّر. وجملة "أعتب" : صلة الموصول.

وحَكى الجرميّ : "ما مسيئًا مَنْ أعتب" ، على الإعمال ، وقال : إنه لغة.

وقول الشاعر :

وما خُذَّلٌ قومي فأخضعَ للعِدى ❖ ولكنْ إذا أدعوهُمُ فهُمُ هُمُ

فـ"خُذّلٌ" : خبر مقدّم. و"قَوْمي" : مبتدأ مؤخّر. و"ما" : مهمَلة لا عمل لها.

فأمّا قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نِعمتَهم ❖ إذ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهُم بَشَرُ

بنصب "مثلَهم" مع تقدُّمه ، فقال سيبويه : شاذ ولا يكاد يُعرف. وقيل : غَلَطٌ ، وأنّ الفرزدق تميميّ ، ولم يعرف شرطها عند الحجازيِّين.

وقيل : "بشرُ" : خبر. و"مثلَهُم" : مبتدأ ، ولكن بُني على الفتح لإبهامه مع إضافته للمبني ، وهو : الضمير. ونظيره في البناء على الفتح : قوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات : ٢٣] ، وقوله تعالى : ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام : ٩٤] ، في قراءة من فتحَهما ، مع أنهما يستحقّان الرفع على التبعيّة لـ"حَقٌّ" في الأوّل ، والفاعلية في الثاني.

وقيل : "مثلَهم" : حال ، والخبر محذوف مقدّم على المبتدأ ؛ لئلا يَلزَم تقديم الحال على عاملها الظرف ، وهو ممتنع أو نادر ، أي : ما في الوجود بشرٌ مثلَهم ، أي : مماثلًا لهم.

الرابعُ : ألاّ يتقدّم معمولُ خبرِها على اسمِها ، فإن تقدّم بَطَلَ عملُها.

كقول الشاعر:

وقالوا: تَعَرَّفْها المنازلَ مِن مِنىً ❖ وما كُلَّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عارِفُ

والأصل: "ما أنا عارفٌ كلَّ منْ وافَى مِنىً". فـ"كلَّ": منصوبة على المفعولِيّة بـ"عارف".

إلاّ إن كان المعمول ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، فيجوز العمل للتوسّع فيهما، كقول الشاعر:

بأُهْبةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كنتَ آمِنا ❖ فما كُلَّ حينٍ مَنْ تُوالِي مُوَالِيَا

والأصل: فما مَنْ تُوالي موالِيًا كلَّ حينٍ. فـ"كُلَّ حين": ظرف زمان منصوب بـ"موالِيًا".

عمـــلُ "لا" عمـــلَ "لـــيس"

إعمالها قليل جدًّا عند الحجازيِّين؛ وإليه ذهب سيبويه، وطائفة من البصريِّين. وذهب الأخفش والمبرّد إلى منْعه.

ويُشترط لإعمالها الشُّروطُ السَّابقة في: "ما"، ويضاف إليها:

أ. أن يكون المعمولان نكِرتيْن، نحو: "لاَ أحدٌ أفضلَ منك".

ب. أن يُحذف أحدُ المعموليْن، والغالبُ الخبر، حتى قيل بلزوم ذلك.

كقول الشاعر:

مَنْ صدَّ عن نيرانها ❖ فأنا ابنُ قيسٍ لاَ بَرَاحُ

فـ"براحُ" اسم "لا". وخبرُها محذوف، تقديره: لا بَرَاحُ لي.

والصحيح: جواز ذِكر الخبر، ومثاله قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ❖ ولا وَزَرٌ ممّا قضَى اللهُ واقيَا

فـ"باقيًا": خبر "لا". و"شيءٌ": اسمها. وكذا "واقيًا": خبر "لا". واسمها: "وَزَرٌ".

وإنما لم يُشترط الشرطُ الأوّل -وهو: ألاّ يقترن اسمها بـ"إنْ" الزائدة-؛ لأنّ "إنْ" الزائدة لا تأتي بعد "لا" أصلًا؛ فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها.

عمـــلُ "لات"

"لات" أصلها: "لا" النافية، زيدت عليها التاء بتأنيث اللفظ، أو للمبالغة في معناه. وعملها واجب؛ وهذا مذهب الجمهور. فتَرفع الاسم، وتَنصب الخبر بشرطَيْن:

الأول: كون معمولَيْها اسمَيْ زمان.

الثاني: أن يُحذف أحد معمولَيْها، والغالب كونه المرفوع: اسمها. ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بنصب ﴿حِينَ﴾ على أنه خبر "لات"، واسمها محذوف. والتقدير: ليس الحينُ حينَ مناص.

ومن القليل: قراءة بعضهم: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ برفع ﴿حِينَ﴾ على أنها اسم "لات"، وخبرها محذوف. والتقدير: ليس حينُ مناصٍ حينًا لهم، و﴿مَنَاصٍ﴾ بمعنى: فِرَار. وأمَّا قول الشاعر:

لَهْفِي عليك لِلَهْفَةٍ من خائفٍ ❖ يَبغي جِوارَكَ حين لاتَ مُجيرُ

فارتفاع "مُجير" على الابتداء، أو على الفاعلية بفعل محذوف. والتقدير على الابتداء: حين لاتَ له مجيرٌ، وعلى الفاعلية: يحصلُ مجيرٌ. و"لات" مهملة لعدم دخولها على الزمان. ومِثله في إهمال "لات": قول الأعشى:

لاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ ❖ جاء منها بطائفِ الأَهْوَالِ

إذ المبتدأ هُنا: "ذِكْرَى" مصدر "ذَكَر"، وليس بزمان. وخبره: "هَنَّا". وهي محتملة للمكان والزمان، أي: ليس في هذا المكان، أو الزمان ذكرُ جُبَيْرَة.

عمـــــــل "إنْ" النافيـــــــة

إعمال "إنْ" النافية نادر عند ابن مالك. وقال غيره: إنه أكثر مِن عمل "لا"، وإعمالها لغة أهل العالية. ومثال ذلك: قولُ بعض أهل العالية: "إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلاّ بالعافية"، وكقراءة سعيد بن جبير: "إنِ الذين تدعون من دون الله عِبَادًا أمثالكم". فـ"إنْ" : نافية، عاملة عمل "ليس"، و"الذين": اسمها، و"عِبَادًا" بالنصب: خبرُها.

وكقول الشاعر:

إنْ هو مستوليًا على أحدٍ ❖ إلاّ على أضعفِ المجانينِ

فـ"إنْ" عاملة عمل "ليس". و"اسمها: "هو". وخبرها: "مستوليًا".

زيادة "الباء" في: خبر "ليس" و"ما"

تزاد الباء بكثرة في خبر "ليس" و"ما" لتأكيد النفْي، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزُّمَر: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٤].

وكما تُزاد الباء في خبر "ليس"، تُزاد في اسمها إذا تأخّر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب ﴿ ٱلْبِرَّ ﴾؛ وهذا مِن الغريب.

زيادة "الباء" في: خبر "لا" وكُلِّ ناسخ منفيّ

تُزاد الباء بقلّة في خبر "لا"، وكُلِّ ناسخ منفيٍّ، كقول الشاعر:

وكُنْ لي شفيعًا يومَ لا ذو شفاعةٍ ❖ بمُغْنٍ فتيلًا عن سَوَادِ بن قَارِبِ

فأدخل الباء في: "بمُغْنٍ" وهو: خبر "لا". واسمها: "ذو شفاعة".

وكقول الشاعر:

وإنْ مُدّت الأيدي إلى الزَّادِ لم أكنْ ❖ بأعجَلِهم إذ أجشَعُ القوم أعجَلُ

فـ"بأعجلِهم": خبر "أكُنْ"، وزيدت الباء فيها، وزيادتها قليلة.

وكقول الشاعر:

دَعَاني أخي وَالخيلُ بَيْني وَبَيْنَهُ ❖ فَلَمَّا دَعَاني لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ

زاد الباء في "قُعْدَد" وهو: المفعول الثاني لـ"وَجَدَ".

زيادة "الباء" في: خبر "إنّ" و"لكنّ" و"ليْت"

تزاد "الباء" بنُدرة في غير خبر "ليس"، و"ما"، و "لا"، وكلِّ ناسخ منْفِيّ. ومن زيادتها بنُدرة في خبر "إنّ" مكسورة الهمزة، مشدّدة النون: قول الشاعر:

فإنْ تَنْأ عنها حِقْبَةً لا تُلاقِهَا ❖ فإنَّك ممَّا أحْدَثَتْ بالمُجَرِّبِ

زاد "الباء" في "المُجرِّب"، وهو: خبر "إنّ".

وتُزاد بِنُدرة أيضًا في خبر "لكنّ" و "ليت"، ومثال ذلك: قول الشاعر:

ولكنَّ أجرًا لو فعلتِ بهيِّنٍ ❖ وهل يُنْكَرُ المعروفُ في الناس والأجرُ

زاد "الباء" في خبر "لكنّ" وهو: "هيِّن"، والأصل: ولكنّ أجرًا هينٌ لو فَعَلْتِهِ أصبْتِ. وكقول الشاعر:

يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأَقْرَدَتْ ❖ ألاَ ليْتَ ذا العيشَ اللذيذَ بدائمِ

زاد "الباء" في "دائم" وهو: خبر "ليت". واسمها: "ذا العيشَ" بالنصب، عطف بيان على "ذا"، أو نصّتْ عليه.

وإنما دخلَت في خبر "أنّ" مفتوحة الهمزة في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ ﴾ [الأحقاف: ٣٣] فلمّا كان قوله: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾ في معنى: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ ﴾، دخلت "الباء"، بدليل: أنّه جاء مصرّحا به في موضعٍ آخَر، كقوله تعالى: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ ﴾ فالنَّفي متناولٌ لها مع ما في حيِّزها.

بابُ أفعالِ المقاربةِ

عناصر الدرس

العنصر الأول : أنواعُ أفعالِ المقاربةِ ٢٠٥
العنصر الثاني : عملُ أفعالِ المقاربةِ ٢٠٥
العنصر الثالث : اقترانُ خبرها بـ"أن" المصدرية ٢٠٧
العنصر الرابع : أفعالُ المقاربة بين التصرف والجمود ٢٠٩
العنصر الخامس : ما تختصُّ به "عسى"، و"اخلولقَ"، و"أوشك" ٢١٠

أنـــواع أفعـــال المقاربـــة

أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع، وإنما سُمِّيَتْ بـ"أفعال المقاربة" من باب تسمية الكلِّ باسم الجزء، كتسميتِهم الكلام: "كلمة". والأنواع هي:

الأول: ما وُضع للدلالة على قُرب الخبر، وهو ثلاثة: "كَادَ"، و"كَرَبَ"، و"أوشك".

الثاني: ما وُضع للدلالة على رجاء الخبر، وهو ثلاثة أيضًا: "عَسَى"، و"حَرَى"، و"اخْلَوْلَقَ".

الثالثُ: ما وُضع للدلالة على الشروع في الخبر، وهو كثير. ومنه: "أَنْشَأَ"، و"طَفِقَ"، و"جَعَلَ"، و"عَلِقَ"، و"أَخَذَ".

عمـــل أفعـــال المقارَبـــة

جميع أفعال هذا الباب تعمل عمل "كان"، فتَرفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرا لها، إلا أنّ الخبر يجب أن يكون جملة؛ ليتوجّه الحُكم إلى مضمونها. وشَذَّ مجيئه مفردًا بعد "كاد"، و"عسى"، و"أوشك".

كقول الشاعر:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبا ❖ وكم مِثلِها فارقتُها وهْي تَصْفِرُ

أتى بخبر "كاد" مفردًا، وهو: "آيِبًا": اسم فاعل من "آب" إذا رجع.

وقولهم في المثَل: "عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤسًا"، فـ"أبؤسًا" جمع بُؤْس، ومعناه: العذاب، أو الشدة، وهو: خبر "عسى" أتى به مفردًا؛ هذا قول سيبويه، وأبي علي من البصريِّين.

وقال الكوفيّون: خبر "يكون" محذوفة، والتقدير: أن يكونَ أبْؤسًا. وكقول حَسّان ﴾ :

مِنْ خَمْرِ نَيْسَانَ تَخَيَّرْتُهَا ❖ تِرْيَاقَةٌ تُوشِكُ فَقْرَ العِظَامِ

والتقدير: توشك أن تكون فقر العظام.

فأمّا قوله تعالى: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾ [ص: ٣٣]، فالخبر: فعل محذوف لدلالة مَصدره عليه. و﴿ مَسْحًا ﴾ : مفعول مطلَق لا خبر، أي: فَطَفِقَ يَمْسَحُ مسحًا.

شرطُ جملة الخبر:

أن تكون فعلية، لتدل على الحديث. وشذَّ مجيء الجملة الاسمية خبرًا بعد "جَعَلَ" في قول الشاعر:

وقدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بني سُهَيْلٍ ❖ مِنَ الأكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

أتى بالجملة الاسمية: "مَرتعها قريب": خبرًا لـ"جَعَلَ"؛ وهذا شاذ.

وشرْط الفعل المشتمل عليه الجملة: ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون رافعًا لضمير الاسم الذي لهذه الأفعال، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١]، فـ"الواو" في: ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ تعود على اسم "كاد".

وأمّا قول الشاعر:

وقد جَعَلْتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلُنِي ❖ ثوبي فأنهضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

وقول الشاعر:

وأسْقِيه حتى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ ❖ تُكَلِّمُنِي أحجارُهُ ومَلاَعِبُهْ

فـ"ثوبي" في البيت الأوّل، و"أحجاره" في البيت الثاني: بدلان من اسمَي "جعل" في الأوّل، و"كاد" في الثاني، بدل اشتمال، لا فاعلان لِـ"يُثقلني" و"تكلِّمُني"؛ بل فاعلهما: ضمير مستتر فيهما.

والتقدير: جعل ثوبي يُثقلني، وكادت أحجاره تكلِّمني؛ فعاد الضمير على البدل دون المبدَل منه؛ لأنه المقصود بالحُكم. ويجوز في "عسى" خاصة أن يُرفع خبرها السَّببيّ، وهو: الاسم الظاهر، كقول الفرزدق:

وماذا عسى الحجاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ ❖ إذا نحنُ جاوَزْنا حَفِيرَ زِيَادِ

يُروى بنصب "جهدَه" على المفعولية لـ"يَبلغ"، ورفعه على الفاعلية به.

الثاني: أن يكون الفعل مضارعًا، وشذّ في "جعل" قولُ ابن عباس { : "فجعَل الرجلُ إذا لم يستطع أن يخرجَ أرْسَلَ رسولًا". فـ"أرسل رسولًا": خبر "جعل"، والفعل فيها ماض: "أرسل".

الثالثُ: أن يكون المضارع مقرونًا بـ"أنْ" المصدرية وجوبًا، نحو: "حَرَى زيد أن يأتي"، أومجرَّدًا منها وجوبًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، أو غالبًا ما يقترن الخبر بـ"أنْ"، نحو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨]، أو قليلًا ما يقترن الخبر بـ"أنْ"، نحو: "كادت السماء أن تمطر".

اقتران خبرها بـ"أنْ" المصدريّة

لخبر هذه الأفعال مع "أنْ" المصدرية أربع حالات:

الأولى: وجوب الاقتران إن كان الفعل "حَرَى"، و"اخلَوْلَق"، نحو: "حَرَى زيدٌ أن يأتي"، و"اخلولقَت السماء أن تمطر".

الثانيةُ: وجوب عدم الاقتران، إن كان الفعل دالًّا على الشروع، مثاله: الآية الكريمة: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾؛ لأنه للأخذ في الاستقبال والشروع فيه، و"أن" المصدرية للاستقبال، والشيء لا يكون للحال والاستقبال في وقت واحد.

الثالثةُ: الغالب في خبر "عسى" و"أوشك": الاقتران بها. ومثاله: قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾. وقو الشاعر:

ولو سُئل الناسُ الترابَ لأوشكوا ❖ إذا قيل: هاتوا أن يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

فـ"أنْ يَمَلُّوا": خبر "أوشك"، وهو مقرون بـ"أنْ" المصدرية؛ وهذا كثير.

وتجرُّد خبر "عسى" و"أوشك" من "أنْ" قليل، ومثاله: قول الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمسيت فيه ❖ يكون وراءَه فرَج قريبُ

فـ"فرجٌ قريبُ": خبر "عسى"، وقد تجرّد من "أنْ"؛ وهو قليل عند العرب.

وكقول الشاعر:

يوشك مَن فرّ من مَنِيّته ❖ في بعض غِرّاته يوافقُها

فـ"يوافقها": خبر "يوشك"، وقد تجرد الخبر من "أنْ" المصدرية؛ وهذا قليل.

الرابعةُ: الاقتران قليلًا في خبر "كاد"، و"كرب".

ومثاله في "كاد": قول الشاعر:

كادتِ النفسُ أن تَفيض عليهِ ❖ إذ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ

فـ"أن تفيض": خبر "كاد". وهو مقرون بـ"أنْ"؛ وهذا قليل.

ومثاله في "كَرَبَ": قول الشاعر:

سَقاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلا على الظَّمَا ❖ وقد كَرَبَتْ أعْنَاقُهَا أنْ تَقطّعَا

فـ"أنْ تقطّعا" : خبر "كرَبَتْ" ، وهو مقرون بـ"أنْ" ، وهذا قليل.

ولم يذكر سيبويه في خبر "كَرَب" إلاّ التجرّد من "أنْ" ؛ وهو مردود بالسماع.

أَفْعَالُ المقاربة بين التصرّف والجمود

أفعالُ هذا الباب ملازمة لصيغة الماضي ، إلاّ أربعةً استُعمِلَ لها مضارع ، وهي :

"كاد" ، ومضارعها "يكاد". ومثالها : قوله تعالى : ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور : ٣٥].

و"أوْشك" ومضارعها : "يُوشِك". ومثالها : قول الشاعر :

يُوشِك مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ❖ في بعض غرّاتِه يُوافقُها

أنشده سيبويه ، وهو أكثر استعمالًا من ماضيها.

و "طَفِقَ" ، حكى أبو الحسن الأخفش : "طَفَق يَطْفِقُ" ، كـ"ضَرَبَ يَضْرِبُ" ، و"طَفِقَ يَطْفَقُ" ، كـ"عَلِمَ يَعْلَمُ" ، و"فَرِحَ يَفْرَحُ".

و"جَعَلَ" ، حكى الكسائي : "إنّ البعيرَ لَيَهْرَمُ حتى يَجْعَلُ إذا شرب الماءَ مَجَّهُ".

واستُعمل اسم الفاعل لثلاثة وهي :

"كاد" ، قاله ابن مالك ، وأنشد عليه قولَ الشاعر :

أَمُوتُ أسىً يوم الرجام وإنّني ❖ يقينًا لَرَهْنٌ بالذي أنا كَائِدُ

فـ"كائد" : اسم فاعل من "كاد".

و"كَرَب" ، قاله جماعة ، وأنشدوا عليه قول الشاعر :

أَبَنِيّ إنّ أَبَاكَ كارِبُ يَوْمِهِ ❖ فإذا دُعيتَ إلى المَكَارِمِ فاعْجَلِ

فـ"كاربٌ" : اسم فاعل من "كَرَبَ" الناقصة، واسمه مستتر فيه، وخبره محذوف.

و"أوشك"، وقالوا: "مُوشِك"، ومثاله: قول الشاعر:

فإنَّكَ مُوشِكٌ ألاّ تراها ❖ وتَعْدُو دون غاضرة العوادي

فـ"مُوشِكٌ" : اسم فاعل لـ"أَوشَك".

والصواب: أنّ الذي في البيت الأوّل "كابدٌ" -بالباء المُوحَّدة- من المُكَابَدةِ والعَمَلِ. وهو اسم للفاعل غيرُ جارٍ على الفعل؛ لأنّ فِعْله: "كَابَدَ"، وقياس مِن اسم الفاعل "مُكَابَدة". وبهذا جَزم يعقوب بن السِّكِّيت في "شرح ديوان كُثَيِّر عزّة".

والصواب: أنّ "كاربًا" في البيت الثاني: اسم فاعل "كَرَبَ" التامة في نحو قولهم: "كَرَبَ الشتاءُ" إذا قَرُبَ؛ وبهذا جزم الجوهريّ في "الصِّحاح".

واستُعمل مصدرٌ لاثنيْن، وهما:

"طَفِقَ"، حكى الأخفش: "طُفُوقًا" كـ"قُعُودًا"، عمَّن قال: "طَفَقَ" بالفتح، و "طَفَقًا" كـ"فَرَحًا"، عَمَّن قال: "طَفِقَ" بالكسر.

و"كادَ"، قالوا: "كَادَ كَوْدًا"، كـ"قَالَ قَوْلًا"، و"مَكَادًا" كـ"مَقَالًا"، و"كَيْدًا"، بقلب الواو ياءً.

ما تختصُّ به "عسى"، و"اخلولق"، و"أوشك"

تختصُّ هذه الأفعال بجواز إسنادهنّ إلى "أن يَفعل"، مستغنىً به عن الخبر، فتكون تامّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

ويَنْبَني على هذا الأصل فرعان:

الأول: أنه إذا تقدّم على إحداهُنّ اسم هو المسند إليه الفعل في المعنى، وتأخّر عنها "أنْ" والفعل، نحو: "زيد عسى أنْ يقوم"، جاز تقديرها خاليةً من ضمير ذلك الاسم المتقدِّم عليها؛ فتكونُ "عسى" مسندةً إلى "أنْ" والفعل، مستغنًى بها عن الخبر؛ فتكونُ تامّةً. وهذه لغة أهل الحجاز.

وجاز تقديرها مسندةً إلى الضمير العائد إلى الاسم المتقدِّم عليها، فيكونُ الضميرُ اسمها، وتكونُ "أنْ" والفعل في موضع نصْب على الخبر؛ فتكونُ ناقصةً. وهذه لغة بني تميم.

ويظهر أثرُ هذيْن التقديرَيْن في حال التأنيث، والتثنية، وجمع المذكر والمؤنث. فتقول - على تقدير الإضمار في: "عسى": "هندٌ عسَتْ أن تُفْلِحَ"، و"الزيدان عَسَيَا أنْ يقُوما"، و"الزّيْدون عسَوْا أن يقُوموا"، و"الهندات عَسَيْن أَنْ يَقُمْنَ".

وتقول على تقدير الخلوّ من المضمر في "عسى": "هندٌ عسى أن تُفلحَ"، وكذلك جميع الأمثلة بـ"عسى".

وهي تامة. و"أنْ" والفعل في موضع رفع: فاعل لها. وهو الأفصح، وبه جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحُجُرات: ١١].

الثاني: أنه إذا ولِيَ إحداهنّ "أنْ" والفعل، وتأخّر عنها اسم، هو المسند إليه في المعنى، نحو: "عسى أنْ يقوم زيد".

جاز الوجهان السابقان، فيما إذا تقدّم المسند إليه في المعنى. وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخّرًا لا غير.

وجازَ أيضًا وجهانِ آخَران:

الوجه الأول: أنه يجوز في ذلك الفعل المقرون بـ"أنْ": أن يُقدّر خاليًا من الضمير؛ فيكونُ الفعل مسندًا إلى ذلك الاسم، وتكون "عسى" مسندة إلى "أنْ" والفعل، مستغنًى بهما عن الخبر؛ فتكون تامّة.

الوجه الثاني: أنه يجوز أن يُقدّر ذلك الفعل متحمِّلًا لضمير ذلك الاسم المتأخِّر، فيكون الاسم المتأخِّر مرفوعًا بـ"عسى" مقدّمًا على اسمها؛ فتكونُ ناقصةً.

ومنع الشّلوْبين هذا الوجه، لضَعف هذه الأفعال عن توسّط الخبر. وأجازه المبرِّد، والسيرافي، والفارسيّ. ويظهر أثر الاحتماليْن أيضًا في التأنيث، والتثنية، وجمْع المذكّر والمؤنّث؛ فتقول على وجه الإضمار: "عسى أن يقومَا أخواك"، فـ"أخواك": اسم "عسى" مؤخّر، و "أنْ يَقُومَا" في موضع نصبٍ: خبر "عسى" متقدِّم على اسمها، و"عسى أن يقوموا إخوتك"، و"عسى أن يقُمن نسْوتُك"، و"عسى أن تطلع الشمس"، بالتأنيث لا غير.

وتقول على الوجه الآخَر -وهو عدم الإضمار في الفعل-: "عَسَى أن يقوم أخواك"، تُوَحِّدُ "يقوم"، وتُؤنَّث "تَطْلُعُ"، أو تذكِّره؛ لأنه مسند إلى ظاهر مجازيّ التأنيث.

كسْر "سِين" "عسى".

يجوز كسْرُ "سِين" "عسى" في لغة مَنْ قال: "هو عَسٍ بكذا"، مثل "شجٍ" من: "شَجِي"، خلافًا لأبي عبيدة في منْعه الكسر.

وليس ذلك الجواز مطلَقًا، خلافًا للفارسيّ في إجازته الكسر مطلَقًا؛ فيجوز: "عَسِيَ زيدٌ" بكسر السِّين، كَـ"رَضِيَ زيد"؛ بل يتقيَّدُ بأن يُسْنَدَ إلى ضمير يُسكَّن معه آخِر الفعل، فيشمل ما إذا كان مسندًا إلى "التاء"، أو "النون"، أو "نا"، نحو: "عَسَيْتِ" بالحركات الثلاث في التاء، و "عَسَيْتُمَا"، و "عَسَيْتُم"، و "عَسَيْتُنَّ"، و "عَسَيْنَ"، و "عَسَيْنَا" بفتح السِّين وكسرها في الجميع.

وبهما قُرئ في السّبع قوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، بالكسْر لمناسبة الياء، وغيره بالفتح؛ وهو المختار، لجريانه على القياس.

بابُ الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر: "إنَّ" وأخواتها

عناصر الدرس

العنصر الأول	:	عملُ هذه الأحرف	٢١٧
العنصر الثاني	:	معنَاها	٢١٧
العنصر الثالث	:	تقدم خبرها، وتوسطه	٢١٩
العنصر الرابع	:	وجوبُ كسر همزة "إنَّ"	٢٢٠
العنصر الخامس	:	وجوبُ فتح همزة "إنَّ"	٢٢٢
العنصر السادس	:	جوازُ فتح وكسْر همزة "إنَّ"	٢٢٤

عمَـــل هـــذه الأحـــرف

هذه الأحرف تنصب المبتدأ اتفاقًا، بشرط أن يكون مذكورًا، ويُسمّى اسمها، وتَرفع الخبر على الأصحّ عند البصريِّين، بشرط ألاّ يكون طلبيًّا، ويُسمّى خبرها.

فلو كان المبتدأ محذوفًا، نحو: "الحمدُ لله الحميدُ"، برفْع "الحميدُ" على أنه: خبر لمبتدأ محذوف، لم تَنصبه هذه الأحرف.

ولو كان الخبر طلبيًّا، نحو: "زيدٌ اضربْهُ"، لم ترفعه هذه الأحرف.

معناهـــــــــــا

الحرفُ الأوّلُ: "إنَّ" بكسْر الهمزة.

الحرف الثاني: "أنّ" بفتْح الهمزة، وهما لتوكيد النسبة بين الجزءيْن، ونفْي الشك عنها، ونفْي الإنكار لها.

الحرفُ الثالثُ: "لكنّ"، وهو للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفْع ما يتوهّم ثبوته أو نفْيه من الكلام السابق. وهو أيضًا للتوكيد؛ قاله جماعة، منهم: ابن العلج صاحب "البسيط".

فالاستدراك نحو: "زيد شجاع لكنّه بخيل"، و"ما زيد شجاع لكنّه كريم".

والتوكيد، نحو: "لو جاءني زيد لأكرمتُه، لكنه لم يجِئ"، فأكّدتَ بـ"لكنَّ" ما أفادته "لو" من الامتناع.

الحرف الرابعُ: "كأنَّ"، وهو للتشبيه المؤكّد؛ لأنه مركّب من الكاف المفيدة للتشبيه، و"أنَّ" المفيدة للتوكيد. والأصل في: "كأنَّ زيدًا أسدٌ": "إنّ زيدًا

كالأسدِ" ؛ فقُدِّمَت الكاف على "إنّ" ؛ ليدلّ أوّل الكلام على التشبيه من أوّل وهلة ، وفتِحَت همزة "إنّ" ، وصارا كلمة واحدة.

الحرف الخامسُ: "ليت" ، وهو للتّمنِّي ، وهو طلَب ما لا طمَع فيه ، أو ما فيه عُسْر. فالأوّل نحو: "ليت الشباب عائد".

والثاني نحو: قول منقطِع الرجاء من مال يحجّ به: "ليت لي مالًا فأحجّ منه".

الحرف السادسُ: "لعلّ" ، وهو:

للتوقّع ، وعَبَّر عنه قوم بالتَرَجِّي في الشيء المحبوب ، نحو: "لعلّ الحبيبَ قادمٌ". ومنه عند البصريِّين: قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ﴾ [الطلاق: ١] .

والإشفاق في الشيء المكروه ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ ﴾ [الكهف: ٦] أي: قاتل نفسك.

وأمّا قول فرعون - كما يحكيه القرآن الكريم - : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [غافر: ٣٦- ٣٧] ، فجهْلٌ منه ، أو إفْك.

قال الأخفش والكسائي: وتأتي "لعلّ" للتعليل ، نحو: "أفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدّى" ، ونحو: "أتْقِنْ عَمَلَكَ لَعَلَّكَ تَأخُذْ أجْرَكَ" ، أي: لنتغدّى ، ولتأخذ.

ومِن التَّعليل قوله تعالى: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ ﴾ [طه: ٤٤] ، أي: لِيتذكّر.

قال الكوفيّون: وتأتي "لعلّ" للاستفهام ، نحو قوله تعالى: ﴿ لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ﴾ [الطلاق: ١] ، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [عبس: ٣].

وعُقَيْل تُجيزُ جَرَّ اسمها ، وكسْر "لامِها" الأخيرة ، وحذْفَ "لامِها" الأولى ، وإثباتها ، قال شاعرهم: -

فقلتُ: ادْعُ أخرَى وارفَعِ الصوتَ جَهْرَةً ❖ لَعَلَّ أبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

فـ"أبي المِغوار" جُرَّ بـ"لعلّ" عند عُقيل.

السابعُ: "عسى" في لُغَيّة، وهو بمعنى: "لعلّ" في الترجي والإشفاق. وشرْط اسمه: أن يكون ضميرًا لغائب، أو متكلِّم، أو مخاطَب. ومثاله: قول الشاعر: -

فقلتُ: عَسَاهَا نارُ كأسٍ وعَلَّها ❖ تَشَكَّى فآتي نحوَها فَأعُودُهَا

فالهاء المتّصلة بـ"عسى": اسمه، و"نار كأس": خبره.

وقول الشاعر:

ولي نفسٌ تُنَازِعُني إذا ما ❖ أقولُ لها: لَعَلِّي أو عَسَانِي

فياء المتكلِّم: اسم "عسى". وخبره محذوف.

وهو -أي: "عسى"- حينئذ حرف، كـ"لعل"، وفاقًا للسيرافي، ونقَله عن سيبويه، خلافًا للجمهور في إطلاق القول بفعليّته، وخلافًا لابن السرّاج وثعلب في إطلاق القول بحرفيّته.

الثامنُ: "لا" النافية للجنس، وستأتي في باب معقود لها.

تقدُّم خبرها، وتوسُّطه

هذه الأحرف الثمانية لا يتقدّم خبرهنّ عليهن مطلقًا من غير استثناء، ولو كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، لِعدم تصرّفهنّ.

ولا يتوسّط خبرهنّ بينهنّ وبين أسمائهنّ؛ لأنّ التوسط يُذهب صورة ما أراده مِن تقديم المنصوب وتأخير المرفوع، إلاّ إن كان الحرف العامل غيرَ "عسى" و"لا"؛

لأنّ شرط عملهما: اتّصال اسمهما بهما، وإلّا إن كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا، فيجوز توسّطه.

فمثال الظرف: قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزّمل: ١٢]. فـ﴿لَدَيْنَآ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾ مقدّم. و﴿أَنكَالًا﴾ : اسمها مؤخّر.

ومثال المجرور: قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦]، فالمجرور ﴿فِي ذَٰلِكَ﴾ : خبر ﴿إِنَّ﴾ مقدّم. و﴿لَعِبْرَةً﴾ : اسمها مؤخّر.

وقد يجب التوسُّط، نحو: "إنّ عند هند عبدَها"، و"إنّ في الدار مالكَها"، لِما يترتّب على التقديم من عَود الضمير على متأخِّر لفظًا ورُتبة.

واغتفَروا التوسّط بالظرف و المجرور، للتوسّع فيهما لكثرتهما. ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدّم على هذه الأحرف؛ لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره، بخلاف العكس.

وجوب كسْر همزة "إنَّ"

تتعيّن "إنَّ" المكسورة الهمزة حيث لا يجوز أن يَسُدَّ المصدرُ مَسَدَّها ومسدَّ معمولَيْها؛ وذلك في عشرة مواضع:

الأوَّلُ: أن تقع في الابتداء حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدْر: ١]؛ لأنها لو فُتِحَت لصارت مبتدأً بلا خبر، أو حُكمًا. ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]؛ لأنّ ﴿إِنَّ﴾ الواقعة بَعْد ﴿أَلَآ﴾ الاستفتاحية واقعة في الابتداء حُكمًا.

الثاني: أن تقع تالية لـ"حيث"، نحو: "جلست حيث إنَّ زيدًا جالسٌ".

الثالثُ: أن تقع تالية لـ"إذْ"، نحو: "جئتُك إذْ إنَّ زيدًا أمير".

الرابعُ: أن تقع تالية لـ"موصول" اسميٍّ أو حَرفيٍّ، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦]، فـ﴿مَآ﴾: موصول اسميّ، وجب كسر همزة ﴿إِنَّ﴾ بعْدها، لوقوعها في صدر الصلة، وصلة الموصول -غير "أل"- يجب أن تكون جملة، بخلاف الواقعة في حشو الصِّلة، نحو: "جاء الذي عندي أنه فاضل"؛ فإنه يجب فتْحها، فإنها مع معمولَيْها: مبتدأ تقدّم خبره في الظرف قبلَه، والمبتدأ وخبره: صلة "الذي".

وبخلاف قولهم: "لا أفْعَلَه ما أنَّ حِراءَ مَكانَه"، بفتح "أنَّ"، لوقوعها في حشو الصلة تقديرًا، إذ التقدير: ما ثبت ذلك، أي: ما ثَبَتَ أنَّ حراءَ مكانه؛ فليست في التقدير تاليةً للموصول؛ لأنها فاعل لفعل محذوف. والجملة الفعلية: صلة "ما" الموصول الحرفي أو الظرفي. والمعنى: لا أفعله مدّة ثبوت حراءَ مكانه.

الخامسُ: أن تقع جوابًا لقَسم لم يُذكر فِعْله، أو ذُكِر وجاءت "اللام".

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الزُّخرُف: ١-٣].

والثاني: نحو: "أقسمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ"؛ لأنّ جواب القَسم يجب أن يكون جملة.

السادسُ: أن تقع مَحكيّة بالقول، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

السابعُ: أن تقع حالًا، مقرونة بالواو، أو لا.

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]؛ فجملة: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في موضع نصب: حال.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، كُسرت همزة "إنّ" لأجل "اللام"، لا لوقوعها حالًا.

الثامنُ: أن تقع صفة لاسم عَين، نحو: "مررت برجل إنه فاضل"؛ لأنّ الفتح يؤدِّي إلى وصف أسماء الأعيان بالمَصدر، وهي لا توصَف به إلاّ بتأويل؛ وذلك مفقود مع "إنّ" المكسورة.

التاسعُ: أن تقع بعد عامل عُلِّق عن عمله فيها بـ"اللام" الابتدائية، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

العاشرُ: أن تقع خبرًا عن اسم ذات:

غير منسوخ، نحو: "زيدٌ إنه فاضلٌ"؛ لأنّ المَصدر لا يُخبَر به عن أسماء الذوات إلاّ بتأويل، وذلك ممتنع مع "إنّ".

أو منسوخ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلۡمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾ [الحج: ١٧]؛ فجملة: ﴿إِنَّ﴾ ومعمولَيْها: خبر ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وما عُطف عليه، وهي: أسماء ذوات.

وجوب فتح همزة "إنَّ"

يتعيَّنُ فتحُ همزةِ "إنَّ" في تسعة مواضع:

الأوّلُ: أن تقع فاعلةً، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: إنزالُنا.

الثاني: أن تقع مفعولةً غير محكيَّةٍ بالقول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم﴾ [الأنعام: ٨١] أي: إشراكَكم، بخلاف المَحكيّة بالقول، فإنها واجبة الكسْر - كما تقدّم.

الثالثُ: أن تقع نائبة عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١] أي: استماعُ نفَر.

الرابعُ: أن تقع مبتدأً في الحال، أو في الأصل.

فالأوّل: نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [فُصِّلَت: ٣٩] أي: رؤْيَتُك الأرض مِن آياته؛ هذا مذهب الخليل.

والثاني: نحو: "كان عندي أنَّك فاضل". فـ"أنّك فاضل" في الأصل قبل دخول "كان": مبتدأ. والظرف "عندي": الخبر. ومِن وقوع "أنَّ" وما بعدها: مبتدأ عند سيبويه.

قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]، والتقدير: فلولا كونُه من المسبِّحين موجود.

الخامسُ: أن تقع خبرًا عن اسم معنىً غير قول، ولا صادقٍ عليه. أي: اسم المعنى خبرُها -أي: خبر "أنّ"-، نحو: "اعتقادي أنَّك فاضل"، فـ"أنك فاضل": خبر "اعتقادي"، وهو اسم معنىً غيرُ قولٍ، ولا صادق على "اعتقادي" خبرُها؛ لأنّ "فاضل" لا يَصدق على الاعتقاد.

والتقدير: اعتقادي فضلُه، أي: معتقدي ذلك. بخلاف قولي: "إنَّه فاضل"؛ فيجب كسْرها، لأنها وقعت خبرًا عن "قولي"، وبخلاف "اعتقاد زيدٍ إنَّه حقٌّ"؛ فيجب كسْرها أيضًا؛ لأنّ خبرها، -وهو "حق"- صادق على الاعتقاد.

السادسُ: أن تقع مجرورة بالحَرف، نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]؛ لأنّ المجرور بالحَرف لا يكون مفردًا.

السابعُ: أن تقع مجرورة بالإضافة إلى غير ظرفٍ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، فـ﴿مِّثْلَ﴾ : مضافة إلى ﴿أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ ، و﴿مَآ﴾ : صلة، أي: مثل نُطْقِكم.

الثامنُ: أن تقع تابعة لشيء مِن ذلك؛ وهي: إمّا أن تكون معطوفةً على شيء من ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] فـ﴿وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ﴾ : معطوفٌ على: ﴿نِعْمَتِىَ﴾ وهو: مفعول به. والمعنى: اذْكُرُوا نِعمَتِي وتفضِيلي.

التاسعُ: أن تقع مُبدَلة مِن شيء مِن ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]، فـ﴿أَنَّهَا لَكُمْ﴾ : بدل اشتمال من ﴿إِحْدَى﴾ . والتقدير: إحدى الطائفتيْن كوْنها لكم.

فهذه المواضع التِّسع يجب فيها فتحُ همزة "إنَّ"؛ لأنها مواضع المفردات، فـ"أَنَّ" وما دخلت عليه في تأويل مصدر يَسُدُّ مسدّها ومَسدّ معمولَيْها.

جواز فتْح وكسْر همزة "إنَّ"

يجوزُ فتْحُ وكسْرُ همزة "إنَّ" باعتباريْن مختلفَيْن، وذلك في مواضع تسعة:

أحدهَا: أن تقع بعد "فاء" الجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، قُرئ بكسْر "إنَّ" وفتْحها. فالكسر على معنى: فهو غفور رحيم؛ فما بعد الفاء: جملة تامة. والفتْح على تقدير "أنَّ" ومعموليْها: مبتدأ

خبرُه محذوف، أو خبرُ مبتدأ محذوف، على معنى: فالغفرانُ والرحمة، أي: حاصلان، أو فالحاصل: الغفران والرحمة، كما قال تعالى: ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ﴾ [فُصِّلَت: ٤٩]، أي: فهو يؤوس.

الثاني: أن تقع بعد "إذا" الفجائية كقول الشاعر:

وكنتُ أُرَى زيدًا كما قيل سيِّدا ❖ إذا أنَّهُ عبدُ القَفَا واللَّهازِمِ

يُروى البيت بكسر همزة "إنّ" في قوله: "إِذَا إِنَّهُ"، وفتْحها؛ فالكسر على معنى: فإذا هو عبدُ القفا.

والفتح على معنى: فإذا العبودية، أي: حاصلة، كما تقول: "خرجتُ فإذا الأسدُ"، أي: حاضر.

الثالثُ: أن تقع في موضع التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ مِن قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، قرأ نافع والكسائي بالفتْح على تقدير "لام" العلّة، أي: لأنّه. وقرأ الباقون من السبعة بالكسْر على أنه تعليل مستأنَف، فكأنهم لمّا قالوا: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ﴾ [الطور: ٢٨] قيل لهم: لِمَ فعلْتم ذلك؟ فقالوا: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ فهو تعليل جُمَليّ.

ومثله: قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، بكسْر ﴿إِنَّ﴾، على أنه تعليل مستأنف.

ومثْله: الحديث الشريف: ((لبّيْك إنّ الحمدَ والنعمةَ لك))، يُروى بكسْر "إنّ" وفتْحها.

الرابعُ: أن تقع بعد فعْلِ قَسمٍ، ولا "لام" بعْدها، كقول الشاعر:

أو تحلِفي بربِّك العَلِيِّ ❖ أنّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

يُروى بكسْر "إنّ" وفتْحها؛ فالكسر على الجواب للقَسَم، والبصريّون يُوجبونه. والفتح بتقدير: "على"، و "أنّ" مؤوّلة بمصدرٍ معمولٍ لفعْل القَسم، وهو: "تحلفي" بإسقاط الخافض.

ولو أُضمر الفعل -أي: فعل القَسم- أو ذُكرت "اللام"، وذُكِر فِعل القَسم، تعيّن الكسْر إجماعًا من العرب، نحو: "واللهِ إنّ زيدًا لقائم"، أو "قائم"، و"حلفتُ إنّ زيدًا لقائم".

الخامسُ: أن تقع خبرًا عن قول، ومُخبَرًا عنها بقول، والقائل للقولَيْن شخص واحد، نحو: "قَوْلِي: إنِّي أحمد الله"، بفتح "إنّ" وكسْرها.

فإذا فُتحت الهمزة، فالقول على حقيقته مِن المصدرية، أي: "قولي: حَمْدُ الله". وإذا كُسرت، فهو بمعنى المَقُول، أي: "مَقُولي إنِّي أحمدُ الله".

ولو انتفى القول الأوّل، فُتِحتْ "إنَّ" وجوبًا، نحو: "عَمَلِي أنِّي أحمدُ الله"؛ لأنها خبر عن اسم معنىً غير قول، والتقدير: "عَمَلِي حَمْدُ الله".

ولو انتفى القول الثاني، أو وُجِدَ القولان ولكن اختلف القائل لهما، كُسِرتْ وجوبًا فيهما. فالأوّل نحو: "قَوْلِي: إنِّي مؤمن"؛ فالقول بمعنى المَقُول: مبتدأ. وجملة: "إنّي مؤمن": خبره.

والثاني نحو: "قَوْلِي: إنّ زيدًا يَحْمَدُ الله"؛ فـ"قولي" بمعنى: مَقولي، كالجملة السابقة.

السادسُ: أن تقع بعد "واو" مسبوقةٍ بمفردٍ صالحٍ للعطف عليه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨- ١١٩]، قرأ نافع وأبو بكر بالكسْر في ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟﴾، إمّا على الاستئناف؛ فتكون جملة منقطعة عمّا قبلها، أو بالعطف على جملة: ﴿إِنَّ﴾، وهي: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ﴾ وعليهما، فلا محلّ لها من الإعراب.

وقرأ الباقون من السبعة بالفتْح بالعطف على ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾ مِن عطف المفرد على مثْله، والتقدير: إنّ لك عدمَ الجوعِ، وعدمَ الظمإِ.

السابعُ: أن تقع بعد "حتى". ويختص الكسر بالابتدائية، نحو: "مَرِضَ زيد حتى إِنَّهُم لا يرْجونه". ويختصّ الفتح بالجارّة والعاطفة، نحو: "عَرَفْتُ أُمورَكَ حتى إِنَّك فاضلٌ"؛ فـ"حتى" في هذا المثال تصلح أن تكون جارّة، وأن تكون عاطفةً. و"أَنَّ" فيهما مفتوحةٌ.

فإن قُدّرت "حتى" جارّة، فـ"أنّ": في موضع جرٍّ بها. وإن قدّرتها عاطفة، فـ"أنّ": في موضع نصْب. والتقدير على الجرّ: عَرَفتُ أمورَك إلى فضلك، وعلى النصب: عَرَفْتُ أُمورَك وفَضْلَكَ.

الثامنُ: أن تقع بعد "أَمَا"، نحو: "أَمَا إِنَّكَ فاضل"؛ فالكسر على أنها -أي: أَمَا- حرفُ استفتاح بمنزلة: "أَلاَ"، والفتح على أنها مركّبة من همزة الاستفهام و"ما" النكرة العامّة بمعنى: "شيء"، وصارا بعد التركيب بمعنى "أَحقًّا"؛ وهو قليل.

التاسعُ: أن تقع بعد "لا جَرَمَ"، والغالب الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ [النحل: ٢٣]، فالفتح عند سيبويه على أنّ ﴿جَرَمَ﴾: فعلٌ ماضٍ، معناه: وجب. و﴿أَنَّ﴾ مع صلتها: فاعلٌ. أي: وَجَبَ أَنَّ الله يعلَمُ. و﴿لَا﴾: صلَة.

والفتح عند الفرّاء على أنّ ﴿لَا جَرَمَ﴾: مركّبة من حرف، واسم، بمنزلة: "لا رَجُلَ" في التركيب. ومعناهما بعد التركيب: "لا بُدّ"، أو "لا مَحَالَةَ". و "مِنْ"، أو "في" بعدهما: مقدّرة، أي: لا بُدّ مِنْ أنّ الله يعلَم، أو لا محالةَ في أَنّ الله يعلم. والكسر على ما حكاه الفراء عن العرب، من أنّ بعضهم يُنَزِّلُها منزلةَ اليمين، فيقول: "لا جَرَمَ لآتينَّك".

تابع باب: "إنَّ" وأخواتها

عناصر الدرس

العنصر الأول	:	دخولُ "لام" الابتداء بعد "إنَّ" المكسورة	٢٣١
العنصر الثاني	:	دخولُ "ما" الزائدة على "إنّ" وأخواتها	٢٣٣
العنصر الثالث	:	العطفُ على أسماء هذه الحروف بالنصب	٢٣٥
العنصر الرابع	:	العطف على أسماء هذه الحروف بالرفع	٢٣٥
العنصر الخامس	:	تخفيفُ "إنَّ" المكسورة	٢٣٩
العنصر السادس	:	تخفيفُ "أنَّ" المفتوحة	٢٤٠
العنصر السابع	:	تخفيف "كأنَّ" و"لكنَّ"	٢٤٢

دخول "لام" الابتداء بعد "إنّ" المكسورة

تدخل "لام" الابتداء بعد "إنّ" المكسورة، نحو: "إنّ زيدًا لقائمٌ"، وتُسمّى: "اللامَ" المُزَحْلَقَةِ -بالقاف-، أو المزحلفة -بالفاء-. وسُمّيت: "لامَ" الابتداء؛ لأنها تدخل على المبتدإِ، وتدخل على غيره بعد "إنّ" المكسورة، على أربعة أشياء:

أولًا: الخبر، وذلك بثلاثة شروط:

الأول: كونه مؤخَّرًا عن الاسم.

الثاني: كونه مثبَتًا.

الثالث: كونه غير ماض، فيشمل المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩].

والجملة المصدّرة بالمضارع، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ [النمل: ٧٤].

والجار والمجرور والظرف، إذا لم يقدّر متعلّقهما ماضيًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، وقولك: "إنَّ زيدًا لعِندك".

والجملة الاسمية -على قلّة-، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾ [الحِجر: ٢٣]، وليس "نحن" ضمير فصْل، خلافًا للجُرجانيِّ.

ولم تدخل "لام" الابتداء على قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزّمل: ١٢]، لتقدّم الخبر، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]، لنفْي الخبر.

وشذّ قول الشاعر:

وأعلَمُ إنّ تسليمًا وتركًا ❖ طَلاَ متشابهان ولا سَواءُ

والشذوذ من وجهيْن:

الأوّل: دخول "اللاّم" على الخبر المنفيّ.

الثاني: تعليق الفعل عن العمل، حيث كُسرَت "إنّ"، وكان القياس ألاّ يُعلّق؛ لأنّ الخبر المنفيّ ليس صالحًا لـ"اللاّم".

ولم تدخل على الخبر أيضًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ﴾ [آل عمران: ٣٣]؛ لأنّ الخبر ماض. وأجاز الأخفش والفرّاء، وتبعَهما ابن مالك: "إنّ زيدا لَنِعْم الرجل"، و"إنّ زيدًا لعسى أن يقوم"؛ لأنّ الفعل الجامد كالاسم.

وأجاز الجمهور:

"إنّ زيدًا لقد قام"، لشَبه الماضي المقرون بـ"قد" بالمضارع، لِقُرْب زمانه من الحال، وليس جواز ذلك مخصوصًا بتقدير "اللام" للقَسم، لا للابتداء، خلافًا لصاحب (الترشيح) وهو: خطّاب الماردي.

وأما نحو: "إنّ زيدًا لقَامَ"، ففي (الغرّة) لابن الدَّهَان: أنَّ البصريّ والكوفيّ اتّفقا على منعها إن قُدِّرت "اللام" للابتداء لا للقَسم. وأجاز ذلك الأخفش وهشام الضرير على إضمار: "قد".

الثاني: معمول الخبر، وذلك بثلاثة شروط أيضًا:

١. تقدّمه على الخبر.

٢. كونه غير حال.

١. كون الخبر صالحًا لـ"اللاّم".

ومثال المستوفي للشروط: "إنّ زيدًا لعمروا ضاربٌ"، بخلاف "إنّ زيدًا جالسٌ في الدار"، لتأخُّر المعمول، و"لام" الابتداء تطلب الصّدر ما أمكَن.

وبخلاف: "إنّ زيدًا راكبًا منطلقٌ"؛ لأنّ المعمول حال، ولم يُسمَع دخولُ "اللام" عليه. وبخلاف: "إنّ زيدًا عمرًا ضرَب"؛ لأنّ الخبر غيرُ صالح لـ"اللاّم"، لكونه فعلًا ماضيًا، خلافًا للأخفش في هذه المسألة الأخيرة.

الثالث: الاسم، بشرط واحد وهو:

أن يتأخّر عن الخبر، ومثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣].

أو عن معموله، -أي: معمول الخبر- إذا كان المعمول ظرفًا، نحو: "إنّ عندك لزيدًا مقيمٌ". أو جارًّا ومجرورًا، نحو: "إنّ في الدار لزيدًا جالسٌ".

الرابع: ضمير الفصل، وهو المسمّى عند الكوفيّين: "عِمادًا"، وذلك بلا شروط، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]. هذا إذا لم يُعرب "هو": مبتدأ، فإذا أعرب مبتدأ، فلا يكون ضميرَ فصل؛ لأنّ ضمير الفصل لا محلّ له من الإعراب.

دخول "ما" الزائدة على "إنّ" وأخواتها

تتّصل "ما" الحرفية الزائدةُ بهذه الأحرف، إلاّ "عسى" و"لا"، فإنّ "ما" لا تتّصل بهما. وعند اتّصالها بهذه الأحرف تكُفّها عن العمل، وتُهَيّئُها للدخول على الجُمَل الفعلية. وتُسمّى: "ما" الكافّة.

فمثال "إنّ" و "أنّ": قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]؛ فـ"إنّ" في الأولى مكسورة، ومدخولها جملة فعلية، وفي الثانية مفتوحة، ومدخولها جملة اسمية. ومثال "كأنّ": قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

ومثال "لعل" : قول الشاعر :

أعِدْ نظرًا يا عبدَ قيسٍ لَعَلَّمَا ❖ أضَاءَتْ لك النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

ومثال "لكنّ" : قول الشاعر :

ولكنَّما أسعَى لمجدٍ مُؤثَّلٍ ❖ وقد يُدْرِكُ المجدَ المُؤثَّلَ أمثالي

بخلاف قول الشاعر :

فوَالله ما فارقتُكُم قَالِيا لَكُمْ ❖ ولكنَّ ما يُقْضَى فسوف يكونُ

فـ"ما" : اسم موصول، لا زائدة، وهي اسم "لكنّ" في موضع نصب. و"يُقضى" : صِلتها. وجملة : "فسوف يكون" : خبرها.

وإنما أهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها، إلاّ "ليت"، فتبقى على اختصاصها بالجُمل الاسمية - على الأصحّ - ، ويجوز إعمالها.

وقد روي بهما قول الشاعر :

قالتْ: ألاَ ليْتَمَا هذا الحمامَ لنا ❖ إلى حمامتِنا ونِصْفُهُ فَقَدِ

يروى برفع "الحمام" ونصْبه ؛ فالرفع على الإهمال، والنّصْب على الإعمال.

وندَر الإعمال في : "إنّما"، نحو : "إنّما زيدًا قائم"، بنصب "زيدًا"، رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعًا. وهل يمتنع قياس ذلك المسموع في البواقي مطلَقا؟ أو يسوغ القياس على ما سُمع في "إنما" مطلقًا؟ أو يسوغ القياس في "لعلّ" فقط ؛ لأنها أقرب إلى "ليت"؟ حتى قال بعضهم في قراءة مَن قرأ : ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧] :

إنّ "لعل" ضُمِّنت معنى "ليت" ؛ ذهب إلى ذلك الفرّاء. أو يسوغ فيها -أي: "لعلّ"- ، وفي "كأنّ" ، لقُربهما من "ليْت"؟ فهذه أقوال أربعة.

العطف على أسماء هذه الحروف بالنّصب

يُعطف على أسماء هذه الحروف بالنّصب قبل مجيء الخبر وبَعْده. ومثال ذلك: قول رُؤبة:

إنّ الربيعَ الجُودَ والخريفَا ❖ يدا أبي العباس والصُّيُوفَا

فعَطف "الخريفَ" بالنّصب على "الربيعَ" قبل مجيء الخبر، وهو: "يدا أبي العباس". وعطَف "الصُّيوفَ" -جمْع صَيْف- على "الربيع" بالنصب بعد مجيء الخبر.

العطف على أسماء هذه الحروف بالرّفع

يُعطفُ بالرّفع على محلِّ أسماء هذه الحروف بشرطيْن:

الأول: استكمال الخبر.

الثاني: كون العامل (أنَّ)، أو (إنَّ)، أو (لكنَّ)، ممّا لا يغيِّر معنى الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] ؛ فعطف ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ على محلّ لفظ الجلالة: ﴿ٱللَّهَ﴾ بعد استكمال الخبر، وهو: ﴿بَرِيٓءٌ﴾ .

وقول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوه وأُمُّهُ ❖ فإنّ لنا الأمّ النَّجِيبةَ والأَبُ

فعطف "الأبُ" على محلِّ: "الأمَّ" بعد استكمال الخبر، وهو: "لنا".

وقول الشاعر:

وما قَصَّرَتْ بي في التَّسامي خؤُولةٌ ❖ ولكنَّ عمِّي الطيِّبُ الأَصْلِ والخَالُ

فعطف "الخالُ" على محلِّ: "عمِّي" بعد استكمال الخبر، وهو: "الطيِّبُ".

والمحقِّقون من البصريِّين على: أنّ رَفْعَ ذلك ونحوه ليس بالعطف على محلِّ الاسم، بل على أنه مبتدأ حُذفَ خبره. والتقدير: ورسولُه بريء، ولنا الأب النّجيب والخالُ الطيبُ الأصلِ، أو على أنه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتِر فيه؛ وذلك إذا كان بينهما فاصل، فهو مِن عطْف مفرد على مفرد. ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ معطوف على الضمير المستتِر في: ﴿بَرِيٓءٌ﴾ أي: بريء هو ورسولُه، لِوجود الفصل بالجار والمجرور، وهو: ﴿مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

وكذلك "الأب": معطوف على الضمير المستتِر في: "لنا". و"الخال": معطوف على الضمير المستتِر في: "الطيِّب"، لوجود الفصل في البيت الأوّل بالصِّفة والموصوف، وفي الثاني بالمضاف إليه، لا أنّ رَفْعَ ذلك ونحوه بالعطف على محلِّ الاسم، مثل: "ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٌ"، بالرّفع. فعطَف "امرأةٌ" على محلِّ: "رجُل"؛ لأن الرافع لمحلِّ "رجل": الفعل، وهو "جاءني"، وهو باقٍ ولا يَمنعه عن العمل في محلِّ "رجل" الحرف الزائد؛ لأن الزائد وجودُه كلا وُجود.

والرافع لمحل الاسم في مسألتنا التي نحن فيها: الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، وهو: (أنّ) و(إنّ) و(لكنّ).

ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأوّل، وهو: استكمال الخبر، تمسُّكًا بنحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، فعطف

﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ بالرّفع على محلّ: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ قبل استكمال الخبر، وهو: ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ .

وبقراءة بعضهم: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فعطف ﴿ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ ﴾ بالرفع على محلّ لفظ الجلالة قبل استكمال الخبر، وهو: ﴿ يُصَلُّونَ ﴾ وبقول الشاعر:

فمن يكُ أمسى بالمدينة رَحْلُهُ ❖ فإنّي وقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ

عطف "قيارٌ" بالرفع على "ياء المتكلّم" قبل استكمال الخبر، وهو: "لَغَريبُ".

وقول الشاعر:

وإلاَّ فاعلمُوا أنّا وأنْتُمُ ❖ بُغَاةٌ ما بَقِينَا في شِقَاقِ

عطف "أنتم"، وهو: ضمير رفع، على محلّ ضمير المتكلّم المعظّم نفسه: "أنّا" أو المشارك غيره، قبل استكمال الخبر.

ولكن اشترط الفراء -إذا لم يتقدّم الخبر-: خفاءَ إعراب الاسم، كما في بعض هذه الأدلة المتقدّمة: الآية: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾، والبيتان المتقدّمان. ويَمْنَع إن كان الاسم مُعرَبًا كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ ﴾ بالرّفع، لِما فيه من تخالفٍ المتعاطفيْن في الحركة اللفظية.

وما تمسّك به من الأدلة المتقدمة، خَرَّجها المانعون من البصريِّين على التقديم والتأخير؛ فيكون ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾: خبر "إنَّ"، وخبر ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾، وخبرُ "إنَّ" محذوفًا لدلالة خبر المبتدأ عليه. كقول الشاعر:

خليليّ هَلْ طِبٌّ فإنّي وأنتما ❖ وإنْ لم تَبُوحا بالهَوَى دَنِفَانِ

حذف خبر "إنّ" لدلالة خبر المبتدأ عليه. والتقدير: فإني دَنِفٌ -أي: مريض- وأنتما دَنِفَان. ويتعيّن التوجيه الأوّل -وهو: التقديم والتأخير- في قول الشاعر:

فإنيِّ وقيارٌ بها لَغَريبُ ❖ ....

والأصل: فإني لغريب، وقيارٌ غريبٌ؛ ولا يتأتّى فيه التوجيه الثاني، وهو: الحذف من الأوّل، لأجل "اللام"؛ لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ، إلاّ إن قُدِّرت زائدة، مثلها في قول الشاعر:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوز شَهْرَبَة ❖ ....

ويصير التقدير: فإني غريب، وقيار غريب.

ويتعيّن التوجيه الثاني -وهو: الحذف من الأوّل- في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ﴾ بالرّفع. والتقدير: إن الله يُصلّي، وملائكتُهُ يصلّون على النبي. ولا يتأتى فيه التوجيه الأوّل لأجْل "الواو" في: ﴿يُصَلُّونَ﴾ لأنها للجماعة المشتركة، والله واحد لا شريك له، إلاّ إن قُدِّرتْ "الواو" للتعظيم، مثلُها في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، فإنها لتعظيم الواحد المخاطب فيأتي التوجيه الأوّل، ويصير التقدير: إنّ اللهَ يُصلّون، وملائكتُهُ يُصلّون. ولم يشترط الفراء الشرط الثاني -وهو: كون العامل "إنَّ" أو "أنَّ" أو "لكنَّ" تمسكًا بنحو قول الشاعر:

يا يَلْتَنِي وأنتِ يا لَميسُ ❖ في بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

عطف "أنتِ" على اسم "ليْتَ"، وهو: ياء المتكلّم.

وخُرِّج على أن الأصل: وأنتِ معي. والجملة من المبتدأ والخبر: حاليّةٌ. والخبر: قوله: "في بلدة". وهذا تخريجُ ابن مالكٍ؛ وهو على ندرة أو قِلّة.

تخفيف "إنَّ" المكسورة

تُخفَّف "إنّ" المكسورة لِثقلها، فيكثر إهمالُها لزوال اختصاصها. ومثالها: قول تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢]، في قراءة مَن خفّف ﴿ لَّمَّا ﴾.

ويجوز إعمالُها على قِلّةٍ استصحابًا للأصل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود: ١١١]، في قراءة نافع وابن كثير، بتخفيف ﴿ وَإِنَّ ﴾، و﴿ لَّمَّا ﴾.

وتلزم "لام" الابتداء بعد "إنْ" المهملة، فارقةً بين الإثبات والنفي. وهذه اللام تُغني عنها قرينةٌ لفظية، بأن يكون الخبر منفيًّا، نحو: "إنْ زيدٌ لن يقوم"، أو قرينةٌ معنوية، كأن يكون الكلام سِيقَ للإثبات والمدْح، كقول الشاعر:

أنا ابْنُ أُباةِ الضَّيْم من آلِ مالكٍ ❖ وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادن

ولو قال: "لكانت" بـ"اللام" لَجَاز؛ لكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح، وتوهُّمُ النفي هنا ممْتنع. وإن وَلِيَ "إنْ" المخفّفة فِعْلٌ:

كَثُرَ كَونُه مضارعًا ناسخًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ [القلم: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

وأكثرُ منه: كونُ الفعل ماضيًا ناسخًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴾ [الصافات: ٥٦]، وقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

وندَر كونُه ماضيًا غيرَ ناسخٍ، كقول الشاعر:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِما ❖ حَلَّتْ عليك عقوبةُ المُتَعمَّد

أدخل "إنْ" المخفّفة على "قتلتَ"، وهو فعل ماضٍ غير ناسخ، ولا يقاس عليه "إنْ قامَ لأنَا"، و"إن قَعَدَ لزيدٌ"، خلافًا للأخفش والكوفيِّين.

وأندر منه: كونُ الفعل لا ماضيًا، ولا ناسخًا، حُكِيَ قول العرب: "إنْ يزِينُكَ لَنَفْسُكَ وإنْ يَشِينُكَ لِهِيَهْ"؛ ولا يُقاس عليه اتفاقًا.

تخفيف "أنَّ" المفتوحة

وتُخفَّف "أنّ" المفتوحة فيبقى العمل، لكن يجب في اسمها كونُهُ مضمرًا محذوفًا، سواء أكان للشأن أم لا، عند ابن مالك. ولا يكون إلاّ للشأن عند ابن الحاجب.

وأما قول الشاعر:

بأنْكَ ربيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ ❖ وأنْك هناكَ تكونُ الثَّمالاَ

وذكر الشاعر اسم "أَنْ" المخففة فقال: "بأنْك"، وهو ضرورة شعرية.

ويجب في خبرها أن يكون جملة، ثم إن كانت الجملة اسميةً، أو فعلية فعلُها جامدٌ، أو دعاءٌ، لم تحتج لفاصل.

فالاسمية نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]. والفعلية التي فِعلها جامد، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩].

والفعلية التي فِعلها دعاء:

إمّا بخَيْرٍ، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨].

أو بِشَرٍّ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ [النور: ٩]، في قراءة غير سمعية.

ويجب الفصل في غيرهنّ. والفصل:

إمّا بِـ"قَدْ"، نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة: ١١٣].

أو تنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزّمل: ٢٠].

أو نفي بـ "لا" أو "لن"، أو "لم".

مثال "لا": قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١]، في قراءة رفْع ﴿ تَكُونُ ﴾.

ومثال "لَن": قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ [البلد: ٥].

ومثال "لم": قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [البلد: ٧].

أو "لو"، نحو قوله تعالى: ﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم ﴾ [الأعراف: ١٠٠].

ويندر ترْك الفاصل، كقول الشاعر:

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادوا ❖ قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بأعظِمِ سُؤْلِ

والقياس: عَلِمُوا أَنْ سَيُؤَمَّلُون.

ولم يَذْكُرْ "لو" في الفواصل إلّا قليلٌ من النَّحويِّين. وقولُ ابن الناظم: إنّ الفصل بها -أي: بـ"لو"- قليلٌ، وَهَمٌ منه على أبيه؛ فالمقصود بالقلّة: أنّ الذين ذكروا "لو" في الفواصل عدد قليلٌ من النَّحويِّين، أمّا استعمالها في الفواصل فكثير.

تخفيف "كأنَّ"، و "لكنَّ"

تُخفّف "كأنّ"، فيبقى عملُها، استصحابًا للأصل؛ لكن يجوز ثُبوتُ اسمِها، وإفرادُ خبرها، كقول الشاعر:

كأنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءٌ خُلُبْ ❖ ....

فـ "وريديه": اسم "كأنْ"، و"رِشَاءٌ": خبرها، وقول الشاعر:

وَيَوْمًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ❖ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

يُروى برفْع "ظبيةٌ"، على أنها: خبر "كأنْ". واسمها محذوف. والتقدير: كأنها ظبيةٌ.

ويروى بالنصب: "ظبيةً"، على أنها: اسم "كأنْ". والخبر محذوف. والتقدير: كأن مكانُها ظبيةً.

ويروى بالجر: "ظبيةٍ"، على أنّ الأصل: كظبيةٍ، وزِيدَ "أَنْ" بينهما، أي: بين الكاف ومجرورها.

وإذا أُضيف الاسم، وكان الخبرُ جملةً اسمية، لم تحتج لفاصل، كقول الشاعر:

ووَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ ❖ كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ

فـ (ثدْياه حُقَّان): مبتدأ وخبر، في موضع رفع: خبر "كأنْ". واسمها: ضميرُ شأنٍ محذوف أي: كأنّهُ.

وإن كانت الجملة فعليةً، فُصِلَتْ بـ"لَمْ" في المضارع المنفِي، أو "قد" في الماضي المثبت. فاللأوّل نحو قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

والثاني نحو قول الشاعر:

لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الحَرْبِ ❖ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قد أَلَمَّا

ففصل بـ"قد" بين "كأن" و"أَلَمَّا".

مسألةُ:

تُخفَّف "لكنّ"، فتُهمَلُ وجوبًا، لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية. ومثالها: قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، في قراءة تخفيف ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ وعن يونس والأخفش جواز الإعمال قياسًا على (أنْ)، ولم يُسمع من العرب.

قائمة المراجع العامة

١. (**الأصول في النَّحو**)

محمد بن السراج، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

٢. (**المدارس النَّحوية**)

شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ١٩٧٦م.

٣. (**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**)

جمال الدين بن هشام الأنصاري، دار إحياء التراث، ١٩٨٠م.

٤. (**حاشية الصبان على شرح الأشموني**)

محمد بن علي الصبان، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٥م.

٥. (**دراسات في نظرية النَّحو العربي وتطبيقاتها**)

صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٩م.

٦. (**شرح الأشموني على ألفية بن مالك**)

علي بن محمد الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٥م.

٧. (**شرح التَّصريح على التوضيح**)

خالد بن عبد الله الأزهري، القاهرة، المطبعة المصرية، ١٢٩٤هـ.

٨. (**شرح الكافية الشافية**)

جمال الدين ابن مالك، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٩. (**ضياء السّالك إلى أوضح المسالك**)

محمد عبد العزيز النّجّار، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م.

١٠. (**من تاريخ النَّحو**)

سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٠م.

١١. (**نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة**)

محمد الطّنطاوي، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.

جميع الحقوق محفوظة لجامعة المدينة العالمية 2011